الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جـامعة الأمير عبد القــادر
للعلوم الإسلامية – قسنطينة -
كلية الآداب و الحضارة الإسلامية
قسم التـــاريـــخ

الرقم الترتيبي : .....

رقم تسجيل الطالب : .....

النخبة الوطنية داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

تخصص : تاريخ الثورة التحريرية (1954 – 1962) .

من الطالب :
عبد الكريم عثماني

إشراف الدكتور :
الطاهر عمري

أمام اللجنة	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
1 –رئيسا	أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
2 –مشرفا و مقررا	الطاهر عمري	أستاذ محاضر – أ-	المدرسة العليا للأساتذة
3 – عضوا	أحميدة عميراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
4 - عضوا	صالح فركوس	أستاذ محاضر – أ -	جـامعة قالمة

نوقش يوم : 19شعبان1433هـ الموافق لـ :2012/07/09م.

السنة الجامعية :1432-1433هـ // 2011-2012م

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لعل أهم ما يجب فيه البحث بدقة وموضوعية في مسيرة الثورة الجزائرية بعد مرور أكثر من نصف قرن على اندلاعها ، هو دور النخبة الوطنية فيها, أي الأعضاء المؤسسين ومن لحق بهم بعد مؤتمر الصومام من مختلف التيارات الوطنية. فهذه النخبة هي التي خاضت المعارك العسكرية والسياسية واتخذت القرارات المصيرية وضمت في صفوفها كل أولئك الذين أبدوا كفاءة في نشاط معين. ومن هذا المنطلق تصبح دراسة هذه النخبة القائدة للثورة التحريرية مسألة مهمة حتى نقيم دورها في تطور أحداث الثورة التحريرية والوصول إلى نتائجها خاصة وأنها وقفت في وجه قوة استعمارية بكل بكل جبروتها , وحققت الهدف الأسمى الذي ناضلت من أجله تحت راية جبهة التحرير الوطني ، وهو الاستقلال وذلك رغم اختلاف أصولهما الاجتماعية واتجاهاتها الفكرية والإيديولوجية والسياسية. و نحن نحاول في هذه الدراسة الموسومة بعنوان:

النخبة الوطنية داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية

تتبع مسار النخبة الجزائرية بمختلف أطيافها ودراسة أصولها وتحولاتها ورصد أهم محطات تشكلها والأدوار التي لعبتها والأزمات التي كانت طرفا فيها، انطلاقا من الحركة الوطنية وصولا الى الثورة التحريرية، مع التركيز على فترة تشكل الهيئات القيادية للثورة وعلى رأسها المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA) موضوع دراستنا.

وسيكون تركيزنا أكثر على التيار الثوري الاستقلالي الذي حمل على عاتقه عبء وتفجيرالثورة التحريرية وضم نخبة شابة تمرست واكتسبت تجربة العمل العسكري داخل المنظمة الخاصة(OS)، حيث سارعت الى تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل(CRUA) التي تحولت الى لجنة الاثنين والعشرين ثم لجنة الخمسة، ثم الستة وأخيرا لجنة التسعة التي قادت تشكيل جبهة التحرير الوطني وذراعها العسكري جيش التحرير الوطني.

ومعروف أن جبهة التحرير الوطني ولدت من جراء صراع[1] داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، منطلقة من إيديولوجية واحدة تمثلت في توحيد القوى الوطنية لأجل غاية واحدة هي الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، لذا لم تسمح بتواجد التنظيمات الأخرى ما لم تندمج وتذوب فيها. ولكن هذه الطريقة التوحيدية بالمفهوم السياسي بما كان لها من نتيجة إيجابية في تحقيق الاستقلال

[1] **الصراع** هو حالة سببها تعارض حقيقي أو متخيل للاحتياجات والقيم والمصالح. يمكن أن يكون الصراع داخليا (في الشخص نفسه) أو خارجيا (بين اثنين أو أكثر من الأفراد). يساعد الصراع كمفهوم على تفسير الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية، مثل الاختلاف الاجتماعي وتعارض المصالح والحروب بين الأفراد والجماعات أو المنظمات. من الناحية السياسية يمكن أن يشير الصراع إلى الحروب أو الثورات أو النضالات، والتي قد تنطوي على استعمال القوة كما هو الحال في الصراع المسلح (ويكيبيديا الموسوعة الحرة) .والصراعات في بيئات اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى التوترات عند عدم وجود حل سليم لها أو ترتيب للتعامل معها .

الوطني فإنها– مع ذلك– حملت في داخلها عناصر صراع أيديولوجي وسياسي منع من بروزه إلى العلن شراسة التحدي الخارجي ممثلا في الاستعمار الفرنسي والحركة المصالية، ولكنه ازداد احتداما بضعف هذه التحديات الخارجية وبلغ ذروته مع قرب الاستقلال وجولات محاورات الاتفاقيات الأخيرة حول الاستقلال وتفجر في الشارع خلال أزمة صيف 1962. ولا شك أن مرور خمسين سنة على الاستقلال وتزايد الدراسات الوطنية والأجنبية حول هذه الإشكالية يسمح بإعادة طرح مسألة الصراع السياسي داخل الثورة سعيا إلى تجاوز مخلفاتها الحاضرة على جزائر الاستقلال.

أسباب اختيار الموضوع :

أخذت فكرة دراسة هذا الموضوع الدائر حول دور النخب الوطنية داخل المجلس الوطني للثورة التحريرية تتبلور لدي منذ السنة الأولى ماجستير من خلال الاهتمام بمقياسي التنظيم الإداري والسياسي وكذا جبهة التحرير الوطني. ففي اعتقادي أنه لا يمكن إغفال دور الأشخاص في مختلف التنظيمات والمؤسسات في عملية التحرير الوطني، وأيضا الى النقص المسجل في هذا الموضوع من دراسات، لا سيما إن علمنا أن أغلب ما كتب كان بأقلام فرنسية احتوت الكثير من المغالطات التاريخية التي تسيء إلى رموز الثورة وقادتها محاولة بذالك استصغار دورهم من جهة والتشكيك في نواياهم وأهدافهم الوطنية من جهة أخرى، حيث أن معظم الكتابات الجزائرية التي تطرقت إلى الثورة ركزت على الجوانب العسكرية والسياسية والإعلامية وأغفلت الصراع الدائر بين مختلف العصب و التيارات داخل الثورة وبالضبط في مؤسساتها المنبثقة عن مؤتمر الصومام وعلى رأسها المجلس الوطني للثورة الجزائرية كواجهة.

لذالك و من خلال ما تقدم و رغبة في تسليط الضوء على جانب مهم من تاريخ ثورتنا الذي ما زال في حاجة إلى الكثير من الدراسات و الأبحاث الجادة خاصة من حيث التحليل و التعليل و التفسير بأقلام وطنية أصيلة تعمل ضمن مدرسة وطنية تتميز بالموضوعية و الروح العلمية و تأخذ في الاعتبار ما ترتب من أضرارعن نشاط مدرسة التاريخ الاستعمارية.

إشكالية الموضوع

في سياق ما سبق تحليله في التعريف بالموضوع فإن هذه الدراسة تطرح التساؤلات المركزية التالية:

هل جسدت النخبة الثورية القطيعة مع الصراعات التي عرفتها الحركة الوطنية قبل الثورة التحريرية ، أم كانت امتدادا تاريخيا لها ؟ ولإلقاء الضوء أكثر على هذه الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية التي تتطلب البحث والدراسة المتأنية ومنها :

- كيف تشكلت النخبة الوطنية ؟ .
- ماهي أبرز الدوافع والمؤثرات التي جعلت إحدى النخب الوطنية تنفرد بقرار الإعداد للثورة وتفجيرها خارج المنظمات السياسية القائمة في ذالك الوقت ؟.
- لماذا وكيف ؟استقطبت الثورة جميع التوجهات والنخب التي كانت معارضة للنهج الثوري قبل سنة1954؟.
- مامدى قدرة النخبة المفجرة للثورة على التأطير بعد انضمام النخب الوطنية الأخرى إلى صفوفها؟.
- كيف تمكنت هذه النخب من قيادة الثورة والمحافظة عليها برغم ما تعرضت له من تحديات طيلة سبع سنوات ونصف؟.
- ماهي المساهمة الحقيقية التي قدمتها هذه النخب داخل الأجهزة القيادية للثورة ؟ وما هو دورها في الخلافات والصراعات التي ظهرت أثناء الثورة ؟.
- أو ماهي الخلافات الجوهرية التي برزت داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكيف تعامل معها ؟.
- ما طبيعة وعوامل الصراع بين النخب الوطنية داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية و ما هي تداعياته ؟
- هل كان الإنسجام في القيادة الجماعية للثورة ناتجا عن تجانس في الأفكار أم نتيجة تحالفات مؤقتة ؟

هذه تساؤلات عديدة طالما جعلت من كتابة تاريخ الثورة أمرا بالغ الصعوبة انطلاقا من اختلاف روايات المؤرخين والفاعلين في الثورة كل وفق المصالح والتوجهات التي يسندها .

المنهجية المتبعة:

للإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المتفرعة عنها سأتبع المنهج التاريخي الوصفي التحليلي بحكم أن طبيعة الدراسة تستدعي ذلك، حيث ستأخذ سياقا كرونولوجيا يتعرض للأحداث، إذ يمكنني هذا المنهج من تتبع التطورات التاريخية لهذه الفترة الغنية بالأحداث و التي تمتازبحساسية خاصة،كما لا يفوتني أستخدام التحليل و المناقشة و التفسير لمجمل الصراعات التي شهدتها هذه الفترة من قبل النخبة الوطنية .

صعوبات البحث:

بخصوص الصعوبات فهي عديدة، أهمها نقص المراجع المتخصصة في موضوع الصراع السياسي إذ تركز معظم الكتابات التاريخية على الجانب التاريخي العام و بالخصوص الجانبين السياسي والعسكري والدبلوماسي أثناء الثورة، في حين بقي الصراع الفكري و الإيدولوجي بين النخب المختلفة بعيدا عن التناول.

حساسية الموضوع، إذ أن الكثير لا يزال يتحرج من تناول موضوعات الخصومة ويفضل تمجيد الثورة التحريرية، في أسلوب عاطفي، ظنا منه أن النقد والبحث في أسباب النزاع يصب في مصلحة العدو الذي لا يزال إلى اليوم يتربص بجزائر ما بعد الاستقلال، خاصة وأن الاعتماد في دراسة هذا الموضوع يتركز على مصادره الرئيسية من خلال مذكرات الفاعلين أنفسهم و هو ما يصعب الطرح الموضوعي.

صعوبة الحصول على الشهادات الحية من قادة الثورة و بالخصوص أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية محل الدراسة.

تشعب جوانب الموضوع والاختلافات الكثيرة بخصوص الأحداث وتفسيرها، ويكفي أن أشير هنا إلى عدة نقاط مثل الدور السياسي والعسكري لجيش الحدود وكذا الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وغيرها من المواضيع التي تمثل مساحات ظل وتشكل نقاط خلاف شديد بين المؤرخين، وصدق ابن خلدون حين يقول : (فالتحقيق قليل وطرف التنقيح في الغالب كليل والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل والتقليد عريق في الآدميين وسليل).

أهم مصادر البحث ومراجعه:

بعد الاعتماد على وثائق محاضر جلسات المجلس الوطني للثورة التحريرية خاصة خلال ديسمبر 1959 و جانفي 1960 وكذا دورة التاسع والسابع والعشرين من شهر أوت 1961، وهي محفوظة بالمركز الوطني للأرشيف في علب مصورة تتراوح عدد صفحاتها بين الخمسين إلى الستين صفحة وعددها خمس وعشرون علبة مرقمة من: CO18 – CO43 إلى جانب توظيف عدد من الشهادات والحوارات المنشورة، وهنا أنوه بشكل خاص لعشرات الشهادات التي ضمنها محمد عباس كتبه وشهادة أحمد بن بلة في قناة الجزيرة وشهادات أخرى لا يتسع المقام لذكرها .

سنعتمد في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها ما يلي:

كتابات القادة السياسيين و العسكريين وعلى رأسهم بن يوسف بن خدة (اتفاقيات إيفيان)،(أزمة صيف 1962) و (شهادات ومواقف) ، وكذالك كتابات فرحات عباس(ليل الاستعمار) و(تشريح حرب) حيث

تضمنت تحليلات هامة صادرة عن شخصيات فاعلة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية الجزائرية، ومنهم أيضا محمد بوضياف ومذكرات العديد منهم : مذكرات أحمد بن بلة، أحمد توفيق المدني، علي كافي و لخضر بورقعة في(شاهد على اغتيال الثورة) و(المهمة منجزة) لسعد دحلب و (خيبة الانطلاق) أو (فتنة صيف1962) لعلي هارون فقد شكلت هذه الكتابات جميعها مصادر مهمة وثرية للبحث باعتبار أصحابها من قادة الثورة الجزائرية.

يضاف إلى ذالك مؤلفات عديدة منها:

(جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع)، في أصول جبهة التحرير لمحمد حربي المتضمنة مادة تاريخية غزيرة وتحليلا مهما لها، زيادة على كتاب جيلبار مينيي المعنون بـ (التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني 1954_1962) ،كما استفدت من الدراسة القيمة للدكتور العربي الزبيري في مؤلفه: (تاريخ الجزائر المعاصر) بأجزائه الثلاثة والتى كانت سندا مهما في هذه الدراسة بحكم تحليلاته القيمة للعديد من الوقائع التاريخية ونقده الموضوعي لها، وكذا مؤلفات أبو القاسم سعد الله التي لا غنى عنها لأي باحث، وأيضا كتابات إبراهيم لونيسي مثل (الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية1954_1962) و(الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين) و (التاريخ السياسي للجزائر) لصاحبه عمار بوحوش.

كما دعمت الدراسة بالإستفادة من الرسائل العلمية الجامعية مثل:

رسالة الدكتور بلخيثر عبد النور المعنونة بـ: (تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954–1962) و كذا رسالة دكتوراه بعنوان (النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع1900–1940) للطاهر عمري، و أيضا رسالة الدكتور محمد شرقي تحت عنوان : ابرز القيادات السياسية و العسكرية في الثورة التحريرية الذين استفدت منهم كثيرا لما لموضوعي من علاقة بهم ، ورسائل ماجستير أخرى مثل رسالة سعداوي مصطفى حول (المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954) ورسائل أخرى.

كما دعمت بحثي بالاطلاع على المقالات المنشورة في مختلف المجلات والجرائد حيث استفدت من مجلات أول نوفمبر، المصادر، البصائر، الباحث، وجرائد مثل الشروق ، الخبر و صوت الأحرار وغير ذلك.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة وملاحق متصلة و ببليوغرافيا.

في الفصل الأول تطرقت إلى اتجاهات النخبة الجزائرية الوطنية قبل الثورة التحريرية حيث قسمته إلى ستة مباحث، منها أربعة تناولت تعدد الإتجاهات الرئيسية المعروفة للنخبة وهي الإتجاه الإصلاحي والإدماجي والاجتماعي ثم الثوري الاستقلالي،مع التركيز على هذا الأخير، أما المبحثان الآخران فقد تناولت في الأول علاقة النخبة الوطنية بالنشاط السياسي و في الآخر تعرضت إلى ميلاد النخبة القيادية في جبهة التحرير الوطني و التي حملت على عاتقها مهمة تفجير و قيادة الثورة التحريرية.

و اشتمل الفصل الثاني المعنون ب:"ميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية و بروز الصراعات "على أربعة مباحث، تناولت في المبحث الأول مواقف وتفاعلات النخب الأخرى في بدايات الثورة التحريرية انطلاقاً من البحث عن الإطار الجامع لها بحسب بيان أول نوفمبر ثم مواقف هذه التيارات من إندلاع الثورة والنتائج المترتبة عنها، أما المباحث الأخرى قد حاولت من خلالها حصر أهم العوامل التي تسببت في تأزم العلاقات داخل أعلى هيئة قيادية في الثورة ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهذا طبعا بعد التعريف بتشكيلته وصلاحياته ومجمل القوانين التي تضمن السير الحسن لعمله ،بعد أن نكون قد تطرقنا إلى مؤتمر الصومام وقراراته التي شكلت في الحقيقة البداية الفعلية للخلافات والصراعات بين مختلف النخب الوطنية القائدة للثورة ضمن جبهة وجيش التحرير الوطني. ولم اكتف بسرد الوقائع فقط وإنما حاولت تحليل وتوضيح آثارها على تطور مسار الثورة التحريرية مثل بروز نخب جديدة في ظل هذه الفترة المتسارعة الأحداث.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصصته لتفسير تداعيات و تأثير تلك الصراعات التي أدت إلى انهيار القيادة الثورية و انهيار أهم مؤسسة سياسية للثورة عند نهاية حرب التحرير الوطني، من خلال أهم مظاهرها المتمثلة في أزمة صيف1962، وهذا بعد فشل التوازنات والتحالفات في الصمود أمام إغراءات السلطة في مؤتمر طرابلس الأخير الذي عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية،أين كانت نهاية هذا الأخير في هذه الدورة الأخيرة له.

ولا أدعي أنني أتيت في هذا البحث بما لم يسبقني إليه الأولون، ولكنني حاولت جهدي في حدود ما يسمح به الوقت الممنوح لنا في الماجستير، أن أفتح ورشة لتحليل مواقف وأحداث في تاريخ الثورة ظلت إلى زمن طويل محلا لتأويلات فردية ولم توضع– إلا قليلا–في سياق البحث العلمي الهادئ. ولا يفوتني الإقرار بوجود نقائص عديدة في هذه الدراسة إنطلاقا من الإعتراف بأن ما أجهل أكثرمما أعلم وعزائي أن السبب في تدوين شيء ما، هو إمكانية تغييره فيما بعد ومن هنا نعثر على الحقيقة.

وفي النهاية أعترف بالجميل لأهله وإسداء الشكر لمن إستوجبه ، وأولى الناس بذالك أستاذي الدكتور الطاهر عمري، وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد. و الله أسأل أن يتقبل منا هذا العمل ويجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به كل من قرأه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

في هذا الفصل الأول سأتناول بالدراسة كيفية تشكل النخب كمدخل لتسهيل دراسة النخبة الوطنية الجزائرية ، أين انطلقت من البحث عن المناخ العام الذي تشكلت فيه ملامحها.ثم من خلال استعراضي لمواقف و مطالب مختلف النخب الجزائرية و كيفية تشخيصها للواقع الاستعماري ورؤيتها للمستقبل في إطار نشاطها السياسي قبل الثورة التحريرية، سأتطرق لأربعة تيارات و تشكيلات سياسية تمثل الاتجاهات الرئيسية للحركة الوطنية.

هذه الاتجاهات التي كانت أصولها تمتد إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، لكن ظهور معطيات جديدة على الساحة السياسية جعل هذه النخب القائدة لهذه التيارات تتخذ مواقف جديدة بحسب طبيعة تلك المرحلة.

ومن بين تلك الاتجاهات فان جهدنا في هذا الفصل سيركز أكثر على تتبع التيار الثوري الاستقلالي بحكم انه يمثل ثمرة لتطور الوعي السياسي و كونه أيضا من حطم حاجز الخوف من الممارسة السياسية الوطنية و فتح المجال واسعا أمام الشرائح العامة بعدما ظلت تلك الممارسة محصورة في نخبة قليلة من المجتمع الجزائري. و يكفي فقط انه التيار الذي فجر الثورة التحريرية وقادها.

المبحث الأول : النخبة و النشاط السياسي قبل الثورة التحريرية

المطلب الأول : مفهوم و جذور النخبة الجزائرية

تطرح تساؤلات عديدة حول مفهوم النخبة – ELITE – كأحد المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية و السياسية الحديثة و من الطبيعي أن تختلف معالجة علماء الاجتماع لهذا المفهوم باختلاف المنطلقات التي ينطلقون منها[1]. فنجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في صناعة القرار في المجتمع و تحدد معايير الصواب و الخطأ و تكتب القانون وتفسر مواده و أسسه.

[1] محمد علي (محمد)، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1997، ص327.

و تعود أسباب اختلاف المفاهيم حول النخبة إلى ظروف و خلفيات تاريخية و رغم هذا الاختلاف إلا أن جوهرها يقوم على أسس تتصف بها النخبة بين النظريات الحديثة فكلها أجمعت على أن النخبة أقلية نافذة، متفوقة توفرت فيها شروط تخضع لها الأكثرية و تنفذ قراراتها و هذا لا يعني تجانسها الكلي، بل في باطنها عرفت النخب السياسية خصوصا الحاكمة منها صراعا داخليا حول القيادة[1] .

و لأجل إعطاء فكرة أكثر حول موضوعنا، فإننا نسعى هنا إلى تحليل تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية انطلاقا من تحليل مسارات و اتجاهات النخبة المسيرة أو القيادية من هذه الثورة. فالتاريخ كما يبدو لـ موسكا –Moska– يتسم بالنشاط و الحيوية أثناء تحقيق النخبة التي بيدها السلطة لمصالحها و نشرها لأفكارها و بالتالي الحفاظ على النفوذ و ضمان الاستمرارية[2] . فالنخبة هنا لا تحركها المبادئ وحدها و إنما تحركها أيضا المصالح و النفوذ و الانتماءات المختلفة و هذه المحددات المنهجية تمكننا من الاقتراب من البعد الذي نسعى إليه في هذا البحث.

إن دراسة النخب في موضوعنا تمثل في حد ذاتها سعيا إلى التحليل الوافي للعلاقات الكامنة بين السياسة (السلطة) و المجتمع ، و بالضبط بين النخب و القوى التي تمارس السياسة، أين يمزج – هارولد لاسويل - Harold Lasswell- بين هذين المعيارين – النخب و القوى– في عبارة بسيطة ولكن دقيقة حين يقول: " إن دراسة السياسة هي دراسة **النفوذ** و ذوو النفوذ هم الذين يحصلون على أقصى ما يمكن الحصول عليه، و هؤلاء هم النخبة و غيرهم العامة"[3] . فهل يمكن للباحث أن ينجح في عملية الفرز بين ذوي النفوذ و غيرهم خلال الثورة التحريرية الجزائرية: من هم ما هي قدراتهم ومميزاتهم ؟

و الحديث عن النفوذ يقودنا إلى الحديث عن السلطة، و بما أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان هو أعلى هيئة رسمية في الثورة التحريرية فإننا نركز في دراستنا على النخبة السياسية التي هي برأي

[1] أبراش (إبراهيم)، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 1988، ص 114.

[2] السويدي (محمد)، المرجع نفسه، ص64.

[3] بن خرف الله (الطاهر)، النخبة الحاكمة في الجزائر بين التصور الإيديولوجي و الممارسة السياسية، ج1، ط1، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007 ، ص 18.

الدكتور– محمد سبيلا– : "نخبة النخب"[1] و النخبة السياسية من الثورة كانت هي العصارة أو الخلاصة النهائية لتفاعل النخب الجزائرية، بمعنى أن كل النخب كانت تصب في النهاية في النخبة السياسية و تتجه إلى الانخراط فيها، و هو ما يفسر عدم تجانس النخبة السياسية الجزائرية لأن أصولها تعود إلى كافة القطاعات الاجتماعية (الفلاحون، الطبقة المتوسطة، الجنود...)، حتى و إن بدا أن هناك نخب ذات انسجام أكبر في دائرة النخبة السياسية كحال تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية كما سنرى فيما بعد، و كانت هذه النخبة بدورها تراتبية و هرمية و كانت تعكس إلى حد كبير هرمية أعلى جهاز سياسي، كما خضعت بدورها لقانون المنافسة الشرسة و الناعمة.

و مما ذكرناه آنفا تبين لنا أن مفهوم النخبة ليس مقتصرا على جماعة مختارة من الناس يمارسون السياسة، بل يضم جماعات مختلفة أفقية و رأسية، و من هنا فإننا لا نتحدث في بحثنا عن نخبة سياسية واحدة و إنما عن نخب سياسية و اجتماعية يكون لها النفوذ الأكبر في التأثير على مجرى الأحداث وفي توجيه دفتها، و هذه الجماعة هي النخبة في هذا المجال[2] و ذلك قصد تجاوز الإشكال المطروح بالنسبة للنخبة الجزائرية من الناحية التاريخية المتمثل في ضبط هذا المفهوم نفسه: ماذا نعني بالنخبة؟ كما أ شار إلى ذلك عمري الطاهر في رسالته[3] ، هل هم المثقفون ثقافة عربية و فرنسية فحسب؟ وأين نصنف الشخصيات التي كان لها دورا بارزا في أحداث التاريخ و في السياسة و لم يكن لها حظ معترف به من الثقافة مثل مصالي الحاج؟ و لذا من خلال ما قلته سابقا و قصد تجاوز هذا الإشكال فإن النخبة في بحثنا هي التي تجمع بين طياتها كل أولئك الذين يظهرون كفاءة و تمكنا في نشاط معين.

على الصعيد التاريخي قد كانت هناك مرحلة من تاريخ الجزائر تعد بحق حقبة هامة تصاعدت فيها المقاومة السياسية بعد فشل المقاومة المسلحة، و استشهاد النخب الأولى و نفي بعضها الآخر حيث انتقل مركز نمو الوعي الوطني إلى الأوساط الحضرية، و بدأت بوادر ممارسة سياسية بوسائل أخرى عصرية و تنظيمية سلمية تمثلت في الجمعيات و النوادي الاجتماعية و الثقافية. و في ظل تلك الظروف تشكلت فئات و نخب في شكل تجمعات صغيرة، يعتبرها المؤرخون الإرهاصات الأولى لظهور التيارات

[1] الشيمي (محمد نبيل)، "النخبة في العالم العربي: دراسة وصفية نقدية"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3113 يوم 2010/09/02، ، ص 14.

[2] زايد (أحمد)، النخب السياسية و الاجتماعية، مركز البحوث العربية و الإفريقية، القاهرة، 2005 ، ص 48.

[3] عمري (الطاهر)، النخبة الوطنية الجزائرية و مشروع المجتمع (1900–1940)، رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2004، ص11.

السياسية في الجزائر، و ذلك بالنظر إلى تباين مطالبها و اختلاف التكوين السياسي والاجتماعي لعناصرها. و تذهب الدراسات إلى تقسيم النخب السياسية الأولى إلى تيارين بارزين هما: كتلة المحافظين و النخبة الليبرالية[1].

يرى يحي بوعزيز أن " جماعة النخبة الذين حصرهم الفرنسيون في المثقفين بالفرنسية فقط هي وجهة نظرهم التي نخالفهم فيها نحن (أي المؤرخ المذكور)، لأن فئة المحافظين هم من النخبة كذلك ولكن بلغة أخرى غير الفرنسية، و هي اللغة الوطنية العربية التي هي لغة العلم و الفكر و الثقافة الراقية كذلك"[2]. كما يوضح بأن خلال العقدين الأولين من القرن العشرين تكونت جماعة النخبة وتألفت من خليط متنوع من العلماء و الفقهاء و الأطباء و الأساتذة و المحامين و المعلمين و الأئمة و كبار الأثرياء من التجار و الفلاحين و الحرفيين و غيرهم، و القاسم المشترك بينهم جميعا هو شعورهم بالحيف و الظلم المسلط على الشعب الجزائري، سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و إداريا و ثقافيا ورغبتهم في تغيير هذه الأوضاع، و من خلال هذه النخبة و من داخلها خرجت و انطلقت التيارات السياسية الجزائرية الكبرى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى و كان ذلك أول منعرج لها[3].

لقد كانت هذه المرحلة جسرا تاريخيا يربط بين أصول الحركة الوطنية الجزائرية و بين انطلاقتها في شكل رسمي له معالمه السياسية على الخصوص كما قال الشيخ أبو القاسم سعد الله، أي أن هذه الفترة بدأت تعرف أبعادا جديدة للفعل الثقافي و السياسي بعد أن انتقل الكثير من رواد هذه النخب إلى العمل السياسي بتكوين أحزاب تترجم سياسيا مواقفهم و أطروحاتهم الفكرية و نظرتهم للاحتلال الفرنسي[4].

المطلب الثاني: النخبة الجزائرية .. تيارات واتجاهات

[1] خيثر (عبد النور)، و سعيدي مزيان و بوقجاني احمد ، منطلقات و أسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الرسمية الجزائر، 2007، ص 85.

[2] بوعزيز (يحي)، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج2، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 2004، ص31.

[3] المرجع نفسه، ص 52.

[4] سعد الله (أبو القاسم): الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط2، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1977، ص322.

لقد اختلف المؤرخون في تقسيم اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية و تباينت آراؤهم في ذلك. و بحسب محمد العربي ولد خليفة فإن دراسة الأصول الاجتماعية و الخلفية الثقافية لهذا الرعيل من منشطي الحركة السياسية و تشكيلاتها البشرية و خاصة تلك التي عملت في إطار الشرعية الكولونيالية و مؤسساتها تساعد على فهم التطورات التي عرفتها الحركات و الأحزاب منذ 1908 إلى غاية 1954[1] ، و يضيف أنه بالرغم من تداخل التشكيلات السياسية و التحولات التي عرفتها قبل الثورة فإنه يمكن تصنيفها بناء على أصولها الاجتماعية و الثقافية و برامجها السياسية إلى تيارين متمايزين:

أ- التيار الذي اتخذ من الاندماج و المساواة القانونية مع الفرنسيين أداة للتغيير و هي النخبة التي كان لها حظ في التعليم و الثقافة الفرنسية.

ب- التيار المنادي بالاستقلال، أي الانفصال عن فرنسا، ممثلا في النجم ثم حزب الشعب الجزائري و بعده حركة الانتصار للحريات الديمقراطية [2]، و كان أغلبهم من العمال البسطاء المهاجرين في فرنسا.

أما أغسطين بيرنارد-Augustin Bernard- فقد قسمها كما يلي: الحزب المحافظ الذي كان مكونا من العائلات الإقطاعية القديمة، و الحزب الليبرالي الذي كان يقوده جماعة النخبة الإندماجيون والحزب الوطني الذي كان يسيطر عليه جماعة النخبة المنادون بالمساواة مع فرنسا[3] .

و يرى أبو القاسم سعد الله أن الحركة الوطنية على الرغم أصالتها كانت قد تأثرت بإيديولوجيات مختلفة، بما في ذلك حركة الجامعة الإسلامية. و الشيوعية، الاشتراكية و الديمقراطية، فكل من هذه المذاهب جذب إليه الجزائريين بطريقة أو بأخرى لكي يشكلوا آراءهم عن كيفية مقاومة الحكم الفرنسي، و

[1] ولد خليفة (محمد العربي)، الثورة الجزائرية، معطيات و تحديات، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط1، الجزائر 1991، ص53.

[2] المرجع نفسه، ص ص54-55.

[3] Augustin (Bernard), L'Algérie, Paris 1929, P P385, 387.

لكن دور الإيديولوجيات لم يكن حاسما، غير أنها أمدت الجزائريين بعوض يخفف عنهم الضغط الاستعماري[1].

و يرى يوسف مناصرية بأن الأحزاب السياسية اتخذت عدة اتجاهات اختلف المؤرخون في تقسيمها و أبرزها الاتجاه المحافظ الذي كان يسيطر عليه بعض الإقطاعيين الجزائريين و الاتجاه الليبرالي الذي كانت تمثله النخبة الجزائرية و الاتجاه الثوري الذي كان يمثله الأمير خالد الحسيني، و الاتجاه العربي الإسلامي الذي تزعمته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و أخيرا الاتجاه الأممي أو العالمي الذي نادى به الشيوعيون و الاشتراكيون الجزائريون الذين نشأوا في أحضان الحزبين الفرنسيين الشيوعي و الاشتراكي[2].

كما يرى محمد عباس أن الحياة السياسية من الجانب الجزائري آنذاك كانت تنشطها تيارات قليلة لكنها نافذة و فاعلة ، أهمها:

1- التيار الوطني الثوري : ممثلا في نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري و واجهته السياسية بعد الحرب العالمية الثانية حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

2- التيار الوطني الليبرالي: ممثلا في جناح من اتحادية المنتخبين بقيادة فرحات عباس، هذا الجناح الذي ظهر سنة 1946 باسم " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري".

3- تيار الإصلاح الإسلامي و الحداثي ممثلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المتحالفة مع حزب البيان.

[1] سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930،ج2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر،1983، ص ص415-416.

[2] مناصرية (يوسف)، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص9 - 10.

4- تيار شيوعي تابع للحزب الشيوعي الفرنسي، ظهر سنة 1936 باسم " الحزب الشيوعي الجزائري"[1] .

من خلال الاستعانة بالتقسيمات السابقة و الوثائق المتوفرة لدينا، حاولنا أن نخلص إلى تقسيم تيارات و اتجاهات الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية إلى أربع اتجاهات رئيسية و هي:

الاتجاه الإصلاحي، الاتجاه الليبرالي، الاتجاه الاجتماعي، و الاتجاه الثوري، و هذا انطلاقا من برنامج و مطالب الأحزاب و المنظمات التي كانت تشكل الحركة الوطنية و النخبة القائدة لها.

و بناء على هذا الاستنتاج سوف نتطرق إلى تصنيف الاتجاهات المختلفة للنخبة الوطنية، على أساس تصريحات النخب السياسية الجزائرية و مواقفها من الوجود الاستعماري .

المبحث الثاني: الاتجاه الإصلاحي

المطلب الأول : برنامجه

أرست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دعائم النهوض الفكري و الثقافي المرتبط أساسا بوعي الانتماء، و كان لهذه الجمعية الأثر البالغ في تنمية الوعي الوطني العربي و الإسلامي، كما كان لها الدور الفعال في بعث نهضة فكرية لم تقتصر على الإصلاح الديني و حسب و لكنها امتدت لتشمل أكثر من مجال في سبيل مقاومة حملة الفرنسة[2] بل إنها بلورت الإيديولوجية الوطنية على أسس علمية. و يرى البعض أنه من المبالغ فيه القول أن المجتمع الجزائري لم يعرف في هذه المرحلة يقظة ثقافية مثل التي رافقت صعود الوطنية و ظهورها في البلدان الأخرى، و ذلك بسبب ضعف ارتباط المثقفين الجزائريين بمجتمعهم، و لكن هذا الرأي مردود عليه ، فقد حاول المثقفون المحليون على اختلاف توجهاتهم إيقاظ الجماهير و تعبئتهم.

[1] عباس (محمد):" دعونا من البوليتيك"، جريدة الشروق اليومي،العدد 3227، يوم 09 مارس 2011، ص 17.

[2] العلوي (أحمد)، "النخبة الجزائرية بين ثقافتين"، ثقافة و فن، إسلام أون لاين، ، أوت 2003.

و كما يقول مالك بن نبي فإن الفكرة الإصلاحية التي ظهرت في سنة 1925 حركت القضية الجزائرية[1]، حيث بدأت هذه الفكرة تشق صفوفها و تتغلغل داخل الأوساط الشعبية التي كانت في أغلبها أسيرة الأوضاع المزرية و الجهل المطبق نتيجة تحطيم بنى المجتمع الجزائري من قبل الاستعمار الفرنسي. كان بعض أفراد " النخب التقليدية " أكثر اقترابا من الجماهير الأهلية ، و بسبب خطورة الجهود الإصلاحية لهذه النخبة و تحركاتها داخل الأوساط الشعبية فقد باتت هذه الأخيرة تحت مراقبة أعين الإدارة الاستعمارية[2].

و كان المنهج الديني للجمعية يقوم على تخليص الدين من كل الشوائب و الخرافات التي علقت و كان برنامجها الثقافي يقوم على تدريس اللغة العربية و استهدفت ترسيخ و تأكيد الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري، و أسست الجمعية مراكز عديدة لنشر المعرفة لتنوير الرأي العام الوطني و اقترن لديها الفعل الديني بالفعل الوطني[3] و انتقلت من سلفية دينية محضة تدافع عن الذات الإسلامية إلى سلفية وطنية مناضلة جديدة، و قد ناصبتها السلطات الاستعمارية العداء في محاولة للقضاء عليها[4].

و بحسب أبي القاسم سعد الله فإنه في أحد التقارير السرية التي كتبها المسؤولون الفرنسيون في أوائل الخمسينيات جاء أن العلماء يمثلون أكبر خطر على الفكرة الفرنسية في الجزائر، فشعب مدارسهم عبارة عن خلايا سياسية و الإسلام الذي كانوا يمارسونه هو مدرسة حقيقية للوطنية، و أنهم يجدون تأثيرهم الأكثر عمقا لدى الأثرياء و العائلات الكبيرة و أصحاب المال، و أن أكثر من 40% من السكان معهم، و إذا كشف هذا عن شيء فإنما يكشف عن مدى تأثير العلماء على الجماهير الجزائرية[5].

المطلب الثاني : رجالــه

[1] بن نبي (مالك)، مذكرات شاهد القرن: الطفل– الطالب، دار الفكر، ط2، دمشق 1984، ص ص168–169.

[2] خيثر (عبد النور) و سعيدي و بوقجاني، المرجع السابق، ص267.

[3] داهش (محمد علي)، دراسات في الحركات الوطنية و الاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004 ، ص10.

[4] المرجع نفسه، ص11 .

[5] سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3 ، المرجع السابق، ص ص103– 104.

و الواقع أن حركة الإصلاح لم تبدأ بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فالحركة الإصلاحية كما عرفنا سابقا تعود إلى العقد الأول من هذا القرن مع نخبة المحافظين، ثم تبلورت و تجددت على يد ابن باديس و تلاميذه و أنصاره خلال العشرينات، أين نشأت الصحافة الإصلاحية و تأسست النوادي و المدارس الحرة و مساجد الوعظ و الإرشاد في كثير من القرى الجزائرية و مدنها[1].

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931 بحضور 72 عالما بمقر نادي الترقي بالجزائر العاصمة تحت رئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس[2] ، و قد برزت الجمعية إلى الوجود كحركة سياسية إصلاحية ذات جذور قوية و ذلك في إطار الصحوة الإسلامية التي عمت العالم العربي و العالم الإسلامي في بداية القرن العشرين، كما أنها ظهرت في وقت تكاثر فيه الحديث عن اندماج الجزائر في فرنسا و التخلي عن الهوية الإسلامية. و كذا احتفال الأوربيين في الجزائر سنة 1930 بمرور قرن على احتلال البلاد و فرض الهيمنة الفرنسية على الجزائر، و هي ظروف مهدت الطريق للجمعية و ساعدتها على أداء رسالتها الوطنية و التفاف الناس حولها[3].

تميزت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بشخصية عبد الحميد بن باديس القوية و كذلك بوجود نخبة نشطة من رجال الإصلاح في الجزائر يرجع إليهم الفضل في تنشيط جرائد الجمعية و إقامة علاقات وطيدة مع الحركات الإسلامية في تونس و المغرب العربي و ذلك بحكم خبرتهم و زياراتهم لعدة بلدان عربية و إسلامية[4].

إن عبقرية عبد الحميد بن باديس تمثلت في تحديد برنامج عمله السياسي منذ البداية و هو الدفاع عن اللغة العربية و بعث نهضة إسلامية في الجزائر و التمسك بالشخصية الوطنية الجزائرية و

[1] المرجع نفسه، ص84.

[2] Collot (Clode) et Robert Henry (jean), Le mouvement national Algérien, textes (1912-1954), Office des Publications Universitaires, Alger, P 44.

[3] بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص ص244-245.

[4] Merad (Ali), Le Réformisme Musulman en Algérie de 1925-1940, Mouton et Co, Paris, 1967, P79.

لتحقيق هذه الأهداف قام بتوظيف الطاقات الخلاقة لرجال الإصلاح في الجزائر و تحفيزهم للعمل السياسي و الثقافي الهادئ[1] .

و بحسب سعد الله فإن معظم العلماء كانوا من فقراء الريف و المدن و أن بعضهم قد بدأ تلميذا و طالبا في زاوية من الزوايا ، و انتهى به المطاف إلى الزيتونة أو القرويين أو الأزهر، و هكذا كانت في الحقيقة ثقافة العلماء ثقافة تقليدية دينية في أساسها[2]. في حين يرى محمد حربي أن الوضع الاجتماعي للعلماء كان وضعاً يحسدون عليه كما كانوا متشبثين بامتيازاتهم[3] .

لقد تمحورت أفكار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حول قضايا الهوية و الإسلام و العروبة و كما يقول صاري الجيلالي: " إن الأمر هنا يتعلق بنخبة كرست جهودها للقيام بمهمة معينة و هي الإسلام عقل المجتمع الجزائري و عنصره الحي و هويته المبنية على اللغة، و التي كانت تقوي هذا التمسك الجسدي بالوطن[4] ، وهذا بفضل اعتمادهم النظام التعليمي التقليدي الذي أدخلت عليه إصلاحات في إعادة إحياء و تمجيد الروح الوطنية التي ساهمت في تفتح الذهنيات و تغيير السلوكات و بالتالي في التحرر شيئا فشيئا للقضاء على القيود المفروضة منذ احتلال الوطن "[5].

شكلت شخصية الشيخ عبد الحميد بن باديس عنصر استقطاب ظل يفجر في الأمة طاقات الرفض الصارخ لمحاولات الإدماج و أساليب فرنسا الماكرة ، كما كانت أفكار ابن باديس و النخبة التي التفت حوله ترمي إلى محاربة الجبرية و التقاعس المسوغ للاحتلال مثلما هو الشأن بالنسبة للزوايا و الطرق المنحرفة التي كانت تشيع فكرة التسليم للأمر الواقع.[6] من هنا جاء لسان حال الجمعية ممثلا في جريدة "المنتقد" و من بعدها "الشهاب" و غيرهما من صحف الجمعية التي شكلت لمرجعية فكرية من خلال

[1] بوحوش (عمار)، المرجع نفسه، ص 248.

[2] سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3 ، المرجع السابق، ص96.

[3] حربي (محمد)، الثورة الجزائرية : سنوات المخاض، ترجمة : نجيب عياد و صالح المثلوثي، موفم، الجزائر، 1994، ص119.

[4] صاري (جيلالي)، بروز النخبة المثقفة الجزائرية (1850-1950)، ترجمة : عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص14.

[5] المرجع نفسه، ص15.

[6] العلوي (أحمد)، المرجع السابق، دون صفحة.

التأكيد على الأقانيم الثلاثة التي رفعها ابن باديس شعارا، و هي: " الجزائر وطننا، و الإسلام ديننا و العربية لغتنا" [1].

غير أن الموقف الحازم و اللاملتبس للجمعية من التجنيس أو التجنس بالجنسية الفرنسية التي اعتبرت و كأنها نوع من المروق عن الدين ، رافقه عمليا نوع من المرونة بالإبقاء على علاقات طيبة مع الإدارة الفرنسية، كما ذكر سليمان الشيخ و كان يتصور الاستقلال كنهاية بعيدة لتطور متدرج و بدون عنف[2].

و يقدر العلماء الذين يطبقون هنا سياسة المراحل : إن من أعظم المهمات أن ندافع عن الجنسية القومية على أن نعطي براهين على الولاء للسلطة التي تتحكم في الجنسية السياسية، و قد كانت هذه الخطة تهدف إلى تنمية قوى المقاومة الجزائرية تدريجيا و بالتالي إضعاف قدرة الامتصاص الفرنسية و بحكم هذا فإن مسيرة العلماء في صيرورة النضج في الوعي الوطني الجزائري لم تكن مما يستهان به[3].

و لئن عدّ ابن باديس مفكرا تقليديا متحفظا فإنه لم ينفك عن إسهامات تنويرية من جهة و مواقف نقدية للإدارة الاستعمارية من جهة أخرى، و التي لم يكن بمنأى عن مضايقاتها المستمرة و كان بذلك يسعى إلى التأكيد على جملة الثوابت التي تمثل هوية الشعب الجزائري رفقة بعض الشخصيات الإصلاحية التي برزت إلى جانبه ، مثل الشيخ البشير الإبراهيمي والطيب العقبي وعبد اللطيف سلطاني و العربي التبسي .. و جمعت إلى جانب التعليم الدعوة و الإصلاح[4].

و هذه الأمور عززت مفهوم الاستقلال من الناحية الثقافية فساعدت على تطوير الوعي الوطني عند الجزائريين من خلال رفضها لكل سياسة تنادي بإدماج الجزائر بفرنسا و استمرت على هذا الاتجاه في

[1] المرجع نفسه، دون صفحة.

[2] الشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السلاح ، ترجمة : محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص31.

[3] المرجع نفسه، ص31.

[4] العلوي (أحمد)، المرجع السابق، دون صفحة .

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية[1]، بل يذكر أن ابن باديس كان يفكر في إعلان الثورة على الفرنسيين[2].

وقد لخص البشير الإبراهيمي أهم مطالب الجمعية في هذه الفقرة الموجهة إلى الاستعمار قائلا: " يا حضرة الاستعمار...، إن جمعية العلماء تعمل للإسلام بإصلاح عقائده و تفهيم حقائقه و إحياء آدابه و تاريخه، و تطالبك بتسليم مساجده و أوقافه إلى أهلها، و تطالبك باستقلال قضائه، و تسمى عدوانك على الإسلام و لسانه و معابده و قضائه عدوانا بصريح اللفظ، و تطالبك بحرية التعليم العربي و تدافع عن الذاتية الجزائرية التي هي عبارة عن العروبة و الإسلام مجتمعين، و تعمل لإحياء اللغة العربية و آدابها و تاريخها في موطن عربي و بين قوم من العرب، و تعمل لتمكين أخوة الإسلام العامة بين المسلمين كلهم، و تذكر المسلمين الذين يبلغهم صوتها بحقائق دينهم و سير أعلامهم و أمجاد تاريخهم، و تعمل لتقوية الروابط بين العربي و العربي، لأن ذلك طريق إلى خدمة اللغة و الآداب" .

و بعد هذا الشرح المسهب لأعمال الجمعية و مطالبها، خلص الشيخ الإبراهيمي إلى الحقيقة التالية التي تحدى الاستعمار بها و قال : "فإذا كانت هذه الأعمال تعد في فهمك و نظرك (يقصد الاستعمار) سياسة، فنحن سياسيون في العلنية لا في السر، و بالصراحة لا بالجمجمة"[3].

لقد لعب التيار الإصلاحي دورا بارزا في الهزيمة الإيديولوجية للمرابطية الرسمية التي كانت تمثل عقيدة الإقطاع و العامل المسؤول عن الجمود الاجتماعي و الحاجز الحائل بين الفلاحين و سكان المدن و بالتالي السور الواقي لقلعة النظام الاستعماري.

إن نشاط هذا التيار شكل الوعي الوطني و القومي الذي كانت الحركة الوطنية الجزائرية في أمس الحاجة إليه، و هكذا كما يقول رابح تركي (أحد المؤرخين): "و تحت ستار التعليم الديني و تأسيس النوادي الثقافية، كانت جمعية العلماء تخوض في الأمور السياسية في كل ما يتصل بمستقبل الوطن و

[1] الشلقاني (علي)، ثورة الجزائر، ط1، بلا دار نشر، القاهرة، 1956، ص ص204-205.

[2] الطالبي (عمار)، ابن باديس: حياته و آثاره، ج3، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983، ص ص88-90.

[3] بوعزيز (يحي)، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج2، المرجع السابق، ص57.

مقومات الشخصية الجزائرية و ذلك بمحاربة السياسة الاستعمارية الفرنسية"، و بالرغم من عدم تحديد موقفها السياسي، و عدم تقديم مطالب سياسية محددة أو الترشح للانتخابات المحلية فقد كان لجمعية العلماء وزن سياسي في الساحة الجزائرية، لأنها كانت تضم كبار الشخصيات ذات الاتجاه الإسلامي في الجزائر، فإن كان عبد الحميد بن باديس مفكرا إسلاميا كبيرا، فإن الشيخ البشير الإبراهيمي كان مفكرا ثقافيا و اجتماعيا، و إذا كان الشيخ مبارك الميلي مؤرخا فإن توفيق المدني كان مؤرخا و صحافيا و سياسيا بارعا، و من خلال العمل المشترك لهذه المجموعة برزت الجمعية ككتلة سياسية ذات اتجاه ديني، و لكي لا تتعرض الجمعية إلى مضايقات من طرف الإدارة الاستعمارية قرر القادة التاريخيون أن يبتعدوا عن العمل السياسي، رغم بروز الخلافات بينهم ، مثل الشيخ الطيب العقبي الذي قال إنه رجل سياسي بالدرجة الأولى و بين الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي يمقت المشاحنات السياسية[1].

و قد واصلت جمعية العلماء المسلمين نشاطاتها المختلفة حتى سنة 1956 عندما أعلنت حل نفسها و انضمام أتباعها إلى جبهة التحرير الوطني رائدة الكفاح من أجل الاستقلال.

و خلاصة القول فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت عبارة عن تيار إصلاحي، اجتماعي تربوي ركز جهوده على الدفاع عن شخصية الجزائر و عروبتها و إسلامها و المحافظة على قيمها الروحية و التاريخية، و كان ذلك بمثابة الأرضية التي تشكلت عليها ملامح النضال السياسي و العسكري الوطني، الذي مارسه الجيل الذي فجر الثورة التحريرية الكبرى التي حررت الوطن و الشعب، مما يجعلها جديرة بأن تتبوأ مكانة مميزة في الحركة الوطنية. و ظل رجالها يمارسون تأثيرهم في صفوف جبهة التحرير و جيش التحرير الوطنيين.

[1] Merad (Ali) , OP-Cit, P49.

المبحث الثالث : الاتجاه الإدماجي

المطلب الأول : برنامجه

يعتبر هذا الاتجاه امتدادا لحركة الشباب الجزائري التي انشقت إلى جماعتين بعد انتخابات سنة 1919 كما رأينا سابقا مع فئة النخبة المجددة ذات الوجه الليبرالي في موقفها من الحالة الراهنة التي كان ينادي بها المستوطنون[1] فإذا كان التيار الذي يمثله الأمير خالد وجد استمرارا و تطويرا له في حزب نجم شمال إفريقيا، فإن الاتجاه الثاني لهذه الحركة سوف تمثله نخبة اندماجية ليبرالية، ينبثق عنها في عام 1927 تكوين اتحادية المنتخبين الجزائريين* في العمالات الثلاث[2] ، هذه الأخيرة عبارة عن تجمع من الأعيان غرضها تعبئة جهود النخبة المكونة من الذين أصبحوا يتمتعون ببعض الحقوق السياسية بمقتضى قانون 4 فبراير 1919، لتوسيع هذه الحقوق لتشمل قطاعات أخرى من الجزائريين.

و لم يختلف برنامج هذا التنظيم عن برنامج الأمير خالد إلا في نقطة واحدة و هي دمج الجزائريين دمجا كاملا و منح الجنسية الفرنسية للجزائريين و نجد من بين زعماء هذا التيار " بلحاج"، " الربيع الزناتي" " فرحات عباس" و " بن جلول"، الذي سيكون له دورا بارزا في الثلاثينيات، هؤلاء كانوا يشتركون في معتقداتهم الفكرية الليبرالية و تعلقهم بالدستور و مبادئ الجمهورية الفرنسية[3] ، و أهم النقاط التي حواها برنامج الليبراليين ما يلي[4]:

- احترام الحضارة الإسلامية.
- التخلي عن نظرية الامتياز العنصري.

---

[1] الخطيب (أحمد)، حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص53.

* اتحادية المنتخبين الجزائريين هي نفسها فدرالية المنتخبين المسلمين أو النواب المسلمين 18 جوان 1927.

[2] قنان (جمال)، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994 ، ص185.

[3] ناجي (عبد النور)، المرجع السابق، ص37.

[4] المرجع نفسه، ص31.

- المساواة في الحقوق السياسية.

- تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حديث عن طريق جماعة تمثيل النخبة.

و ما يلاحظ على هذه المطالب أنها كانت مطالب إصلاحية تستبعد فكرة الاستقلال و الانفصال عن فرنسا و بالتالي فهي تعبير عن آفاق و مصالح القوى الاجتماعية التي كان يرتكز عليها هذا التيار و المتمثلة في البرجوازية الجزائرية الجديدة، التي تريد أن يكون لها دور و شأن في تسيير الأمور في ظل الشرعية الاستعمارية، و هذا ما يفسر استبسال هذا الاتجاه في سياسة المطالبة بالاندماج في الكيان الفرنسي[1] .

غير أنه منذ 1943 سوف يظهر اتجاه راديكالي داخل هذا التيار و هو الاتجاه الذي يضع مطلب الاستقلال ضمن برنامجه السياسي و لكنه استقلال مقيد و مشروط بالتعاون مع فرنسا، و هو ما يمكن وصفه بالاستقلال تحت الوصاية الفرنسية[2].

المطلب الثاني : رجالــه

يعتبر فرحات عباس الذي يعد استمرارا لفئة النخبة التي احتك بها من خلال فدرالية المنتخبين الذين أثرت فيهم المدرسة الفرنسية مما جعله يحمل فيما بعد الأفكار التي تعلمها و القيم السياسية التي لقنته إياها من قبيل الجمهورية، الديمقراطية، الحرية، العلمانية و التي شكلت محصلة مبادئه السياسية إذ يقول هو نفسه في افتتاحية جريدة "L'ENTENTE" الصادرة في 23 فيفري 1936: « إن نخب الأهالي وجدت في الكتابات المدرسية الكلمات المعبرة كالعدالة و الأخوة و الأمة و فرنسا و الوطن » و هذا بالطبع قبل أن يغير أفكاره فيما بعد[3] و يتحول إلى صفوف الثورة بعد يأسه من السياسة الفرنسية، التي كانت يتحكم بها المعمرون.

[1] قنان (جمال)، المرجع السابق، ص186.

[2] المرجع نفسه، ص186.

[3] حميطوش (يوسف) ،"المدرسة الفرنسية في الجزائر و دورها في تكوين النخب"، مجلة المصادر، عدد 6، 2007 ، ص ص 173 – 174 .

كما يعد زعيم هذا التيار أنشط جزائري خلال الحرب العالمية الثانية حيث وجه إلى" المارشال بيتان" رسالة في أفريل 1941 تدور حول الأوضاع التي عاشتها و تعيشها الجزائر المسلمة طالبا القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية[1] ، و بتاريخ 22 ديسمبر 1942 و في خضم ما أحدثه نزول قوات الحلفاء بالجزائر من تحرك سياسي تقدم فرحات عباس بعد مشاورات مسبقة مع قادة التشكيلات الأخرى ببيان في 10 فيفري 1943 إلى الحكومة الفرنسية، تضمن القيام بإصلاحات سياسية من بينها منح الجزائر دستورا خاصا يضمن الحرية و المساواة التامة بين جميع سكانها بدون تمييز في العرق و الدين، و حرية الصحافة و حق إنشاء الجمعيات و حرية العبادة و كذا تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة و مشاركة الجزائريين المسلمين الفعلية في حكومة بلدهم[2].

و ما يلاحظ من خلال هذه المطالب أنها كانت تعبر عن تطور في التفكير السياسي للنخبة الجزائرية، غير أن السلطات الفرنسية قدمت تحت ضغط الشعب و بيانات الحركة الوطنية و ظروف الحرب العالمية الثانية على مشروع إصلاحات في 7 مارس 1944، و لم يكن هذا المشروع إلا خطوة نحو الاندماج، فعارض الشعب و منظماته الوطنية ذلك المشروع، و شكلت الأحزاب الوطنية جبهة أصدقاء البيان و الحرية في 14 مارس 1944 وحددت مطلبا معتدلا يقوم على الدفاع عن إنشاء جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي تتوحد في إتحاد فدالي مع جمهورية فرنسية جديدة معادية للاستعمار، كما حددت مطالب اجتماعية و اقتصادية أخرى[3]. و يبدو أن هذا المطلب المعتدل قد صيغ تحت تأثير فرحات عباس، و لقد شعرت السلطات الفرنسية بخطورة جماعة "أصدقاء البيان و الحرية" فاستغلت احتفالات الشعب بانتصار الحلفاء يوم 08 ماي 1945 لتنفيذ مخطط التصفية بعد أن لمست تأكيد الشعب على الاستقلال التام من خلال الشعارات التي رفعها فكانت مذابح سطيف التي راح ضحيتها الآلاف و قامت بحل " جماعة أصدقاء البيان" و ممارسة الاعتقالات بشكل واسع شمل قادة الأحزاب الوطنية[4].

[1] ناجي (عبد النور)، المرجع السابق، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص40.

[3] الشلقاني (علي)، المرجع السابق، ص195.

[4] المرجع نفسه، ص208.

و بعد أن صادق المجلس التأسيسي الفرنسي الأول على قانون مشروع العفو عن المساجين و أطلق سراح فرحات عباس وغيرهم من الزعماء الوطنيين يوم 16 مارس 1946، قام فرحات عباس و رفاقه بتأسيس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " UDMA " يوم 16 أفريل 1946[1].

و يبدوا أن العناصر المنتمية لنزعة المنتخبين و المعتدلين و الذين طالما سموا بالعناصر البرجوازية، فقد استخلصوا العبرة بعد حوادث ماي 1945 بأن اتحادهم مع مناضلي حزب الشعب الجزائري الذين اعتبروا متطرفين كانت مغامرة مفجعة لهم، و لهذا عقد زعيمهم على إنشاء هذا الحزب الجديد بمعية أصدقاءه الرئيسيون أحمد بومنجل، و قدور ساطور، و سعدان و ابن خليل و أحمد فرنسيس و محداد بن سالم و غيرهم[2].

المطلب الثالث : تطوره

يظهر أن الفترة التي قضاها فرحات عباس في السجن و التي دامت أزيد من عشرة أشهر كانت كافية ليعيد النظر في مسار كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، إذ تراجع عن أفكاره الاندماجية و ذلك من خلال البيان الذي وجهه إلى الشباب المسلمين و الفرنسيين بمناسبة الفاتح من ماي 1946 الذي جاء فيه ما يلي: "لا إدماجا و لا سيدا جديدا و لا انفصالا بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكوينا ديمقراطيا و اجتماعيا متجهز في الميدان الصناعي و العلمي و دائب في تجديد ثقافته و أخلاقه مشترك مع دولة قوية"[3].

[1] عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، ترجمة رحال بوبكر، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص198.

[2] صاري (الجيلالي) و قداش (محفوظ)، المقاومة السياسية (1900-1954): الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر حراث،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص85.

[3] عباس (فرحات)، المصدر السابق ، ص195 .

و بحسب لحسن زغيدي، فإنه رغم أن هذا النداء لم يتضمن الشحنة اللازمة لاسترجاع السيادة الوطنية، إلا أن السيد فرحات عباس بتبنيه هذا الشعار كان يعد انتصارا كبيرا للحركة الوطنية الجزائرية[1] و إرهاصا لبداية الثورة بعد اليأس من السياسة الفرنسية.

و تضمن البيان أيضا برنامج عمل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حيث طالب بـ:

1- المساواة المطلقة، و هذا بواسطة القضاء على الاختلافات العرقية و كذا إلغاء القوانين و المراسيم و الإجراءات التعسفية التي كانت ترمي إلى تهميش الشعب الجزائري و محاولة مسح شخصيته الوطنية.

2- التربية التي تستهدف الإنسان من أجل تكوين مواطن حر مشبع بالواجب الاجتماعي و مدركا لمهمته الحضارية، و في هذا المجال يكون على تعميم الفكرة القائلة " إن أبناء الوطن الواحد لا يكونون بالضرورة على دين واحد".

3- ضرورة الاهتمام بالعلم و التكنولوجيا و فتح الأبواب واسعة لجميع أبناء الجزائر دون تمييز.

4- إعادة الاعتبار للغة العربية و اعتبارها لغة وطنية رسمية في البلاد و بحسبه" فالانتصار لا يكون إلا بالعمل الجماهيري و أن الجزائر يجب أن تحافظ على مظهرها الخاص و على لغتها و أخلاقها و تقاليدها و الإلحاق لا يعني الإدماج"[2].

و يمكن تحليل أيدلوجية الحزب الجديد من خلال التقرير الذي قدمه " فرحات عباس " الكاتب العام في المؤتمر أيام 25-26 و 27 سبتمبر 1948 بسطيف و يحمل عنوان " نظرات في حاضر الجزائر و مستقبلها"[3] ، لم يرغب هذا الحزب في اتخاذ العنف كوسيلة للحصول على حقوق الجزائريين المسلوبة، بل كان يؤمن بما سماه رئيس الحزب " الثورة بالقانون " و معنى ذلك المطالبة الدبلوماسية القائمة على

[1] زغيدي (محمد لحسن)، " البعد الثوري للحركة الوطنية و الثورة التحريرية "، مجلة الذاكرة، العدد الثالث، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص73.

[2] عباس (فرحات)، المصدر السابق، ص 157.

[3] بوعزيز (يحي)، المرجع السابق، ص09.

التفاوض و الحوار خاصة مع الديمقراطيين الفرنسيين، و هذا لكون أتباعه يتشكلون في معظمهم من الطبقة البرجوازية الصغيرة، أي من حملة الشهادات و التكوين الفرنسي.

كانت الأفكار التي تناولها هذا التقرير لتنظيم حياة المجتمع الجزائري هي كالآتي: لا يعتبر الإسلام دينا و دولة لأن هذا التقرير لم يدع لتكوين جمهورية جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية بل ينبغي أن تكون هذه الدولة المنتظرة سلطة إسلامية ولا دومنيونا يكون للأوروبيين فيها حق الاحتكار المطلق، بل ينبغي أن لا تكون هذه الدولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية على أساس إتحاد أخوي بين جميع الجزائريين مهما كانت جنسيتهم و ديانتهم وعلى أساس إعطاء كل ذي حق حقه من السيادة[1]، بالإضافة إلى الفكرتين السابقتين * فإن البيانيين ضد الثوريين، حيث جاء في التقرير ما يلي: " إنّنا لا ندعو إلى الجهاد فليس ذلك من رأينا و نحن ننزه المساجد على الصلوات لغير الله، بل للناس للتغرير بهم، و أن المسجد تعطى فيه شهادة استحسان الإدارة، هكذا نفهم المسألة و بهذا نعمل."[2]

غنّي عن البيان أنّ هذا التيار قد استخدم عدة وسائل في سبيل تطبيق برنامجه، فإضافة إلى الوسائل التنظيمية و البشرية فقد استخدم عدّة وسائل منها الصحافة من خلال جريدة "الجمهورية" "La République Algérienne" لسان حال الإتحاد الوطني للبيان الجزائري التي تأسست بعد حل حزب البيان في مارس 1946، هذه الأخيرة استمرت في الصدور إلى غاية انضمام فرحات عباس إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1956[3].

أحرز حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري نجاحا كبيرا عندما أعلن قرار إعادة انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي و قرر الاشتراك فيها فحصل على أحد عشرة مقعدا من أصل ثلاثة عشرة حيث فاز في مقاطعة قسنطينة فرحات عباس و الهادي مصطفاوي و ساطور الحاج سعيد، إضافة إلى باي العقون،

[1] المرجع نفسه، ص10.

* فكرتي: عدم الدعوة لتكوين جمهورية جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية و فكرة تبني توطين الأوربيين بالجزائر.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] عباس (فرحات)، المصدر السابق، ص198.

و فاز في مقاطعة وهران الأستاذ عبد القادر محداد و الدكتور أحمد فرنسيس و الأستاذ قادة أوثارت، و في مقاطعة الجزائر فاز الدكتور سعدان و ابن قداش[1].

نشط نواب الحزب و حرروا مشروع دستور جديد للجزائر يقترح إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا في 09 أوت 1946* و في أكتوبر صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة الذي نص فيه أن " الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا " فكان ذلك خيبة أخرى للمعتدلين، و قدم نواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري استقالتهم من مجلس الجمهورية، معبرين عن رفضهم لهذا القانون الذي اعتبروه غير معبر عن طموحات الشعب الجزائري[2].

و بقي مناضلو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يناضلون من أجل القضية الوطنية، و واصلوا عزمهم على ربط الثقة مع الجماهير الشعبية و الاستعداد لخوض المعارك الإنتخابية، و العمل على إيجاد الظروف الملائمة لتوحيد سائر أجنحة الحركة الوطنية وفق تصورهم للمجمع الجزائري الجديد.

و جرت انتخابات الجمعية الجزائرية في أفريل 1948، فقام إيدموند نيجلان-Edmond Nijlen *- بتزويرها و هكذا تيقن أصحاب هذا الحزب أن الخطابات التي نددت بالضغائن الاستعمارية و أنهضت همم الجماهير الشعبية في كيفية صموده في وجه الظلم و مقاومته التعسف في إطار القانون، أصبحت لا معنى لها أمام نظام استعماري وليد العنف و الظلم، و لا يتركز أساسا على المبادئ القانونية ، و هنا يذكر فرحات عباس أنه:" من 1948 إلى سنة 1954 طرحنا المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة و أمام الحكومة و أمام رئيس الجمهورية، و أمام البرلمان الفرنسي وجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدولة الفرنسية برمتها ضد شعب ضحى بالنفس و النفيس في سبيل تحرير فرنسا هذه"[3] .

---

[1] المصدر نفسه، ص198.

* أنظر محتوى البرنامج كاملا في كتاب السيد عباس فرحات، حرب الجزائر و ثورتها، ص ص 200 – 202.

[2] Ageron (Charles Robert) , Histoire de l'Algérie contemporaine, tome 2, Paris, PUF ,1979, P610.

* نيجلان إيدموند :جاء بعد عزل حكومة روبير شومان التي خضعت لضغوطات الأوربيين بالجزائر و خاصة لممثلهم "روني مايير" و قامت يوم 11 فيفري 1948 بعزل الحاكم العام "شاطنيو" الذي كان معتدلا و عينت مكانه" إيدموند نيجلان" الذي سيقوم بتزوير الانتخابات و يقضي على أي تعاون أو حوار بين الجزائريين و الأوربيين.

[3] عباس (فرحات) ، المصدر السابق ، ص 225.

و بالتالي قطعت فرنسا الاستعمارية صاحبة مبادئ الثورة الفرنسية الأمل نهائيا كما عبر عن ذلك أحمد بومنجل الذي قال: " ها نحن قد وصلنا إلى مرحلة الشك في رشد الفكر الفرنسي نفسه و نتهمه بالفجر و الإفلاس... و كان الفراق و الطلاق مآل هذه السياسة[1] ".

لقد تبخرت آمال فرحات عباس في تحقيق النصر عن طريق " الثورة بالقانون " و قد وصفها جون لاكاتور – John Lacoutureخلال سنة 1953: " أنه رجل غاضب مجروح القلب يبحث عن منفذ"[2] ولعله وجد منفذه إلى الثورة التحريرية.

و في ختام هذا العنصر يمكن أن نقول أن هذا الاتجاه فشل في كل مساعيه الإصلاحية للمطالبة باسترجاع حقوق الجزائريين، كونه اعتنق إيديولوجية غريبة عن واقع الشعب الجزائري لأنه نقل تجارب ليبرالية غريبة لا تمت بصلة لوقع الشعب الجزائري، و لعل هذه الأيديولوجية المستوردة كانت تعبر عن طموحاتهم الشخصية و تدافع عن مصالح أنصارهم دون الاهتمام بالتعبير عن أهداف الجماهير الريفية الفقيرة، لكون هذا الاتجاه النخبوي استمد مبادئه من المبادئ الليبرالية الغربية، التي وسعت الهوة بين قادته و الجماهير الشعبية المحرومة، و قد دعمت هذه القطيعة الفروق الاجتماعية بين القادة و المناضلين في هذا الاتجاه و بين الجماهير الشعبية العريضة.

المبحث الرابع: الاتجاه الاجتماعي

المطلب الأول : برنامجه

مثل هذا الاتجاه نخبة اندماجية شيوعية، و هي حركة ذات اتجاه يساري، تضم عناصر كبيرة من المهاجرين العمال و التي ظلت مرتبطة بالحزب الشيوعي الفرنسي و بالنموذج السوفياتي القاضي بتطبيق توصيات "المؤتمر الثاني للأممية الثالثة "*، و هذه الفئة من الاندماجيين يقترب خطها هي الأخرى من الاندماجيين الليبراليين في ضرورة تبني التركة الثقافية الإستطانية الفرنسية و اعتمادها كمنطق بناء دولة

[1] المصدر نفسه، ص225 .

[2] المصدر نفسه، ص226 .

جزائرية جديدة[1]، حيث أثرت هذه التركة على سلوك هذه النخب في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالحياة السياسية في الجزائر المستعمرة.

كان لثورة أكتوبر في روسيا و إنشاء أول دولة اشتراكية في العالم سنة 1917 و الأممية الشيوعية الثانية في 1920 و تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي في ديسمبر 1920، بالإضافة إلى وجود أقلية يسارية في الجزائر، السبب المباشر و الأساسي في بروز النزعة الشيوعية في الحركة الوطنية الجزائرية و اعتناق مجموعة من المثقفين الجزائريين للأفكار الشيوعية التي بدأت في إطار الحزب الشيوعي الفرنسي[2].

ظهر الحزب الشيوعي الجزائري في بداية الأمر كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، و بعد ظهور التيارات السياسية، كان لابد من هيكلة هذا الحزب و إعطائه الصبغة الجزائرية ليكرس أهدافه و مراميه، و يقوم نشاطه الخاص به في الجزائر، لذلك شهدت نهاية 1935 و بداية 1936 ميلاد الحزب الشيوعي الجزائري، حيث اتخذوا قرار إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي أيام 22، 23، 24 و 25 جانفي 1936 بفيلربان (Villeurbane) بفرنسا و كان عمار أوزقان أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936، انتقل فيما بعد إلى قيادة جبهة التحرير الوطني و كان أحد أبرز محرري وثيقة الصومام التاريخية التي مثلت منعرجا حاسما في الثورة الجزائرية.ممثلا لشيوعيي الجزائر في هذا المؤتمر[3].

و قد عقد الحزب مؤتمره التأسيسي الأول بباب الوادي في الجزائر العاصمة و ذلك في شهر جويلية سنة 1936، ثم شرع في إنشاء فروعه كما أسس الجرائد باللغتين العربية و الفرنسية و أهمها: الجزائر الجديدة، الجزائر جمهورية، الحرية، و جريدة الكفاح الاجتماعي، و ربما هذا العنوان الأخير يشكل خير

*المؤتمر الثاني للأممية الثالثة: هو المؤتمر الشيوعي الثاني الذي يدعوا الى الاستقلال التام لدول المغرب العربي عن طريق توحيد الطبقة العاملة من أوروبيين وعرب في جبهة واحدة ضد الامبريالية ، ينظر عبد الكريم بوصفصاف ، المرجع السابق ، ص ص 242 – 243.

[1] بوعزيز (يحي)، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص23.

[2] بن خليف (عبد الوهاب) ، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1 ، دار طليطلة ، الجزائر، 2009 ، ص153

[3] Kaddache (Mahfoud),Histoire du nationalisme Algerienne ,T2,SNED,Alger,1980, P397.

دليل على أن مطالب هذا الحزب بالدرجة الأولى هي اجتماعية، و لا أدّل من ذلك أن مؤتمره الأول أكد على نقطتين رئيسيتين هما:

- الحث على تغيير الوضع الراهن قبل كل شيء من أجل حياة أفضل للمجمع الجزائري تسود فيه العدالة الاجتماعية

- المطالبة بربط مصير الشعب الجزائري بمصير الشعب الفرنسي، من هنا تبين أن هذا الحزب هو سليل الحزب الشيوعي الفرنسي، لذا كان استقلاله ظاهريا و شكليا، و بقي دائما خاضعا إلى إستراتيجية الشيوعية العالمية عامة و الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة[1].

- كما يؤكد باحث آخر هذا التوجه بقوله: " تركزت نشاطات الحزب الشيوعي الجزائري في المطالبة **بالإصلاحات الاجتماعية** التي من شأنها أن تخفف من أتعاب الجزائريين، أما المسألة الوطنية فقد اعتبرت من خصوصيات أوروبا الصناعية و التي ليس لها علاقة ببلد غير صناعي كالجزائر"[2]. كما كان يعتبر الأمة الجزائرية أمة في طريق التكوين تاريخيا و أن المسألة الجزائرية يستحيل حلها قبل وصول البروليتاريا (الطبقة الكادحة) إلى السلطة في فرنسا.

و يرى أحمد الخطيب بأن الحزب الشيوعي كان منبوذا و معزولا عن الشعب الجزائري و لم تحتضنه القوى الشعبية في يوم من الأيام رغم أن جرائده كانت تصدر نداءات مستمرة باسم المسلمين الجزائريين أو الطبقة الجزائرية الكادحة أو يسميها بطبقة البروليتاريا و أنه نصير الفقراء و المساكين و جميع المحرومين في الجزائر، بل في العالم، و لذالك اعتبره الباحثين منظمة نقابية أكثر منها حزبا سياسيا[3].

[1] ناجي (عبد النور)، المرجع السابق، ص38.

[2] المرجع نفسه ، ص 39 .

[3] خيثر (عبد النور)وسعيدي و بوقجاني ، المرجع السابق ، ص27.

ما يؤكد هذا الطرح قول المفكر عبد الله شريط: " أن الحزب الشيوعي لم تكن له نظرة خاصة فيما يتعلق بالمسألة الوطنية، و إنما كان أكبر تركيزه على تحسين ظروف العيش للسكان (أجور، قوانين اجتماعية، مساواة...) بالإضافة إلى المطالبة بالجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين فقط دون غيرهم"[1] .

و بحسب محمد تقية يعد الحزب الشيوعي الجزائري التنظيم الوحيد الذي لم يفتأ يقود الصراعات المطلبية على المستوى الاجتماعي منذ سنوات، إذ يقوم مع الكنفدرالية العامة للعمل بدفع الجماهير الكثيرة إلى الإضرابات و تنظيم المظاهرات بمشاركة عمال المناجم و المزارع، و دفع العمال في الموانئ إلى رفض شحن السفن المحملة بآلات الحربية باتجاه الفيتنام و البطالين إلى تنظيم أنفسهم مثلما هي التنظيمات التي ينشطها مناضلو هذا الحزب متنوعة: النقابات، النساء، الشباب، إلا أنه و إن يقوم الآن بالربط ما بين المطالب الاجتماعية و العمل السياسي، فهو يبقى مع ذلك غير متحرر بالنسبة إلى هذه النقطة الأخيرة من بعض العوائق التي تسببت في إنتاجها تلك الإقتفائية للنشاط السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي، و لا يحمل على عاتقه كلية الطموحات السياسية للجماهير الجزائرية[2]. و أفضل تأكيد على ذلك هو ما صرح به احد الأمناء للحزب الشيوعي الجزائري سنة 1964 بقوله: لقد أحصينا بالجزائر هذا الانحراف نفسه (احتقار الحركة الوطنية) قبل سنة 1946 الذي جاء التعبير عنه من قبل الجماهير بصراحة على هذا المنوال: يكافح الشيوعيون من أجل الخبز و الوطنيون من أجل الاستقلال[3]" .

يبقى من المؤكد أن الارتباط الوثيق لهذا الحزب مع الحزب الشيوعي الفرنسي، كان له تأثير كبير و سلبي على نشاطه لأنه يبقى يستمد منه أفكاره و توجهاته، فها هو أمينه العام " عمار أوزقان " نفسه يؤكد ذلك من خلال إحدى تصريحاته، حيث يقول : " نطلب من الحزب الشيوعي الفرنسي أن يبقى دليلنا و مرشدنا، إننا نقنع باستقلال داخلي للحزب عن أخيه الكبير، و لا نريده استقلالا تاما عنه"[4].

المطلب الثاني : علاقته بالاتجاهات الأخرى

[1] شريط (عبد الله)، مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص139.

[2] تقية (محمد)، الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز و المآل، ترجمة :عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص135.

[3] المرجع نفسه، ص89.

[4] نايت بلقاسم (مولود قاسم)، ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر داخلا وخارجا ،ط1 ، الجزائر 1984 ، ص46.

و رغم هذا حاول الحزب الشيوعي الجزائري منذ سنة 1936 التقرب من الأحزاب الوطنية الأخرى، خاصة منذ وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا سنة 1936 و هذا ما تجسد في العمل الوحدوي المتمثل في المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي ضم تشكيلات سياسية تتميز كل واحدة منها بأسلوبها الخاص في الدفاع عن مصالح الجزائريين و على رأسهم الشيوعيون، فدرالية المنتخبين و جمعية العلماء المسلمين، و كلها ببرامج مختلفة لكن بإمكانها الاتفاق حول أرضية عمل مشتركة و انطلاقا من الاتصالات بين هذه التنظيمات تتحقق أول تجربة بإنشاء جبهة من حزب عمالي و تشكيليين ذات توجهين مختلفين، الأولى إصلاحية و الثانية اندماجية مع تحفظ التيار الآخر المتمثل في التيار الاستقلالي بقيادة نجم شمال إفريقيا، ليتم الاتفاق بعد انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول برئاسة الدكتور جلول حول ميثاق مطلبي يتضمن ست نقاط[1] :

1- إلغاء كل القوانين الاستثنائية.

2- الإلحاق بفرنسا بلا قيد و لا شرط.

3- الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية بفصل الدين عن الدولة.

4- مطالب ذات طابع اجتماعي.

5- مطالب ذات طابع اقتصادي.

6- مطالب ذات طابع سياسي

لم تستجب حكومة الجبهة الشعبية للميثاق المطلبي الذي وضعه المؤتمر الإسلامي مما كسر آمال التشكيلات السياسية، و هذا ما أدى بالحزب الشيوعي الفرنسي و من ورائه الجزائري تغيير إستراتيجية

[1] تقية (محمد)، المرجع السابق، ص85.

عمله، حيث أصبح يدافع عن سياسة إدماج الجزائر مع فرنسا و خلق كيان جزائري يضم الأوروبيين و اليهود و أبناء البلد الأصليين، و هذا في فيفري 1939 [1].

نصل إلى أن ارتباط الحزب الشيوعي الجزائري بالحزب الشيوعي الفرنسي من جهة و تركيبته البشرية الأوربية في أغلبها من جهة أخرى جعلته لا يلتقي مع الحركات الوطنية الجزائرية الأخرى في مطالبها الأساسية، بل كان يقف في الكثير من المواقف ضدّها، يضاف إلى ذلك فهمه السطحي و البسيط و ابتعاده عن الواقع الجزائري و كذا ضعفه العضوي الذي منعه من التحكم في التناقضات الإثنية لأنصاره هي التي حالت دون استيعابه و فهمه للمسألة الوطنية بحسب محمد حربي[2].

و الحقيقة أن هذا الحزب لم يعرف تغييرا في توجهاته و مطالبه، التي بقيت تصب في نفس الاتجاه الذي يخدم أساسا فكرة الارتباط الدائم مع فرنسا و المحافظة على مصالحها في الجزائر، و نلمس ذلك بوضوح من خلال ردّ فعله على مجازر الثامن ماي 1945 عندما وصف الوطنيين الجزائريين بالفاشيين و النازيين و نادى بضرورة إعدامهم [3].

رغم ذلك يقوم الحزب الشيوعي الجزائري بعد هذه التجربة بإحداث تعديل على مستوى توجهاته سنة 1946 و هو تعديل محتشم إذ يقدم في " النداء " المنشور في جريدة" Liberté " بتاريخ 25 جويلية 1946 الخطوط العريضة لبرنامجه و تصوراته السياسية من خلال مشروع القانون الأساسي للجزائر الذي قدمه سنة 1947، حيث اقترح إتحاد الجزائر مع فرنسا و تطبيق المساواة بين المسلمين الجزائريين و الأوروبيين و حرية العبادة و فصل الدين الإسلامي عن الدولة و انتخاب مجلس جزائري من 120 عضوا

[1] بن خليف (عبد الوهاب)، المرجع السابق، ص155.

[2] حربي (محمد)، حياة تحد و صمود، مذكرات سياسية (1945-1962)، ترجمة: عبد العزيز بوباكير و علي قسايسية، دار القصبة للنشر الجزائر، 2004، ص79.

* يذكر أنه في الولاية الأولى كان هناك جماعة من الشيوعيين تريد أن تحارب تحت لواء الحزب الشيوعي، و قد حاولت قيادة الثورة في الأوراس إقناعها بالتخلي عن شعارها القديم، دون جدوى و اضطرت بعد ذلك لإعدام كل العناصر المتمسكة بالشعار الشيوعي انظر Smati, Les Tamiseurs du sable Aures-Nmamcha

[3] قاسم نايت بلقاسم (مولود)، المرجع السابق، ص33 .

نصفهم أوروبيون، إضافة إلى إنشاء حكومة جزائرية ذات استقلال داخلي ذاتي و فتح المجالس البلدية أمام الجزائريين[1].

المطلب الثالث : رجالــه

و يظهر جليا أن برنامج الحزب الشيوعي الجزائري كان يربط المطالب الاجتماعية و الاقتصادية بالمطلب الوطني و لو بنوع من التضخيم، و هنا يظهر تفوقه على الأحزاب الوطنية الأخرى، غير أنه لم يتخلص من بعض التصورات التي تذكرنا بهذا التصريح الذي أدلى به "كاباليرو" أمين الحزب أثناء المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي بقوله:" إن الذين ينادون باستقلال الجزائر إنما هم عملاء واعون أم غير واعين بنوع آخر من الإمبريالية، فلا نريد تبديل حصاننا الأعور بحصان آخر أعمى[2]" رغم أن قيادة الحزب بعد الحرب العالمية الثانية قامت لضم أعضاء مسلمين مثل الصادق هجرس مبروك بلحسن، و خالفة بوعلام إضافة إلى الرواد الأوائل مثل بوخرط و عمار أوزقان ،إذ وصل عدد منخرطيه إلى ما يقارب 15000 عضو سنة 1947[3].

و رغم أنه " لم يؤثر في مسار الحركة الوطنية لا قبل و لا بعد ثورة التحرير في 1954" و هذا بحسب المؤرخ يحي بوعزيز[4] إلا أن أعضاءه لعبوا دورا كبيرا في النضال السياسي و العسكري، لاسيما بعد انخراطهم رسميا في صفوف الثورة التحريرية في مارس 1956 فقد تغيرت مواقفهم السياسية تغيرا جذريا. و إن استمر بعضهم في تفكيره القديم الذي كان يبرز من خلال مواقفهم في جبهة التحرير أو في جيش التحرير*.

---

[1] بوعزيز (يحي)، الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص7.

[2] تقية (محمد)، المرجع السابق، ص120.

[3] بن خليف (عبد الوهاب)، المرجع السابق، ص155.

[4] بوعزيز (يحي)، المرجع السابق، ص5 .

* و هي الإيمان بفلسفة ماركسية– لينينية تجعل الصراع يدور خارج إطاره الحقيقي بالنسبة لقضية كالقضية الجزائرية.

و يمكن أن نحكم على مصير الحزب الشيوعي بنفس الاستنتاجات التي ذكرناها بالنسبة للإتحاد اللبرالي الإدماجي على نقله لتجارب يسارية* لا تمت لواقع الشعب الجزائري بصلة ، لأن هذه الإيديولوجيات المستوردة لا تعبر عن أهداف الجماهير الريفية الفقيرة لكونها استمدت مبادئها من المبادئ الشيوعية التي تناقض حال الجزائريين المتشبثين بعقيدة التوحيد الإسلامية.

كما أن الحزب الشيوعي لم يكن جزائريا خالصا، بل كان يتبع التيار اليساري لفرنسا و كان يدافع عن مصالح الشيوعيين الفرنسيين، كما كان ينوي تزويد الحزب الشيوعي الفرنسي بإطارات جزائرية لا غير، و قد أكد ذلك السيد فرحات عباس بقوله: " لم يكن الحزب الشيوعي الجزائري متحمسا للقضية الوطنية و لا مدافعا عنها و إنما كان يخدم السياسة الفرنسية و كان موقفه من موقف الحزب الشيوعي الفرنسي[1]" و ربما يعود ذلك إلى أن إيديولوجيته انطلقت من أساس الدفاع عن **المسألة الاجتماعية** قبل الدفاع عن القضية الوطنية، كما يضيف محمد قنانش بأن الحزب الشيوعي الجزائري ذو بعد عالمي لكونه كان يتلقى تعاليمه و أنظمته من خارج الوطن و ليس من الأرض التي يعيش عليها و الجماهير التي كان يحتك بمشاكلها[2] و كذا لأن هذا التيار مع اعتماده على نظريات و أفكار أجنبية فهو تيار محدود يعتمد على المثقفين و الشخصيات و التجار و الجماعات الميسورة مثلها مثل تلك التي ظلت تدافع عن المبادئ الليبرالية الداعية للاندماج و التجنس.

في ختام هذا العنصر، يمكن القول أنه مهما كانت المواقف التي تبناها الحزب الشيوعي الجزائري فإنه يبقى حركة سياسية كان لها دور في تبني بعض مطالب المجتمع الجزائري كما شكلت إحدى الجبهات التي ناضل من خلالها الجزائريون لتحقيق مطالبهم المشروعة. و سوف تبرز بصمات الأيديولوجية الشيوعية من خلال تطور جيش و جبهة التحرير عبر مسار الثورة .

[1] عباس (فرحات)، ليل الاستعمار،المصدر السابق، ص240.

[2] قنانش (محمد)، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين 1919–1939، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982، ص87.

المبحث الخامس: الاتجاه الثوري الاستقلالي

المطلب الأول : برنامجه

يمثل هذا التيار حزب نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري و بعد الحرب العالمية الثانية تحول إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية. و نحن في البداية نودّ أن نبين مفهوم و معنى الاتجاه الثوري، ثم من يمثل هذا الاتجاه داخل الحركة الوطنية الجزائرية و كيف تشكل ثم كيف تطور إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية.

يعرف مناصرية الاتجاه الثوري، بقوله: "هو ذلك التيار الجزائري المحض، الذي كان يؤمن بالجزائر كشعب واحد مثل الأطراف، له خصائصه و ميزاته، لا يقبل التجنيس و لا الاندماج، و لا يرجو استفادة من الإصلاحات الاستعمارية، و هو أيضا ذلك التيار الذي لم يكن يفكر إلا في مصير الشعب الجزائري، و يهدف فقط إلى تحقيق استقلاله التام و فصله النهائي عن الاستعمار الفرنسي سياسيا و عسكريا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و دينيا، دون تأثير أجنبي لا يتماشى و أصالة الجزائر الحضارية[1] و هو نفس الطرح الذي ذهب إليه الدكتور محمد العربي ولد خليفة في تفسيره للشرعية الثورية، إذ يقول:« هي مواجهة الأمر الواقع الكولونيالي و اقتلاعه من الجذور و رفض أنصاف الحلول و المساومة على ثوابت الحرية و العدالة، التي شكلت جوهر التقاليد النضالية للجزائريين و رسخت في ضميرهم الجمعي»[2] .

و انطلاقا من هاذين التعريفين، فإن أول من مثل هذا الاتجاه هو الأمير خالد و ذلك حين تقدم بعريضة مطالب إلى الرئيس " ولسن"–Wilson -في ماي 1919 يطالب فيها بمنح الجزائر حق تقرير المصير* كما أنكر المظالم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي سلطتها الإدارة الاستعمارية على الشعب الجزائري[3] ثم جاء النجم من بعده بمبادئ استقلالية واضحة صرح بها زعيمه أثناء انعقاد مؤتمر

[1] مناصرية (يوسف)، المرجع السابق، ص6.

[2] ولد خليفة (محمد العربي)، المرجع السابق، ص57.

* العريضة، نشرها المؤرخ شارل روبير آجرون سنة 1980 و دعمها أبو القاسم سعد الله سنة1981.

[3] ولد خليفة (محمد العربي) ، المرجع السابق، ص111.

بروكسل سنة 1929 المناهض للاستعمار ، أين لخص فيها إيديولوجيته في نقاط رئيسية هي : استعادة الأراضي المغتصبة و حصول الجزائر على استقلالها التام، و خروج القوات الفرنسية منها، وإنشاء جيش وطني جزائري، و انتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام[1].

يعود ظهور حزب " نجم شمال إفريقيا "(ENA) إلى طليعة العمال المهاجرين الذين شكلوا لجان تعاون و جمعيات خيرية، أين بدأت بعض الشخصيات تبرز كالحاج علي عبد القادر و بلغول رابح ومصالي الحاج و غيرهم و أنشئ نجم شمال إفريقيا سنة 1926 *و كان ذلك بمبادرة من الحاج علي عبد القادر و كان شيوعيا، و ضمت اللجنة المركزية للحزب أعضاء كلهم جزائريون: 11 عاملا، منهم3 محاربين قدامى و نقابي واحد و تاجران صغيران و بطال و معلم ابتدائي و موظف، و كان عدد الشيوعيين5 أعضاء من أصل 15 عضوا في اللجنة المركزية، و ظهر النجم في البداية كجمعية غير معلنة رسميا و مفتوحة للعمال المغاربة من الأقطار الثلاثة[2]، حيث يؤكد ذلك محفوظ قداش ومحمد قنانش، بقولهما إن النجم تأسس كجمعية لمسلمي المغرب و الجزائر و تونس في باريس طبقا للقوانين المصادق عليها في الاجتماع العام المنعقد يوم الأحد 20 جوان 1926 بمركز الجمعية في نهج مارشي دي باطريارش و تهدف حسب ما ينص عليه قانونها الأساسي إلى تدريب مسلمي الشمال الإفريقي على الحياة في فرنسا و التنديد بجميع المظالم أمام الرأي العام[3].

المطلب الثاني : رجاله المؤسسون

بناء على أحد المؤرخين فقد أسندت رئاسة الحزب الشرفية إلى " الأمير خالد " الذي حملت أول ورقة انخراط في الحزب صورته ، أما الرئاسة الفعلية للحزب فقد أسندت إلى المناضل " الحاج علي عبد القادر" و أسندت الأمانة العامة إلى المناضل الحاج أحمد مصالي ، كما ضم الحزب في قيادته مجموعة من

[1] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص289.

* هناك اختلافات في ضبط تاريخ نشأة النجم.

[2] صاري (الجيلالي) و قداش (محفوظ)، المرجع السابق، ص58.

[3] قنانش (محمد) و قداش (محفوظ)، نجم الشمال الإفريقي (1926–1937)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص40

الأعضاء أصبحوا فيما بعد أبرز مناضليه كمحمد جفال، أحمد بلغول، محمد سعيد سي الجيلالي، محمد معروف و بانون آكلي و غيرهم[1].

و تشير المصادر إلى أن حياة المؤسسين الأوائل للنجم من حيث الوضعية الاجتماعية أنها حياة بائسة بصورة عامة، إذ كانوا في أغلبهم من العمال الذين يتنقلون من مكان إلى آخر بحثا عن العمل كما أن مستواهم الدراسي كان محدودا لا يتجاوز في الغالب مستوى الشهادة الابتدائية، و أن ثقافتهم فرنسية بالدرجة الأولى، أما ما يميزهم فهو اختلاف درجة تأثرهم بالإيديولوجية الشيوعية، و مدى محاولة بعضهم فرض هيمنة الحزب الشيوعي الفرنسي على سياسة النجم مثل عبد القادر الحاج علي و الجيلالي شبيلة و محمد معروف، في حين أصر كل من مصالي الحاج و محمد سعيد سي الجيلالي و بانون أكلي و غيرهم على انتهاج خط وطني مستقل، و لم يحسم الخلاف في قيادة النجم إلا خلال الاجتماع العام المنعقد في فيفري 1928 حيث تبنت أنصار السياسة الوطنية المستقلة بقيادة مصالي الحاج[2]. مما اضطر الآخرين إلى الانسحاب واحدا بعد الآخر خاصة بعد قرار و أمر الحزب الشيوعي بذلك، و ما يؤكد هذا الطرح هو قول مصالي الحاج: " كانت علاقتنا مع الحزب الشيوعي الفرنسي تتقلص من وقت لآخر، فهم يريدون أن تكون شيوعيين قبل أن نكون وطنيين، و لم تحجموا عن إفهامنا ذلك[3].

أحدثت هجرة الشيوعيين للنجم نزيفا خاصة في إطاراته و أصبح بالتالي النجم يعاني نقصا في الإطارات القيادية التي يمكنها أن تقف في وجه الهجمات المضادة، كما يمكنها أن تكون فريقا مثقفا يشرح أهداف الحزب و يعرض برنامجه بطريقة مقنعة ما لبث هذا أن تدارك عندما انضم إليه عام 1931 كل من راجف بلقاسم و عيماش عمار و كحال أرزقي و موساوي رابح و بورنان أحمد و تبعهم كل من محمد ربوح و بوقادوم مسعود و معاوية عبد الكريم و صفار حسن عام 1932 و بذلك ساهم هؤلاء في تجديد حيوية النجم و أعطوه دفعة قوية للأمام[4].

---

[1] قنانش (محمد)، المسيرة الوطنية و أحداث 8 ماي 1945، منشورات دحلب، الجزائر 1991، ص26.

[2] الخطيب (أحمد)، المرجع السابق، ص ص139 – 140.

[3] المرجع نفسه، ص177.

[4] المرجع نفسه، ص ص177– 178.

المطلب الثالث : برنامجه و نشاطاته

يظهر أن برنامج هذا الاتجاه قد اكتمل في 28 ماي 1933 على إثر جمعية عامة تقرر فيها عدم إمكانية ازدواجية الانتماء إلى النجم و إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، و بهذا أصبح النجم حزبا سياسيا بصفة فعلية ، إذ كان من الناحية القانونية مجرد جمعية، كما أنه أصبح تنظيما سياسيا جزائريا خالصا بعد التحاق المهاجرين المغاربة بأحزابهم الوطنية منذ 1930[1].

تضمن برنامج النجم ما يلي[2]:

1- مطالبة فرنسا الاعتراف بالحريات الأساسية.

2- إلغاء نظام البلديات المختلطة و الأراضي العسكرية.

3- الاعتراف بحق الجزائريين في الحصول على جميع الوظائف.

4- التعليم الإجباري باللغة العربية.

5- إلغاء القوانين الجائرة.

6- إنشاء برلمان وطني منتخب عن طريق الاقتراع العام.

7- إنشاء حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بتشكيل برلمان انتقالي.

8- إعادة النبوك و المناجم و السكك الحديدية و الأسلاك العامة إلى الدولة الجزائرية.

9- مصادرة الأملاك الكبيرة الحجم.

10- التعليم يكون مجانا و إجباريا في جميع مستويات التدريس باللغة العربية.

[1] ناجي (عبد النور)، المرجع السابق، ص 24.

[2] Ageron (Charles Robert), OP-Cit ,P 351.

11- تعترف الدولة الجزائرية بحق الإضراب و العمل النقابي و سن القوانين الاجتماعية.

12- تقديم مساعدات عاجلة إلى الفلاحين عن طريق تقديم قروض فلاحية بدون فائدة.

و يمكن تقسيم مطالب النجم إلى قسمين: الأول يؤكد على المطالب العاجلة التي يرجو تحقيقها قبل استقلال الجزائر و يبين القسم الثاني الخط العام الذي تسير عليه الجزائر غداة استقلالها، و لقد كانت جريدة "الأمة" تؤدي واجبها في الدفاع عن مبادئ هذا التيار، مثل ذلك قولها:" إنّ مبادئنا واضحة و بسيطة، و نحن نعتبرها اتفاقية وطنية تربط جميع أفراد الشعب الجزائري المسلم، فلنعمل إذا على الدفاع عنها و تحقيق مطالبنا العاجلة و نيل استقلال بلادنا" يلاحظ أن هذه العبارات ذات طابع ثور واضح، لا يحتاج إلى التعليق و التعليل، بالإضافة إلى توزيع أعداد جريدة " الأمة " كان النجم يوزع المناشير للتنديد بأعمال الاستعمار و تنظيم التجمعات و التصريحات و هي مواقف ثورية انفصاليه صريحة[1].

أمّا عن نشاط النجم منذ تأسيسه عام 1926 و حتى تاريخ حلّه عام 1937 فيذكر أبو القاسم سعد الله في هذا الشأن أن نشاطات النجم شملت أربع مجالات هي:

أولا: المجال التنظيمي، أي التوّسع في تشكيل فروعه، و توغل هذه الفروع في فرنسا و في بعض المدن الأوروبية، ثم انتقالها بعد ذلك إلى الجزائر.

ثانيا: المجال السياسي و هو المجال المهم في حياة النجم و نضاله و معاناته.

ثالثا: المجال الاجتماعي، و رغم أنه لم يبرز بصورة منفصلة عن النشاط السياسي، إلا أنه يفرض نفسه على النجم بحكم البنية الاجتماعية لأعضائه الذين هم في الواقع من الطبقة الكادحة.

رابعا: المجال الإعلامي، و قد لعب دورا هاما في التعريف و التوجيه و التنوير، كما كان هذا المجال وسيلة لجمع المال لتغذية هذا الاتجاه أو الحركة[2].

[1] مناصرية (يوسف)، المرجع السابق، ص80.

[2] سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص129.

كان على النجم الذي غرس جذوره بقوة في أوساط الهجرة بفرنسا أن يدخل إلى المدن و الأرياف الجزائرية، و تشير أكثر الروايات على أن أول تنظيم للنجم في الجزائر تأسس في شكل خلية في قصبة العاصمة أواخر عام 1930، بفضل الجهود التي بذلها "محمد مسطول" و ذلك بعد عودته من فرنسا و اطلاعه هناك على جريدة " الأمة " و تنظيم النجم، وضعت الخلية بالإضافة إليه كلا من بن سماعيل، الإخوة دحمون، و رمضان و عمر، أين أطلق هؤلاء على تنظيمهم الجديد اسم: "الحزب الوطني الثوري"[1].

لقد كان فرع الجزائر العاصمة مكونا خاصة من عمال و موظفي الحافلات الكهربائية و من بعض البطالين، و من بين أعضائها نجد: أحمد مزغنة ، و محمد خيضر و كذا عمال السكك الحديدية و من أعضائها مسعود دوار، و أثناء سنتي 1933 و 1934 أنشئت فروع تلمسان و قسنطينة و سكيكدة و لعبت جريدة " الأمة " و لجانها المساندة دورا كبيرا في توسيع سمعة نجم شمال إفريقيا في الجزائر.[2]

مع حلول سنة 1936 أعيد تنظيم قسمة العاصمة لتتمكن من السهر على نشاط النجم في الجزائر كلها، فتفرغ للحزب كل من حسين لحول و خليفة بن عمار، كما شكلت لجنة استشارية برئاسة محمد مسطول تضم في عضويتها كلا من : ابراهيم غرافة، اسماعيل الحاج، مقري زكريا، أحمد مزغنة الماحي و مصطفى دشوق[3]. و خلال هذه الفترة نفسها لعب مصالي الحاج دورا كبيرا في إعادة تنظيم الحزب أين استطاع أن يشكل 30 فرعا و 31 فرعا آخر كانت في طريق التشكيل و هذا بفضل البرنامج الثوري للنجم الذي جر عليه الحملات العدائية من كل صوب و كانت سببا في خلق اضطرابات كبرى في البلاد كلّها.

إن الجماهير خاصة الحضرية منها كانت متحمسة للصيغ و الشعارات البسيطة و المنشطة التي نادى بها الحزب: حرية و استقلال فنشأت الثقة بالحزب و بالزعيم و بالعلم و النشيد، و حلّت هذه الصيغ محل التردد و البرامج المتخذة التي أعدّها المنتخبون و المؤتمر الإسلامي[4].

[1] الخطيب (أحمد)، المرجع السابق، ص ص164-165.

[2] قداش (محفوظ) و صاري (الجيلالي)، المرجع السابق، ص64.

[3] الخطيب (أحمد)، المرجع نفسه، ص167.

[4] قداش (محفوظ) و صاري (الجيلالي)، المرجع نفسه، ص66.

يبدو أن الخلاف التي بلغ أوجه بين النجم و الشيوعيين ، و الانتقادات التي وجهها النجم إلى مؤسسي المؤتمر الإسلامي الجزائري جعلت الحكومة الفرنسية تعتقد بأن الوقت قد حان لتصفية الحساب مع النجم و إنهاء وجوده القانوني، و قد تم ذلك فعلا مع قرار المرسوم الذي صدر في 26 جانفي 1937[1].

إن حل النجم لم يؤثر في الواقع على نشاطه فسرعان ما اعتمد قادته الاسم الذي أصبح النشاط السياسي الوطني يوسم به، فصبغ الحركة الجزائرية بصبغته و أصبح يطلق على من كان في النجم و من جاء بعد النجم، هذا الاسم هو : "حزب الشعب الجزائري" (Parti du Peuple Algerien) [2].

و يمكن إيراد استنتاجات وصل إليها الكثير من المؤرخين فيما يخص الحركة الثورية الجزائرية، إذ يجمعون على أنّ هناك عاملين هامين لعبا دورا في هذا الميلاد، أولا هي الهجرة العمالية التي بدأت تنشط مع بداية الحرب العالمية الأولى نحو فرنسا، و العامل الثاني هو طبيعة الحياة الديمقراطية في فرنسا و التي سهلت للعمال الجزائريين سبل الحركة السياسية بعيدا عن ضغط قانون الأهالي المطبق في الجزائر[3].

الاستنتاج الآخر يبرز تأثير الحزب الشيوعي الفرنسي البارز في ولادة النجم، إلا أنه من المحقق أن هذا الأخير ولد بإرادة جزائرية، كانت تتفاعل منذ ظهور حركة الأمير خالد إلى أن اتخذت صبغتها النهائية في جمعية النجم، و حاولت الحركة الشيوعية في فرنسا احتوائها إلا أنها أخفقت أمام الروح الوطنية الاستقلالية التي كانت تغمر الجزائريين. فقد اختار هؤلاء طريق النضال الثوري لتحرير الجزائر، بينما كان الحزب الشيوعي يتردد أمام مطالب الاستقلال[4].

و على أية حال فإن مطالب النجم كانت منذ بدايتها ثورية تهدف إلى نيل الاستقلال الكامل، و قد جاء ذلك واضحا في برنامجه إلى آخر خطوة له تحت هذا الاسم ثم ما لبث النجم أن تسرب إلى الجزائر يحمل

[1] الخطيب (أحمد)، المرجع نفسه، ص208.

[2] المرجع نفسه، ص 210.

[3] المرجع نفسه، ص211.

[4] مناصرية (يوسف)، المرجع السابق، ص86.

أسلوبه في التنظيم فأحدث ثورة في الاتجاهات الوطنية، إذ وقف في وجه دعاة الإصلاح و الإدماج و أبى إلا السير في الطريق الثوري الوعر فتعرض بذلك للضغط و الملاحقة حتى تاريخ حله أخيرا[1].

المطلب الرابع : حزب الشعب الجزائري..امتداد و استمرارية

الحزب الثاني الذي يمثل الاتجاه الثوري الاستقلالي هو حزب الشعب الجزائري، الذي يعتبر امتدادا لحزب النجم، و قد تأسس في "نانتير" بضواحي باريس بزعامة مصالي الحاج الذي انتخب رئيسا للحزب الجديد غداة مؤتمره التأسيسي و ذلك في 11 مارس 1937 أي بعد شهر و نصف من حل النجم، و نقل الحزب نشاطه إلى الجزائر بعد عودة مصالي إليها يوم 18 جوان سنة 1937[2].

و قد حافظ الحزب الجديد من الناحية الشكلية على نفس التنظيم الهيكلي الذي كان متبعا في عهد النجم و الشيء نفسه بالنسبة للمبادئ و المطالب، فهو يشكل استمرارية لما كان عليه النجم و من الناحية الإيديولوجية أصبح حزب الشعب يركز في مطالبه على الإصلاحات الفورية و يراعي عاملين اثنين هما الجو السياسي في الجزائر المغاير لجو فرنسا، و كذا نشاط التشكيلات الوطنية الأخرى[3] أما من الناحية القانونية فقد مر الحزب بمرحلتين أساسيتين هما:

- مرحلة الشرعية: الحزب الشرعي المصرح به قانونيا، انتهج سياسة انتخابية معتدلة ذات طابع إصلاحي.
- المرحلة السرية: واصل الحزب نشاطه و تنظيمه بعد حلّه، و تعاظم في أوساط الشعب و أنشأ إدارة جديدة سرية، أين بدأ يميل إلى الوحدوية السياسية و استصغار القوى السياسية الأخرى.

و تبدو المبادئ التي ارتكز عليها حزب الشعب الجزائري من خلال هاتين المرحلتين علي النظام و التوعية الوطنية و أيضا الاعتماد على الكفاح لا على الاستجداء، و على أن القضية الجزائرية قضية

[1] الخطيب (أحمد)، المرجع السابق، ص211.

[2] Kaddache (Mahfoud), OP-Cit, P 488.

[3] زوزو (عبد الحميد)، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919–1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص75.

تحرير لا قضية إصلاحات و أن الاستقلال طبيعي و ممكن بخلاف الاندماج غير طبيعي و غير ممكن حسب محمد قنانش[1].

و نتيجة للضغوط التي كانت مسلطة على مصالي و رفقائه في النضال حاول مصالي الحاج أن يكون معتدلا حتى لا تنقطع الصلة و اللقاءات بين أعضاء الحزب من جهة و لا يظهر أنه متطرف من جهة أخرى، و هكذا قرر أن يكون الشعار الجديد لحزب الشعب هو: " لا للاندماج، لا للانفصال، نعم للتحرر" و ما يختلص من هذا الشعار أن مصالي قد اختار طريق المرونة السياسية و الابتعاد عن المواجهة التي قد يحطم حزبه[2] ، غير أن هذا لا ينفي عن حزب الشعب الجزائري ثوريته، فيكفي فقط أن نلمس موقفه الرافض لمشروع "بلوم–فيوليت" الذي باركته الأحزاب الوطنية الأخرى، فلا غرابة إذا في توقع الصراع بينه و بين الأحزاب الأخرى، و لعل الدليل على ذلك هو عدم استدعاء الحاج مصالي للمشاركة في المؤتمر الإسلامي الثاني المنعقد في شهر جويلية 1937 بالجزائر[3].

كان من أول مهام الحزب في الجزائر دعوته الشبان الجزائريين للانخراط في صفوفه ، إذ يبدوا أن الحزب في حاجة ماسة إلى شباب مثقفين لأن صفوفه تكاد تخلوا منهم، و هذا ما دفعه إلى توجيه نداء على صفحات جريدة الأمة، و سرعان ما استطاع أن يجند في الجزائر مناضلين متحمسين أغلبيتهم من الشبان[4] و الذين ينتمون إلى الطبقة الشعبية الكادحة في المدن، و يتكونون في الغالب من ذوي الدخل المنخفض و صغار التجار، و عمال الورش الصغيرة و من البطالين، و أصحاب المهن و الحرف الحرة التي لا يخضعون فيها لسلطة رب العمل، و يتمتع هؤلاء بتعليم ابتدائي باللغة العربية و الفرنسية[5]. هؤلاء الشبان هم الذين دب فيهم الحماس الوطني فانطلقوا يخدمون أهداف حزب الشعب بإيمان و إخلاص عميقين.

[1] قنانش (محمد)، المسيرة الوطنية و احداث 8ماي 1945 ، المرجع السابق، ص50.

[2] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص302.

[3] مناصرية (يوسف)، المرجع السابق، ص96.

[4] الخطيب (أحمد)، المرجع السابق، ص ص234–235.

[5] Kaddache (Mahfoud), OP-Cit, P513.

أمام برنامج حزب الشعب الجزائري و مطالبه الثورية التي تعكس تجدره الاجتماعي و تبنيه الكامل للقضية الجزائرية في إطار رؤية بعيدة المدى من خلال نضاله العتيد ضد الوجود الاستعماري في الجزائر و تعرضه للقمع و الاضطهاد، كان على الإدارة الاستعمارية أن تختار إما من ترك اللعبة الديمقراطية تأخذ مجراها و تسير بالتالي التيار الوطني الاستقلالي سبيل النمو و النجاح، و إما أن تقف في وجه هذا التيار و تكافحه بشدة، فكان الرأي الثاني هو الغالب رغم أن الحكومة القائمة في باريس هي حكومة " الجبهة الشعبية "، و من هنا كانت رغبة الإدارة وضع حدّ لصعود التيار التحرري الذي يقوده حزب الشعب الجزائري و ذلك من خلال اعتقال مسؤولي الحزب و مناضليه، و تنشيط الملاحقات القضائية، و إصدار الأحكام الزاجرة بحقهم[1].

و في هذا الإطار تم في 04 نوفمبر 1937 توقيف الأعضاء القياديين لحزب الشعب الجزائري و وضعهم في السجن و يتعلق الأمر هنا بكل من مصالي الحاج، خليفة بن عمر، إبراهيم غرافة، مفدي زكريا، حسين لحول، أين حكم عليهم بالسجن لمدة عامين[2] بتهمة التحريض على الاضطرابات ضد أمن الدولة، و إعادة تأسيس جمعية منحلة، و في 15 فيفري 1938 اعتقلت السلطات أربعة آخرين من مسؤولي الحزب هم أرزقي كمال الذي انتقل من فرنسا إلى الجزائر ليدير شؤون الحزب بعد اعتقال مصالي، و مبارك فيلالي، و محمد قنانش و لخضر هيواني[3].

كما لجأت الإدارة الفرنسية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى حل حزب الشعب الجزائري بناء على المرسوم الصادر في 26 سبتمبر 1939 بعد أن أوقفت جريدة " البرلمان الجزائري "* و " الأمة " عن الصدور في وقت سابق بتهمة التواطؤ مع السلطات النازية[4].

---

[1] الخطيب (أحمد)، المرجع نفسه، ص262.

[2] بن خليف (عبد الوهاب)، المرجع السابق، ص ص 126-127.

[3] الخطيب (أحمد)، المرجع السابق، ص264.

* جريدة البرلمان الجزائري صدرت بتاريخ 18 ماي 1939 و هي جريدة وطنية نصف شهرية، كان المسؤول عنها أحمد بودة و لكن تحريرها الفعلي كان بأقلام أعضاء الحزب المعتقلين في سجن الحراش

[4] Ageron (Charle Robert), OP-Cit,P 585.

[4] قنانش (محمد)،المسيرة الوطنية ، المرجع السابق، ص222.

I- صعود جيل جديد

عقب حل حزب الشعب الجزائري مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، دخل هذا الأخير في السرية بإنشاء جريدة سرية واصلت أعماله الوطنية و نشاطه الثوري و خاصة منها الدعاية وسط الجماهير و خاصة الشبانية منها،و بدأ النظام السري يتجمع حول ما بقي من أفرادها خارج السجون و المنافي ينتمون لحزب الشعب الجزائري طليعة الشعب الجزائري للحرية و الاستقلال، و تعزز شباب لم يتكون في الكفاح اليومي و يتمرن على المسؤوليات، و لكن الضرورة اقتضت أن يأخذوا مسؤوليات في النظام الجديد في غياب المناضلين القدماء[1].

تؤكد آني راي غولد زيغير-Ani Ray Goldzieguer - هذه الفكرة بقولها: " منذ انهيار المؤتمر الإسلامي و حظر حزب الشعب الجزائري، لم تعد هناك هياكل سياسية، فحاول جيل جديد إيجاد حلول بديلة، غير أنه أقل تسيسا و من دون تجارب سابقة، هذا الجيل الذي يعرف " فيكتور هيغو " أكثر مما يعرف " ماركس " يعتبر نشطا و ليس منظرا، هو جيل عصامي، يتعلّم من الشارع أكثر مما يتعلم من الكتب و كان تعلقهم بالسلاح أكثر من تعلقهم بالنقاشات السياسية.[2]

هؤلاء الشباب النشطاء وجدوا في حزب الشعب التشكيلة السياسية الوحيدة التي تستجيب لتطلعاتهم بما أنها أطلقت شعار " الاستقلال"، و احتضنهم الحزب بدوره أملا في دفع جديد و هو الذي أصبح تائها بعد سجن معظم قادته.[3] أي أنهم بحاجة إلى منظمة مهيكلة مع العمل في السرية، تتكون من شباب نظامي مستعد للتضحية، يدخل بكل ثقله في الكفاح و يقبل الظروف المادية القاسية، حتى أن بعض المثقفين الناطقين بالفرنسية، أو بالعربية يسخرون من حزب الأميين هذا الذي يرفع شعار " الاستقلال " الذي يبدو وهما و سرابا و يتعجبون لقبول أعضاء الحزب الحياة الصعبة في السرية أو في السجون و استعدادهم

[2] راي غولدزيغير (آني)، جذور حرب الجزائر (1940-1945)، دار القصبة للنشر، ترجمة : وردة لبنان، الجزائر، 2005، ص220.

[3] المرجع نفسه، ص240.

لتقديم التضحيات الجسام، حتى أن العديد من بينهم أصيبوا بالأمراض و توفوا في بسجون لامباز ، الحراش، و البرواقية[1].

و نفس الفكرة يؤكدها فرحات عباس عندما يتحدث عن دور السجون في إعداد المناضلين في تلك الفترة ، حيث يقول : " أصبحت السجون و المحتشدات موضع إمتزاج و إحتكاك و تعارف و استحالت إلى مدارس كونت مناضلين تلقى فيها المحاضرات و المناقشات، يتردد صداها بين جدران السجون يتناول مواضيع شتى من روزفلت إلى ستالين، و من الميثاق الأطلسي إلى تحرير الشعوب المستعمرة" و يضيف عباس نفسه: " عرفت بعض الجزائريين لا يمتون للسياسة بصلة، قضوا في السجن ما قضوه لذنب ارتكبوه، خرجوا من زنزانات السجون مناضلين يلتهبون وطنية"[2].

انظم جمع كبير من هؤلاء النشطاء إلى حزب الشعب في منتصف سنة 1944 و أصبحت تقوده جماعة يترأسها " لمين دباغين" و الملفت للنظر أن قدماء الحزب مثل أحمد مزغنة، و أحمد بودة أصبحوا أقلية بعد أن اجتاحتهم جموع الشباب مثل حسين عسلة و أحمد شرشالي، و ازداد شباب حزب الشعب ثقة عندما انظم إليهم قدماء لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا (CARNA)*أمثال محمود عبدون و شادلي مكي و محمد طالب، فازداد اهتمام لمين دباغين هؤلاء الشباب الميالون إلى النضال الهجومي ليقينه أنه يستطيع الاعتماد عليهم للقيام بهجمات عسكرية مفاجئة، و من ثم أصبح جزءا كبيرا من حزب الشعب الجزائري يتوق إلى هذا المسلك و يستعد له بداية بجمع الأسلحة للقيام بحرب ثورية تعطي الكلمة الأخيرة للشعب[3].

تتابعت أحداث الحرب العالمية الثانية و نزل الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942 و انقطع ما بين فرنسا و الجزائر و تأسست الحكومة المؤقتة الفرنسية بالجزائر، و قدم البيان الجزائري للحكومة المؤقتة و

[1] المرجع نفسه، ص ص 220-221.

[2] عباس (فرحات)، ليل الاستعمار ، المصدر السابق، ص152.

* CARNA: لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا ، تكونت من مناضلي أحزاب شمال إفريقيا الذين عقدوا اتصالات مع الألمان قصد مساعدتهم للحصول على الاستقلال .

[3] راي غولدزيغير (آني)، المرجع السابق، ص239.

للحلفاء[1] ، ثم أظهر مصالي الحاج ليونة كبيرة من خلال تشكيله تحالفا سياسيا مع قوى سياسية في 14 مارس 1944، يعرف باسم جمعية أحباب البيان و الحرية الذي ضم بالإضافة إلى حزب الشعب الجزائري جمعية العلماء الجزائريين و الاتحاد الوطني للبيان الجزائري و كان الهدف من هذا التحالف الجديد هو السعي إلى إنشاء برلمان جزائري[2] أين وجد في هذه الجمعية الجديدة إطارا لنشر أفكاره السياسية التي طغت كليا على الأفكار الإصلاحية و الإدماجية خلال اجتماع الجمعية الذي انعقد أيام 02، 03، 04 ماي 1945[3].

و في يوم 08 ماي 1945 و هو يوم الانتصار على النازية في أوروبا، و هو كذلك يوم الاحتفال في الجزائر من أجل المطالبة بالحقوق المهضومة و دعم مطالب جمعية" أحباب البيان و الحرية" ، التي قرر قادتها تنظيم مظاهرات سلمية ، رفعت خلالها شعارات مختلفة مثل: تحيا الجزائر دولة مستقلة" و " أطلقوا سراح مصالي الحاج" و غيرها من الشعارات، التي قوبلت بالقمع و القتل من طرف السلطات الاستعمارية و كانت الحصيلة ثقيلة[4].

و بحسب محمد قنانش أن أحداث ماي 1945 لم تأت عفوا ولم تكن حادثا تسبب فيها بعض الأشخاص أو المنظمات، بل هي تسلسل تاريخي فرضته الأحداث المتتالية وحتمته الظروف القاسية المعاشة .لقد كان بين الجزائريين و بين الاستعمار مسابقة ضد الساعة ، فأما أن يأخذ الاستعماريون دفة الحكم بيد من حديد ويعيدون الحكم في الجزائر إلى ما كانت عليه قبل الحرب أو قبل 1936 و إما أن يتقدم الجزائريون إلى كسر شوكة الاستعمار و فرض وجودهم كأمة تسعى لتحرير نفسها من ربقة العبودية[5].

[1] قنانش (محمد)، المسيرة الوطنية ، المرجع السابق، ص51.

[2] بن خليف (عبد الوهاب)، المرجع السايق، ص127.

[3] المرجع نفسه، ص128.

[4] المرجع نفسه، ص129.

[5] قنانش (محمد)،المسيرة الوطنية ، المرجع السابق ، ص52.

رغم ذلك واستمرارا للنضال من أجل التحرر بادر مصالي الحاج في سنة 1946 إلى تأسيس حزب جديد يدعى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلفا لحزب الشعب الجزائري أو استمرارا له و هذا ما سنعرفه في الصفحات التالية.

انطلاقا مما سبق يمكن فهم مسيرة حزب الشعب الجزائري بأنها نتيجة لتعنت السلطة الاستعمارية التي كان يتحكم بها المعمرون و عدم فهمها للقضية الجزائرية خاصة عقب الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال سنة 1930 أين اتضح أن سيطرة فرنسا على الجزائر شيء لا رجعة فيه و بالتالي ظهر استحالة نجاح الأفكار الإدماجية و الإصلاحية أو ما يطلق عليه " الثورة بالقانون " و أدّى هذا إلى بروز أفكار راديكالية ظهر على إثرها حزب الشعب الجزائري الذي حمل أفكارا وطنية ثورية واضحة لا غموض فيها.

و الفكرة الثانية التي كانت تخدم هذا التيار، هي أن أساليب الضغط و القمع التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية ضده كانت تعطي ردّ فعل عكسي، فبدل أن تقضي عليه أو تضعفه كانت تغذية و تنعشه مما جعل هذا الحزب يكتسب عطف الشعب الجزائري و تأييده، لأن هذا الحزب استطاع أن يكسر الخوف و يطرح أمام الفرد الجزائري برنامجا وطنيا ثوريا يتمثل في الاستقلال التام، هذه الدعوة للاستقلال التي اعتبرها الكثيرون قبل الحرب العالمية الثانية فكرة طوباوية، عادت مع هزيمة فرنسا و إنزال الحلفاء عاصفة هوجاء و كرس بيان الشعب الجزائري المطالب الوطنية الاستقلالية التي كانت حكرا على حزب الشعب و قامت حركة أحباب البيان بجمهرتها على أوسع نطاق، و جاءت مأساة 08 ماي 1945 لتحطم خرافة الثورة بالقانون و تقيم البرهان القاطع على أن نيل تلك المطالب لا يتأتى إلا بالعنف الثوري.

و خلاصة القول هو أن حزب الشعب الجزائري وريث نجم شمال إفريقيا ما هما إلا وجهان لعملة واحدة تمثل التيار و الاتجاه الوطني الثوري الاستقلالي الذي اختلف كلية في توجهاته عن بقية الاتجاهات الوطنية الأخرى، و قد اتخذ هذا الاتجاه منهجا نضاليا اعتمد على عدة مبادئ منها مبدأ الاعتماد على النفس و الاعتماد على الجماهير الشعبية الموجودة داخله و تحريكها بواسطة نوع من الوطنية العاطفية كما يقول الأشرف لضحالة التكوين الفكري و الثقافي لدى إطاراته على الأقل في فترة النجم و وريثه حزب

الشعب و مستلهما إيديولوجيته الثورية من روح الكفاح لدى الشعب الجزائري وشراسة المواجهة مع الاستعمار كما يذكر بن بلة[1].

إن حوادث ماي 1945 ستؤثر بقوة في تطور الوطنية الجزائرية و خاصة داخل الجناح الراديكالي من الحركة الوطنية، و ستعزز فكرة الوحدة الوطنية كذلك، و يبدو للناس أن العنف هو الردّ الضروري على العنف الاستعماري، أما احتمال المجابهة المسلحة مع القوة الاستعمارية فإنه بدأ يفرض نفسه على بعض المناضلين بدءا من هذه الفترة بوضوح و كان يمضي متزايدا و بالمقابل فقد كان هناك تطور معاكس يرسم على مستوى قيادات الأحزاب التي عندما صدمت بعنف القمع الاستعماري انكفأت على نفسها لتصبح أكثر أناة و رصانة و آملة دوما أن يوجد الحل في ورقة التصويت[2] .

II- توجهات جديدة و صراعات:

لقد ظهر واضحا أن هناك توجهات جديدة بدت على حزب الشعب الجزائري المحظور الذي كان يسير من قبل مجموعة من المناضلين الشبان كما قلنا أثناء فترة غياب مصالي الحاج في منفاه و هؤلاء كانوا قد عاشوا تجربة 08 ماي 1945، لذلك غلب على تحركاتهم طابع الثورية و محاولة السير في طريق العمل المسلّح و كان على رأسهم لمين دباغين، و من الأفكار الجديدة أيضا قضية إضفاء الشرعية على نشاطات الحزب و دخوله معترك الحياة السياسية حتى يتمكن تحقيق أهدافه دون أن يتخلى من مبادئه الثورية و هو طرح استهوى عددا من مناضلي الاتجاه الثوري ممن كان لهم مستوى عال من التمدرس، و اعتقدوا أن التعاون مع من كانوا يسمون بالفرنسيين المتحررين و المشاركة إلى جانبهم في الانتخابات تحت مظلة السيادة الفرنسية، تشكل طريقا إلى التخلص من الهيمنة الاستعمارية.[3]

[1] عمري (الطاهر)، المرجع السابق، ص 473.

[2] الشيخ (سليمان)، المرجع السابق، ص56.

[3] بوحوش(عمار) ، المرجع السابق ، ص310.

لقد تضاعف أولئك و أصبح لهم تأثير في اللجنة المركزية و المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري ، خاصة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها و عززت بالتالي صفوف الجيل السياسي الجديد كما يذكر فرحات عباس، من أمثال خريجي ثانوية بليدة سعد دحلب، امحمد يزيد و ابن يوسف بن خدة ، ثم رمضان عبان، و من مدارس أخرى مجموعة أخرى من الشبان أمثال : أوصديق و آيت أحمد و بن بلة و شنتوف و مصطفاي و غيرهم[1].

و هكذا رأى فريق ضرورة تكوين حزب شرعي، بينما الفريق الآخر يرى أنه من الضروري إبقاء نشاطات الحزب سرية حتى يقوم بمهامه بعيدا عن رقابة السلطة الاستعمارية، و هكذا كان لابد من حل وسط يدعم وجهتي النظر المختلفتين و اتخذ قرار يقضي بالجمع بين الصيغة الشرعية و السرية، و قد دعم هذا الرأي مصالي الحاج، أين اتفق على السير في تكوين حزب "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"(Mouvement des Triomphe et Liberté Démocratique) بصفة رسمية يتمكن من خوض الانتخابات على المستوى الرسمي و العودة إلى العمل بالطريقة القانونية مثلما يحبذ مصالي الحاج ، و إنشاء تنظيم سرّي للعمل العسكري كما يطالب الامين دباغين و أنصاره كحسين لحول وعمر أو صديق و الطيب بولحروف[2] ، و لقد كفلت هذه الصيغة إنهاء الصراع من ناحية و إبقائه على مسرح الأحداث من ناحية أخرى و هذا ما سنعرفه لاحقا.

استطاع الحزب الجديد لمصالي الحاج أن يحصل على 05 مقاعد في الانتخابات التشريعية التي انعقدت في نوفمبر 1946 شغلها كل من محمد خيضر ،جمال دردور، الامين رباعين، مسعود بوقادوم و أحمد مزغنة، و ما لبث أن نشأ صراع آخر حول مشاركة النواب في جلسات البرلمان الفرنسي الذي يخدم مصلحة فرنسا و ليس مصلحة الجزائر و انتهى الأمر بمشاركة نواب الحزب في البرلمان الفرنسي و الدفاع عن القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي[3]. غير أن الأمور تعقدت بعد ذلك داخل الحزب، و

[1] عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص153.

[2] Ageron (Charles Robert), OP-Cit, P587.

[3] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص312.

بعد مشاورات بين جميع الأطراف تقرر أن تعقد حركة إنتصار الحريات الديمقراطية مؤتمرها الأول يوم 15 فيفري 1947 لتخرج بموقف موحد[1].

اجتمع المؤتمر في سرية تامة يومي 15 و 16 فيفري 1947، و كان الحاضرون في هذا المؤتمر أعضاء اللجنة المركزية و النواب الخمسة و الإطارات الجهوية للحزب و كذا مسؤول فدرالية فرنسا راجف بلقاسم ، و مما تتفق عليه جل الروايات هو أن الجو العام للمؤتمر كان مشحونا بالصراع و النقاش الدائر خاصة بين إرادتين مختلفتين إحداهما إرادة تحطيم الاستعمار و الثانية إرادة التفاهم معه بالحسنى، و يستند هذا الرأي إلى حقيقة تاريخية أكدتها العديد من الروايات (بن خدة، لحول، آيت أحمد...)[2].

انطلقت أشغال المؤتمر بقراءة التقارير ثم بدأ نقاش حاد، و بعد تصارع الآراء و اختلاف وجهات النظر في جوّ امتزجت فيه الانفعالات العاطفية بالمنطق العقلي، وصل المؤتمر إلى مرحلة اتخاذ القرارات فطرح للتصويت المقترحين الأساسيين اللذين تبلورا خلال النقاش و هما:

- مبدأ المشاركة في الانتخابات.
- فكرة إنشاء المنظمة الخاصة.

فأقر المؤتمر المقترح الأول بالأغلبية الساحقة، حيث نال 29 صوتا مقابل 24 صوتا و أما المقترح الثاني فتمت تزكيته بالإجماع[3].

III - حلول مؤقتة :

يرى البعض في نتائج المؤتمر انتصارا للمجموعة الراديكالية التي تزعمها دباغين حيث استطاعت تمرير قرار المنظمة الخاصة، و لعبت دورا محوريا في تشكيل اللجنة المركزية الجديدة للحزب، و هذا ما يؤكد أن شخصية دباغين فرضت نفسها على المؤتمر، و نالت ثقته و أصبح دباغين في أعين كثير من

[1] المرجع نفسه، ص313.

[2] سعداوي (مصطفى) ، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف الدكتور جمال قنان ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2005-2006 ، ص 51.

[3] المرجع نفسه ، ص 52 .

شباب الحزب يجسد كما يقول بن يوسف بن خدة أسطورة المثقف الثوري[1] ، و يمثل "رجل المرحلة" و كما يصفه محفوظ قداش" بمنظر حزب الشعب بحكم أنه من الراديكاليين المثقفين"[2] ، في مقابل البعض الآخر الذي يرى أن مصالي رمز للمرحلة السابقة[3].

و بحسب محمد عباس يختلف جيل دباغين عن جيل الوطنيين الرواد في كونه متحصل على مستوى علمي و قادم من أوساط اجتماعية برجوازية حضرية نشأت في المدن على خلاف الجيل الأول الذي ينتمي في الغالب لفئة ريفية هجرت إلى باريس و تنتمي إلى الأوساط العمالية، و رافقت مصالي الحاج منذ نجم شمال إفريقيا[4]. و هكذا قد اختيرت طرق ثلاثة: العمل السياسي السري، و الحياة السياسية العمومية، و الإعداد العسكري للعمل المسلح و بهذا تكون حركة انتصار الحريات الديمقراطية التغطية القانونية لحزب الشعب الجزائري[5].

أما إذا عرجنا على الجهاز السري للحزب و المتمثل في المنظمة الخاصة (L'Organisation Secrète) فإنه فرض عليها أن لا تعرض للخطر الجهاز القانوني للحزب و أن تسوي مشاكلها بنفسها.و دامت هيكلة المنظمة الخاصة ما يقرب من ستة أشهر ، كان محمد بلوزداد مسؤولها الأول و تشكلت أركانها حوله كرئيس للجماعة و بلحاج جيلالي كمدرب و مفتش، و مسؤولي المقاطعات: رجيمي جيلالي (الجزائر العاصمة و المتيجة) و آيت أحمد (القبائل) و محمد بوضياف (القطاع القسنطيني) و ابن بلة (القطاع الوهراني) و كان لحول حسين مكلف بالإتصالات بين المنظمة السرية و المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية–[6].

[1] Benkhada (Benyoucef), Aux origins du 1er Novembre 1954 , Editions Dahlab, Alger, 1989, P

[2] حميد (عبد القادر)، دروب التاريخ، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص13.

[3] قداش (محفوظ)، صاري (الجيلالي)، المرجع السابق، ص92.

[4] حميد (عبد القادر)، المرجع السابق، ص13.

[5] قداش (محفوظ)، صاري (الجيلالي)، المرجع نفسه، ص95.

[6] المرجع نفسه، ص98.

إذا ألقينا نظرة على هذا الحزب الجديد–القديم– فإنه في ظرف ثلاث سنوات (1947–1950) أصبح حزبا سياسيا قويا يتمتع بمساندة الجماهير الشعبية و بجهاز سياسي قوي و فعال و له أهداف محددة و واضحة و إمكانات عمل هائلة، كما تعززت سلطة اللجنة المركزية و اللجنة الإدارية لهذا الحزب بترقية شبان مناضلين في هذه الفترة. فبالإضافة إلى المناضلين لما قبل حرب 1939 أمثال مصالي الحاج و لحول حسين و مزغنة أحمد و خيضر محمد، و بودة أحمد، كان هناك شبان ظهروا في فترة (1940–1944) أمثال عسلة حسين و عمراني السعيد و بلوزداد محمد و عبد الحميد سيد علي ، وعلى مثقفين أو طلبة قدامى أمثال الدكتور لمين دباغين و الدكتور مصطفاي شوقي و آيت أحمد و بوقادوم مسعود و بن مهل احمد، و بن خدة بن يوسف و كيوان عبد الرحمان و شنتوف عبد الرزاق و غيرهم[1].

شكلت المنظمة الخاصة، الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث استطاعت أن تضم ما بين 1000 و 1500 مناضل و تكوينهم تكوينا مزدوجا ، كان يؤكد على الصعيد السياسي على روح التضحية و تقنيات تأطير الجماهير الشعبية و على الصعيد العسكري كان التكوين النظري يتمم بالتمارين التطبيقية ، و في أقل من سنة استطاع مناضلو المنظمة الخاصة أن يكتسبوا تكوينا سياسيا و عسكريا ، فكونت ثوريين منضبطين و مستعدين للعمل و بقيت في السرية إلى غاية سنة 1950 [2] .

و قد عرفت قيادة المنظمة تغييرا على مستوى القمة، ففي بداية سنة 1948 عوّض بلوزداد بسبب إصابته بمرض أدى إلى وفاته عام 1952 بحسين آيت أحمد الذي استبدل بأحمد بن بلة بسبب ما يعرف بالأزمة البربرية. * [3].

لقد نفذ مناضلو المنظمة الخاصة عددا من المهام كعملية بريد وهران، وكذا تخريب النصب التذكارية للأمير الذي دشنه نيجلان إلى غاية مارس 1950 أين تم اكتشاف أمرها فوقعت اعتقالات و انشقاقات

[1] المرجع نفسه، ص ص 94–95.

[2] المرجع نفسه، ص99.

*الأزمة البربرية: تجلت هذه الأزمة عندما قام شبان مثقفون لحزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية – بتحرير وثيقة إصلاح داخل الحزب تقوم على الدعوى إلى جزائر متعددة ومواطنة ، مما أثار غضب مصالي الحاج واتهم هؤلاء بالميولات البربرية وأقصاهم من الحزب . ينظر حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 166 .

[3] بن خليف (عبد الوهاب)، المرجع السابق، ص177.

مشددة أدّت إلى إلقاء القبض على الكثير من المناضلين و تمت محاكمتهم و استطاع آخرون أن يفلتوا من يد الشرطة و لقد وجدت قيادة الحزب وسيلة للمحافظة على الحزب الشرعي بإنكار علاقتها بالمنظمة الخاصة[1].

ما نريد أن نستفيد منه في هذه الدراسة عن المنظمة الخاصة هو التشكيلة البشرية التي تكونت منها و خاصة على صعيد هيئة أركانها منذ قيامها في 1947 حتى تفككها في مارس 1950، و في هذا الصدد رجعنا إلى رسالة سعداوي[2] التي نراها قيمة من الناحية التحليلية و بالنتائج التي توصل إليها في هذا المجال فيما يخص المسارات المختلفة لهذه العناصر الفاعلة في المنظمة الخاصة و هي كما يلي مختصرة[3]:

1- كل عناصر الهيئة من فئة الشباب، حيث لا يتعدى متوسط أعمارهم 26 سنة في 1948 وبالتالي فقد عايشوا حوادث الثامن ماي 1945 بكل جوارحهم، الأمر الذي أعطى النضال لديهم البعد الثوري على أساس عقم النضال السياسي.
2- من الناحية الاجتماعية جاءت هذه العناصر من آفاق متنوعة، فمنهم من ينحدر من أسر تقليدية كبيرة كآيت أحمد و محمد بوضياف، و منهم من ينتمي إلى أسر ميسورة الحال كبلحاج وبوتليليس و بن مهيدي، و منهم من ينتمي إلى أسر متواضعة كماروك و بلوزداد، و هناك أيضا من ينحدر من أسر ريفية فقيرة كمحساس و بن بلة، و عموما فإن الأصول الاجتماعية لأعضاء هيئة الأركان كانت متنوعة ، تنوع المجتمع الذي ينتمون إليه و إن دلّ هذا على شيء فإنه يدّل على أن المشروع الثوري هو مشروع المجتمع الجزائري بجميع فئاته.
3- ينتمي عدد معتبر من أفراد هذه النخبة إلى تلك الفئات الاجتماعية التي كانت الإدارة الاستعمارية تعتقد أنه يمكن الاعتماد على وفائها كالمقاتلين القدامى خلال الحربين و العسكريين المتقاعدين و الإطارات الأهلية في الجيش أو الإدارة و البرجوازية الريفية الصغيرة، إلا أن هؤلاء ضحوا بهذه

[1] قداش (محفوظ) و صاري (الجيلالي)، المرجع السابق، ص100.

[2] سعداوي (مصطفى)، المرجع السابق، ص77.

[3] سعداوي (مصطفى)، المرجع نفسه، ص 78.

الوضعيات المريحة و انخرطوا في العمل الثوري مما يؤكد أن وعي هذه النخبة لم يكن نتيجة بؤس كانت تعاني منه و إنما البؤس الذي يعاني منه بنو جنسها "كشعب مقهور و مستغل و مهان".

4- أما عن المستوى التعليمي لهذه المجموعة، فهو متنوع أيضا من شهادة التعليم الابتدائي إلى أصحاب الشهادات العليا كبلوزداد و ولد حمودة و ماروك و بلحاج، و يكفي أن الإنتاج الفكري لهذا الفريق كإستراتيجية العمل و التنظيم المحكم و برامج التدريب و الخطط... تدل على عقل مستشرف و تفكير إبداعي و اطلاع واسع على المعارف برغم تواضع الشهادات التي يملكونها و التي هي في الحقيقة نتاج ظلم النظام الكولونيالي في المجال المدرسي.

5- لعل أهم صفة تميز عناصر هذه النخبة عن باقي الإطارات الوطنية الثورية هي امتلاكها الخبرة العسكرية، فبن بلة مجند في الجيش الفرنسي من 1937 حتى 1945 و بلحاج تخرج من مدرسة عسكرية، و ماروك له رتبة صغيرة في الجيش الفرنسي، و الكثير منهم أدّى الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي كبوضياف و بوتليليس.

6- الميول الثورية المبكرة لدى أعضاء هذه النخبة جعلتهم يجدون في مدرسة حزب الشعب إطارهم الطبيعي فانخرط أغلبهم أثناء الحرب العالمية الثانية و أصبحوا من إطاراته قبيل الانضمام إلى المنظمة الخاصة[1].

كان المتوقع أن تبتعد هذه الإطارات بعد انتدابها للعمل في إطار المنطقة الخاصة عن كل نشاط سياسي علني تطبيقا للفصل التام بين التنظيم السياسي و التنظيم شبه العسكري، لكن ذلك لم يتم، فقد ظل العديد منهم يجمع بين مسؤولياتهم في المنظمة و النشاط السياسي العلني و لعل السبب هو تلك المشكلة العويصة التي كان يعاني منها حزب الشعب – حركة الانتصار و هي نقص الإطارات ، ومن النتائج الخطيرة التي ترتبت عن هذه النقطة هو جلب انتباه مصالح الأمن الاستعماري إليهم و الدليل هو اعتقال تسعة من قيادي هيئة أركان المنطقة عند اكتشافها و مطاردة الباقين، ما أدى إلى تفكيكها.[2]

[1] سعداوي (مصطفى)، المرجع نفسه، ص 78.

[2] المرجع نفسه ، ص ص79-81.

و خلاصة القول أن هذه الهيئة بتركيبتها البشرية جمعت صفوة المناضلين الوطنيين و لعبت دور الرأس المفكر بالنسبة للمشروع الثوري، و قد تمكنت من تحقيق تقدم كبير، غير أن عجزها عن تحقيق تحول نوعي بجعل الثورة واقعا قائما جعلها و هي في قمة العطاء تلقي نهاية مأساوية[1].

بالرغم من حل منظمتهم فإن مناضلي المنظمة السرية احتفظوا بأمل استئناف نشاطاتهم، إن الإيمان الثوري و الحماس النضالي و الأمل في أن يستأنف العمل يوما ما كل ذلك كان السمة المشتركة لجميع مناضلي المنظمة الخاصة ، سواء كانوا بالمنفى أم في السجون أو في مناصبهم الجديدة فإنهم كانوا يمثلون الطليعة العاملة و أصبحوا ثوريين محنكين رغم خيبتهم و محاربين عاقدين العزم على مواصلة الكفاح[2].

حين اكتشفت الشرطة الفرنسية المنظمة الخاصة و بعد تفكيكها اتفقت أحزاب الحركة الوطنية على إيجاد صيغة جديدة للكفاح، تمثلت في تشكيل "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" و كان ذلك سنة 1951 و ضمت التشكيلات السياسية التالية: حركة انتصار الحريات الديمقراطية، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحزب الشيوعي الجزائري و بعض الشخصيات. و قد تم الاتفاق بينهم على تحقيق ما يلي[3]:

- احترام الحريات الأساسية.
- الحد من القمع و تحرير المعتقلين.
- احترام حرية التصويت في الهيئة الانتخابية الثانية.
- وضع حد لتدخل الإدارة في الشؤون الدينية.

ما يلاحظ من خلال هذه الأهداف أن التيار الثوري تراجع عن مطالبه الأساسية و هي الاستقلال التام، كما ابتعد عن إيديولوجيته الثورية و سقط في دائرة المطالب الإصلاحية، و أيضا أن تجربة الإتحاد

[1] المرجع نفسه، ص81.

[2] قداش (محفوظ) و صاري (الجيلالي)، المرجع السابق، ص101.

[3] المرجع نفسه، ص106.

قد فشلت للمرة الثالثة *، بحيث كانت تضم أحزابا وطنية متباينة المنشأ و مختلفة الأهداف و التصورات لتحقيقها. فلا يمكن أن تجتمع الأطراف الإصلاحية المعتدلة مع الأطراف الثورية المتطرفة.

بالعودة إلى الحزب، لابد من القول أنه تضخم و تجدد و دخلته عناصر مثقفة، مارست السياسة وحركتها الحياة في السجون و أصبحت لها آراؤها في وضع الإستراتيجية المناسبة للمرحلة. لذلك برزت شخصيات قائدة في كل تنظيم، سواء في المنظمة الخاصة أو حركة الانتصار، و أصبح هناك قادة عسكريون و قادة سياسيون و فيهم النواب في الجزائر و فرنسا، و قد حدث انشقاق بين الحرس القديم و القيادة الجديدة أو بين المحافظين على زعامة الحزب كما هي بقيادة مصالي الحاج و بين اللجنة المركزية التي أصبحت بالتدرج تضم جيلا جديدا من السياسيين الميدانيين[1].

IV – تجدد الصراعات:

كانت الأزمة بين مصالي الحاج و اللجنة المركزية مستمرة منذ 1950 على الأقل، و فعلا رفضت هذه الأخيرة صيغة الرئاسة مدى الحياة، و رفضت حق الفيتو لمصالي[2] و يظهر أن هذه الانقسامات قد بدأت تطفو على السطح و بدأ يعرفها العام و الخاص بعد شهر مارس 1950، و إثر اجتماع اللجنة المركزية لهذا الحزب يوم 18 مارس 1950، حاولوا أن يرسموا مخططا واضحا لهياكل الحزب ويوحدوا الصفوف، لكنهم لم يتفقوا على تصور محدد لهياكل الحزب و تضاربت آراؤهم حول دور الزعيم مصالي الحاج، و هل تعطى له صلاحيات حق الفيتو و حق البقاء قائدا للحزب حتى وفاته. و في النهاية رفض أعضاء اللجنة المركزية فكرة إنفراد الزعيم بالقيادة مدى الحياة، أو حقه في استعمال الفيتو[3].

و ابتداء من يوم 27 ديسمبر 1953 انطلقت حملة التصريحات المضادة ، و انتقل الصراع بين مصالي و الإدارة المركزية لحزبه إلى القاعدة ، بعد أن كان محصورا على مستوى القيادة. و كانت

* فشل تجربة المؤتمر الإسلامي سنة 1936، ثم فشل حركة أحباب البيان و الحرية بعد تأسيسها بأشهر قليلة ثم تصدع الجبهة السالفة الذكر.

[1] سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق، ص 18.

[2] قداش (محفوظ) و صاري (الجيلالي)، المرجع السابق، ص110.

[3] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص325.

المناسبة هي عقد فدرالية الحزب في فرنسا مؤتمرا لها بباريس أين بعث مصالي الحاج إلى المؤتمرين رسالة حررها بالتعاون مع مولاي مرباح و فيلالي، أعلن فيها خلافاته العميقة مع أعضاء اللجنة المركزية للحزب، و اتهم أعضاءها بالانحراف و الابتعاد عن المبادئ الثورية للحزب و بأنهم يتصرفون بطريقة عشوائية و لم يطلعوه على ما يجري لمدة سنتين، و أنهم أهملوا المصالح العليا للحزب و أبعدوا المناضلين الأكفاء، و لهذا أعلن عن قيام "لجنة الخلاص العام"[1].

و تطور الصراع بينهما، فقام مصالي الحاج بعقد مؤتمر في بلجيكا، في صيف 1954، لم يدع فيه سوى أنصاره، و قرر فصل أعضاء اللجنة المركزية الذين عارضوه، و رد هؤلاء بدورهم و عقدوا مؤتمرا وطنيا في الجزائر، قرروا على إثره فصل مصالي من قيادة الحزب و التأكيد على أنهم يمثلون السلطة السياسية الوحيدة في الحركة[2] و من هنا انقسمت حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى قسمين، و سار كل فريق في طريقه الخاص حتى إعلان الثورة التحريرية.

V – السياق التاريخي لبروز نزعة التسلط :

و لتفسير هذه النزعة التسلطية للنخبة السياسية الثورية يركز المحللون على السياق التاريخي الذي ظهرت فيه، فقد تكونت هذه النخبة أثناء عملية النضال من أجل التحرر و الاستقلال، ومن ثم فقد حدث أن طورت هذه النخبة توجهات أيديولوجية قومية أدّت بدورها إلى ظهور شعور بالتوحد بين الأمة و بين النخبة السياسية، و بمقتضى هذا التوحد فإن أعضاء هذه النخبة كانوا يشعرون بأنهم هم الوطن و أنهم يمثلونه حق تمثيل، بل قد يصل بهم الأمر إلى أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم هم الوطن و يتحدثون باسمه دون الرجوع إلى الشعب و يحاربون باسمه دون الأخذ في الاعتبار معاناة الشعب و حرمانه، أي أن هذه النخبة كانت تتسم في هذا الظرف بخصائص معينة مثل الميل إلى احتكار السلطة و إلى التسلطية السياسية و الاجتماعية، كما أنها كانت تميل إلى استخدام الأساليب التقليدية في الممارسات

[1] المرجع نفسه، ص ص330–331.

[2] قداش (محفوظ) و صاري (الجيلالي)، المرجع السابق، ص113.

السياسية و تركز على المفاهيم **الأبوية** و على مفاهيم **الولاء السياسي** و على علاقات **التابع و المتبوع**[1]. و هذا في نظرنا ما حصل لهذا التيار و هو ما سوف نشهده أثناء الثورة التحريرية أيضا.

إن الشرخ الذي حدث في حزب أخلص له مناضلوه على مدى سنوات كثيرة، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى شعورهم بالإحباط و الألم، و لقد كان الإطارات أكثر وعيا بعلمهم أن انشقاق الحزب سيكون كارثة و تراجعا في حركة التحرر بسنوات عديدة، فكيف يمكن تجاوز ذلك؟

للإجابة عن هذا السؤال سنذهب إلى مصدر الخبر حول " التحضير لأول نوفمبر" كما رواه محمد بوضياف[2] ، فهذا الأخير عندما انفجرت الأزمة سنة 1953 كان هو المسؤول السابق في المنظمة الخاصة بقسنطينة، ثم بالجزائر ثم مسؤولا لفدرالية فرنسا لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مع ديدوش مراد بصفته نائبا له تبعا للرسالة الموجهة من مصالي الحاج إلى مؤتمر الفدرالية يسعى إلى مزيد من الإطلاع بواسطة فيلالي للإجابة عن الأسئلة الموجهة إلى الزعيم مصالي الحاج و هي:

- ماذا يريد أن يفعل؟
- ماذا يعني بالثورة؟
- كم من الوقت مازال لهذه الثورة؟

فكانت الإجابة حسب بوضياف هي: " أنه يجب وضع الثقة فيه و انتظار قراراته".

و لم يكن بوضياف و ديدوش و مناضلون آخرون يريدون الاكتفاء بهذا الجواب[3] خاصة عندما بلغه أن بعض العناصر السابقة في المنظمة الخاصة تأثرت بالدعاية المصالية و أخذت تفكر في الانحياز إلى

[1] زايد (أحمد)، المرجع السابق، د ص.

[2] بوضياف (محمد)، "تحضير فاتح نوفمبر 1954"، مجلة أول نوفمبر، العدد 147، نوفمبر 1995، ص 21.

[3] بلحسين (مبروك)، المراسلات بين الداخل و الخارج (الجزائر– القاهرة)، 1954– 1956، ترجمة : الصادق عوماري، دار القصبة للنشر الجزائر، 2004، ص31.

رئيس الحزب، فتقدم بطلب إلى قيادة اللجنة المركزية للإذن له بالعودة إلى الجزائر تحت غطاء رد العناصر الضالة إلى الطريق فاستجيب له فورا [1].

كانت عودة محمد بوضياف إلى الجزائر يوم 11 مارس 1954، و بمجرد وصوله أجرى عدة اتصالات مع إطارات المنظمة الخاصة، كبن مهيدي و بن بولعيد و بيطاط... و كذا مع بعض إطارات المنظمة اللجنة المركزية و بالأخص لحول و سيد علي و دخلي و بوشبوبة، و توجت هذه الاتصالات في 23 مارس 1954 بتأسيس ما عرف بـ " اللجنة الثورية للوحدة و العمل" " CRUA "، التي ضمت حسب بوضياف أربعة أعضاء: إثنين من قدامى المنظمة الخاصة (بوضياف و بن بولعيد) و إثنين من المركزية (دخلي و بوشبوبة)[2]، و الأول يشغل وظيفة المسؤول العام عن التنظيم و الثاني هو مراقب التنظيم، و يفسر اختيار هذين الأخيرين بموضعهما الإستراتيجي داخل الحزب للاستفادة من الإمكانيات المادية للحزب (مقرات، تجهيزات، أموال...) الموجودة بأيديهم بالإضافة إلى الاتصال بالعديد من العناصر المشتتة عبر مختلف مناطق الوطن و ذلك من خلال الاستفادة من شبكات المركزيين للاتصال[3] . و قد أكد رابح بيطاط على أن هذا التعاون الظرفي اقتضته مصلحة الثورة فإذا كان هدف اللجنة المركزية من الاتصال بالعناصر الثورية هو استمالتهم و تشجيعهم على الإنظمام إليها، فإن هدف العناصر الثورية من المحافظة على علاقاتها باللجنة المركزية هو الاتصال بالقاعدة و تبليغ نداء الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لحل المشكلة الجزائرية[4]، و كان الهدف من إنشاء هذه الحركة هو إبقاء القاعدة النضالية على الحياد و الضغط على الجناحيين المتصارعين (المصاليين و المركزيين) لعقد مؤتمر موسع و ديمقراطي يعيد للحزب التحامه الداخلي و يعطيه قيادة ثورية[5] و لقد أصدرت اللجنة الثورية للوحدة و العمل جريدة " الوطني" و التي كانت حسب بوضياف عنصر اتصال لتوجيه و نشر الأفكار الجديدة للثورة.

---

[1] عباس (محمد)، ثوار عظماء،مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص61.

[2] عباس (محمد)، المرجع نفسه، ص61.

[3] الأشرف (مصطفى)، الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، ص 69.

[4] عباس (محمد)، المرجع نفسه، ص78.

[5] عباس (محمد)، رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص173.

يبدوا أن اللجنة الثورية للوحدة و العمل قد أخفقت في تحقيق الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله و هو الحفاظ على وحدة الحزب و هذا ما تأكد في شهر جوان عندما تأكد عزم المصاليين على تنظيم مؤتمرهم و قرر المركزيون أن يحذوا حذوهم[1].

و قد أدى الانسداد السياسي الذي آلت إليه اللجنة الثورية للوحدة و العمل على اتخاذ بوضياف و ديدوش و بن بولعيد قرار استدعاء قدامى المنظمة الخاصة المتفرقين عبر البلاد لاجتماع حاسم يتخذون فيه القرار المناسب.

و عقد هذا الاجتماع على الأرجح في النصف الثاني من شهر جوان 1954 بمنزل المناضل إلياس دريش بحي المدنية (كلو صالومبي سابقا)، و حضره اثنان و عشرون إطارا سابقا في المنظمة الخاصة (حسب بعض الروايات نجد واحدا و عشرون مناضلا على اعتبار أن صاحب البيت استضاف الاجتماع دون أن يشارك فيه)[2]. و بهذا تتحول اللجنة الثورية للوحدة و العمل إلى لجنة 22، ثم لجنة 5، فلجنة 6 و أخيرا لجنة 9، و من ثم تأسست جبهة التحرير الوطني.

إن تحليلا وافيا لهذه اللجان سيساعدنا على فهم التطورات اللاحقة ، لذا سيكون مفيدا عرضها وتبيان تركيبتها، و بدءا بجماعة 22 ، سنعتمد من بين مختلف القوائم التي ذكرت أسماء هؤلاء قائمة محمد بوضياف الذي كان دوره كعنصر هام مؤثر في هذه الأحداث يشهد على أهمية شهادته بحيث يقول : " كان هنالك من الجزائر و من وجهة النظر الجغرافية: بوعجاج زوبير، و بلوزداد عثمان ، مرزوقي محمد، و دريش الذي كنا مجتمعين عنده، ومن ناحية البليدة ، كان هنالك كل من سويداني بوجمعة و بوشعيب بلحاج اللذان كانا يعرفان المنطقة معرفة جيدة، لأنهما التجأ إليها منذ كان ملاحقين من دون أن يكونا منها، و من ناحية وهران كان لدينا بوصوف عبد الحفيظ، و رمضان بن عبد المالك اللذان كانا لا يزالان يعملان في الحزب، و عن القطاع القسنطيني كان هناك مشاطي، عبد السلام حباشي، و رشيد ملاح و السعيد بوعلي، أما مختار الباجي فكان يمثل منطقة سوق اهراس ويوسف زيغود الذي دخل في المقاومة

[1] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص353.

[2] المحافظة السياسية للجيش الشعبي الوطني ،" حوار مع الرواد الأوائل للثورة، حديث مصطفى بن عودة "، مجلة الباحث، العدد الأول، المديرية المركزية ، المطبعة المركزية،الجزائر، 1982، ص26.

بعد هروبه في منطقة سمندو، و كان بن طوبال و بن عودة الممثلين الآخرين لشمال قسنطينة، و كان عبد القادر العمودي يمثل جنوب قسنطينة. و نضيف إلى هذه القائمة العناصر المنظمة لهذا الاجتماع: بن بولعيد عن الأوراس، و بن مهيدي عن وهران، و بيطاط وبوضياف و ديدوش من منطقة الجزائر[1]. و هنا نلاحظ التوازن الجهوي الذي حرصت جماعة 22 على المحافظة عليه في المرحلة التأسيسية للثورة (كريم بلقاسم سوف يلتحق فيما بعد لتمثيل منطقة القبائل).

ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد، بينما قام المنضمون الآخرون تقديم تقارير عن ما يجري في الساحة السياسية آنذاك و ختم محمد بوضياف تقريره عن تطور الحزب و الأزمة التي يتخبط فيها بالعبارات التالية:" نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة، ينبغي علينا أمام أزمة الحزب و وجود حرب تحرير بكل من تونس و المغرب، أن نتشاور و نقرر ما ينبغي عمله مستقبلا"[2].

و بعد تقديم التقارير في الصباح خصصت جلسة ما بعد الظهر للمناقشة، و تمخض عن ذلك موقفان:

- الأول ينادي بالانتقال الفوري للعمل الثوري.
- الثاني يرى دون التشكيك في أهمية في العمل الثوري ضرورة التريث إلى أن يحين الوقت المناسب، و يكون هناك استعداد تام للثورة، و بعد أخذ و ردّ قام المناضل سويداني بوجمعة و ألقى كلمة ثم تساءل أمامهم: "هل نحن ثوريون أم لا؟ و إذا كنا كذلك فماذا ننتظر للقيام بالثورة؟ ".

و بعد نقاش حر و حار اتفق الجميع على ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر و تجاوز الخلافات الداخلية[3].

[1] بوحوش (عمار)، المرجع السابق، ص 356.

[2] Boudiaf (Mohamed), " La préparation du 1 Novembre 1954", El jarida , N°18,Nov-Dec,1974,PP 9-24 .

[3] عباس (محمد) ، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص62 .

و في ختام الاجتماع انتخب بوضياف محمد كمنسق وطني و استدعى هو بدوره في اليوم الموالي بن بولعيد ، بن مهيدي، ديدوش مراد و بيطاط لتكوين اللجنة **الخماسية** المكلفة بوضع القرارات المتخذة في اجتماع الاثنين و العشرين موضع التنفيذ[1].

و سوف تصبح هذه اللجنة **سداسية** عندما أضافت إليها في سبتمبر 1954 كريم بلقاسم الذي بعد عدة اتصالات تأكد خلالها من معارضة حركة انتصار الحريات الديمقراطية للعمل المسلح، ثم **تساعية** بانضمام الثلاثة الذين مثلوا الوفد الخارجي للحركة المقيم في القاهرة والذي يضمن الاتصالات مع الجامعة العربية و لجنة تحرير المغرب العربي المتكون من:

- محمد خيضر عضو سابق في المكتب السياسي.
- حسين آيت أحمد مسؤول سابق للمنظمة الخاصة بين 1948–1949.
- أحمد بن بله مسؤول المنظمة الخاصة من نهاية 1949 إلى غاية توقيفه سنة 1950[2].

و منذ أواخر شهر أوت إلى أواخر شهر أكتوبر، دخلت الحركة الجديدة، بعد اكتمال تركيبة قيادتها في سباق مع الزمن استعدادا لليوم المشهود، فأنجزت خلال هذه المدة الكثير من الأعمال، و عالجت العديد من المسائل على غرار:

- تكوين المجموعات المسلحة الأولى من خلال الاتصال بقدماء المنظمة الخاصة و إدماجهم في التنظيم الثوري الجديد و تكثيف التكوين العسكري.
- تنظيم العمل عن طريق الالتزام بمبدأين أساسيين، الأول: اللامركزية أي ترك حرية المبادرة للمناطق، و الثاني أولوية الداخل على الخارج في إصدار القرارات[3].
- التسليح و هي أعقد مسألة واجهت التنظيم الجديد، و تتفق المصادر على أن ترسانة جيش التحرير الوطني، لم تتجاوز 400 قطعة سلاح في غرّة نوفمبر. و هذا ما سوف يشكل عنصر توتر بين القيادة في الداخل و الخارج.

[1] Boudiaf (Mohamed), OP-Cit, PP 9-24.

[2] الأشرف (مصطفى)، المرجع السابق، ص 70.

[3] بلحسين (مبروك)، المرجع السابق، ص33.

- أما إستراتيجية العمل فهي التفجير ثم التنظيم على عكس المخطط الثوري الكلاسيكي التنظيم ثم التفجير وصولا إلى الثورة، و هذا بسبب تسارع الأحداث و ضغطها من جهة و من جهة أخرى قلة الإمكانيات و نقص في الإطارات و المناضلين[1].

و بعد أن أخفقت المساعي التي تمت من أجل أن يوافق الأمين دباغين على رئاسة هذه الحركة و تغطيتها بشخصية وطنية* ، اختارت اللجنة التساعية مبدأ القيادة الجماعية بصورة نهائية، كما أجل يوم 15 أكتوبر الذي كان قد عين من قبل كموعد لبدأ العمل المسلح، نتيجة لتسرب بعض المعلومات ليتقرر أخيرا بدء ذلك يوم 01 نوفمبر 1954[2] ، بعد أن أنشأوا تنظيمين متكاملين:

تنظيم سياسي أطلقوا عليه تسمية "جبهة التحرير الوطني (FLN) " و تنظيم عسكري هو " جيش التحرير الوطني (ALN) " و هنا بدأت مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخ الجزائر، و هذا ما سنعرفه في الفصل التالي.

من خلال هذا العرض حول التيار الثوري يمكن أن نستشف أهم مميزاته مقارنة بالتيارات الأخرى داخل الحركة الوطنية ، فنقول أن هذا الاتجاه يمتاز بنظرته الشاملة للمسألة الجزائرية التي تتمثل في التحرر التام من السيطرة الأجنبية بكل مظاهرها السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الارتكاز على العمال (الطبقة الشغيلة المهاجرة) كقاعدة أساسية ثورية تأثرت بالجو الذي كان يسود أوروبا من أفكار تحررية و أيديولوجية ثورية تركت بصماتها على العامل الجزائري فجعلت من العامل الأمي المغترب عن وطنه مناضلا سياسيا يفرض وجوده و يساهم في معركة تحرير وطنه،في الوقت الذي كانت فيه غيرها من الحركات السياسية تقوم على المثقفين و أصحاب المناصب و التجار (البرجوازيين)[3].

يمكن أن نقسم مراحل تطور الاتجاه الثوري إلى ثلاث مراحل:

---

[1] Boudiaf (Mohamed), OP-Cit, PP 9-24.

* تم الإتصال به في عيادته بالعلمة (ساطارنو سابقا)، بحثا عن غطاء سياسي للحركة الجديدة لكونه شخصية وطنية معروفة، غادرت قيادة حزب حركة انتصار الحريات منذ 1949 احتجاجا على انحرافه عن الخط الثوري.

[2] عباس (محمد)، المرجع السابق، ص67.

[3] عباس (محمد)، نصر بلا ثمن، (الثورة الجزائرية 1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص15.

اقترنت المرحلة الأولي بمصالي الحاج رائد الوطنية الثورية، كما اقترنت المرحلة الثانية بالدكتور محمد الأمين دباغين الذي استطاع خلال الحرب العالمية الثانية أن يحافظ على جذوة النضال الوطني بل و يغذيها بدم جديد في ظل السرية التي فرضها حل حزب الشعب من جهة و اعتقال قياديه القدامى من جهة أخرى. ترتبط المرحلة الثالثة بمحمد بوضياف و رفاقه و هي مرحلة التأزم الذي يصاحبه عادة عملية الانتقال من الفكرة إلى القرار أو إلى العمل الثوري و هذا بحسب محمد عباس.

و كخاتمة لتيارات و اتجاهات الحركة الوطنية، نخلص إلى أن الحركة الوطنية الجزائرية شملت قيادات سياسية مختلفة التوجهات و المشارب، فمنها التيار الإصلاحي ممثلا في جمعية العلماء المسلمين و التيار الاندماجي اللبرالي الذي مثله الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وريث فدرالية المنتخبين المسلمين، كما يوجد التيار اليساري الاجتماعي أو الأممي ممثلا في الحزب الشيوعي الجزائري و أخيرا التيار الثوري الوطني أو الاستقلالي الذي جسده نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب الجزائري و بعد الحرب العالمية الثانية أصبح يسمى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و عموما فإن هذه التيارات السياسية الجزائرية بمختلف أطيافها انشغلت بالقضية الوطنية التي سكنتهم بصفة عامة، و ساهموا على اختلاف مشاربهم و قناعاتهم في صقل الوعي الوطني ، إلا أن الذي هيأ للثورة و باشرها النخبة المتكونة من مدرسة حزب الشعب الجزائري و هي التي حازت على قصب السبق في تصور الثورة و في تنفيذها من خلال المجموعة التي عبّرت عن هذه المدرسة و التي فجرت الثورة كما يذكر الأستاذ مهري عبد الحميد[1] و هو الطرح نفسه الذي ذهب إليه سليمان الشيخ إذ قال: " و الحق أنه لا النزعة الإصلاحية الدينية التي تزعمها العلماء و لا النزعة الإصلاحية العلمانية التي تبناها المنتخبون و لا الحزب الشيوعي الجزائري ذو النزعة الإصلاحية الاجتماعية قد وضعوا ثقتهم في تجنيد الجماهير للمشاركة في العمل، بحكم تصوراتهم للمسألة الجزائرية أو المشكلة الاستعمارية البعيدة عن الجماهير المحلية[2] ولأنهم يعتبرون

[1] مهري (عبد الحميد)، " قراءة تحليلية في سطور من سفر الثورة التحريرية "، جريدة صوت الأحرار ، عدد خاص بالذكرى 55 للثورة، 31 أكتوبر 2009، ص ص12-13.

[2] الشيخ (سليمان)، المرجع السابق، ص ص40-41.

القضية قضية إصلاحات، بينما يعتبرها التيار الثوري قضية تحرير بالاعتماد على كافة أفراد الشعب كما يؤكد قنانش[1].

تعتبراذا الحركة الوطنية* مهد الحياة التنظيمية و الحزبية في الجزائر، فقد كانت تمثل التعبير السياسي لمجموعة تعي وحدتها الاجتماعية .أو كما يقول عدي هواري : « إن الحركة الوطنية تعني المجتمع السياسي الذي يتعلق بالأمة»[2]، و التي كان كفاحها منظما في شكل جمعيات و أحزاب سياسية تنتمي إلى مختلف التيارات و الاتجاهات: فكان منها الإصلاحي الإسلامي و الاندماجي الليبرالي والشيوعي و الوطني الثوري[3] طالبت بالحقوق المدنية و السياسية في ظل الإدارة الاستعمارية.

المبحث السادس: ميلاد النخبة القيادية في جبهة التحرير الوطني

المطلب الأول : الأصول الاجتماعية للقيادة الثورية الجديدة:

ساعدت جملة من العوامل الداخلية و الخارجية على ظهور جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي عسكري ذي صبغة ثورية، كان على رأسها انقسام التيار الاستقلالي ممثلا في" حركة انتصار الحريات الديمقراطية " إثر الأزمة التي عصفت بهذا التنظيم منذ 1953، إلى مصاليين و مركزيين كفئتين متنازعتين على السلطة السياسية للحزب، و هذا ما أوضحه بيان أول نوفمبر 1954 كما يلي: " فإننا نوضح بأننا مستقلين عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة. إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية قبل كل الاعتبارات التافهة و المغلوطة، و لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية، و نظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت

[1] قنانش (محمد)، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين،المرجع السابق، ص 87.

* الحركة الوطنية: في الواقع إن المفهوم الدقيق للحركة الوطنية يكاد يكون مرادفا بصورة مطلقة للأداء و النشاط السياسي لمجمل التشكيلات السياسية و الثقافية و الإصلاحية التي قادتها مجموعات عديدة من النخب الجزائرية في سعيها لإحداث التغيير ثم الإصلاح و انتهاء بالقطيعة مع النظام الاستعماري الفرنسي. أنظر خيثر عبد النور و آخرون، ص14.

[2] Addi (Houari), L'impasse du populisme l'Algérie collectivité politique et état en construction Algérie, entreprise nationale, 1990, P 21.

[3] ناجي (عبد النور)، "البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية"، مجلة التراث العربي، العدد 107، ص23.

اسم جبهة التحرير الوطني ".[1] فقد انبثقت خارج التيارين المتصارعين **مجموعة ثالثة – محايدة**– آمنت بأن الكفاح المسلح حتمي، و بكونه المخرج الوحيد للبلاد من أزمتها الكبرى أزمة الاحتلال وأزمة الانقسام داخل التيار الثوري الاستقلالي. كان من نتيجة الخلاف أن الثورة قد أعلنت بدون مصالي و بدون خصومه المركزيين، فقد أعلنها فريق ثالث من الحزب ذاته منبثق عن المنظمة الخاصة ليجعل المتخاصمين أمام الأمر الواقع و يجبرهم على الانضمام إلى الثورة بدل الجدال العقيم حول الزعامة.

أما العامل الثاني و هو عامل خارجي متمثل في اشتداد الوضع الاستعماري بالجزائر نتيجة الهزائم العسكرية التي لحقت فرنسا في الهند– الصينية، و هذا العامل المشجع على ظهور جبهة التحرير الوطني يصنفه بعض الدارسين ضمن الظروف الخارجية المساعدة على تكوين " جبهة التحرير الوطني "، إذن فالعوامل التي ساعدت على ظهور الجبهة كان لها ارتباط وثيق بالأوضاع الداخلية و الخارجية.

لقد كان التحضير للثورة و تفجيرها عملا صعبا، فلا شك أن تنظيمها و إنجاحها كانتا عمليتين صعبتين، لأن طبيعة المواجهة كانت تتطلب القيام بالكفاح على جميع الأصعدة، و الإسراع في تعميم الثورة و تجنيد الجماهير الشعبية حولها، بالإضافة إلى التعريف بجبهة التحرير الوطني، و توضيح أهدافها على كل المستويات الداخلية و الإقليمية و العالمية، و من جهة أخرى مواجهة المناورات الفرنسية المختلفة التي كانت تعمل لضرب الثورة و عزلها داخليا و خارجيا سعيا إلى القضاء عليها في نهاية الأمر، و هي معركة صعبة تتطلب وجود عسكريين و سياسيين تتوفر لديهم الخبرة و الحنكة السياسية في مواجهة كلّ هذه المناورات في داخل جبهة التحرير و في مواجهة السياسة الاستعمارية و آلتها العسكرية الشرسة.

يرجع الفضل إلى القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني في القطيعة مع السياسة التي كانت تقوم بها التيارات الأخرى، بما فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كان ينتمي إليها هؤلاء القادة أنفسهم و من هنا فإن دور الرجال التسعة كان حاسما في صنع غرة نوفمبر 1954 و أن أي فرد من هؤلاء قد

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام ، مؤتمر طرابلس) ، منشورات ANEP ،الجزائر 2005 ، ص 68.

اضطلع بأحد الأدوار البارزة في صنع هذا الحدث الكبير [1] . لقد كان للثورة تأطير لابد من التعريف به و بأصوله الاجتماعية و الثقافية، لأن هؤلاء كانوا هم الذين يوجهون الأحداث خصوصا في بدايتها، و هذا عنصر مهم لبحثنا. فيا ترى ما هي الأصول و المرجعيات الاجتماعية و الثقافية لهذه النخبة القائدة ؟

I- أثر التحولات الاجتماعية:

يذهب بن جامين سطورا -Stora- في سياق الإشارة إلى الأصول الاجتماعية للأغلبية الساحقة من نشطاء حزب الشعب بأنهم كانوا من ضحايا انهيار الطبقية في المجتمع التقليدي الجزائري بفعل السياسة الاستعمارية[2]، و ذلك طوال فترة الاحتلال، حيث مورست عليه كل أنواع القمع المادي و المعنوي، فتم تدمير مؤسساته الثقافية و الدينية و تم تجريده من ملكيته العقارية و منع من تعلم لغته أو تدريسها ، مع الإشارة هنا بأن وقع السياسة الاستعمارية لم يكن بنفس الوقع و الأثر على مختلف الشرائح، فقد كانت السياسة الاستعمارية تتعامل بمعايير مختلفة في علاقتها بالفئات الاجتماعية الجزائرية. فقد كانت تمارس القمع و الإقصاء و التهميش اتجاه الجماهير الريفية الفقيرة و الجماهير الحضرية الكادحة من جهة، و كانت في المقابل تحاول احتواء و إغراء الأقلية من الأعيان التقليديين و الأسر ذات المكانة الدينية و النخبة المتفرنسة من جهة أخرى[3] . و يأتي هذا التحليل في سياق تسليط الضوء على الخلفية التي جعلت السواد الأعظم من عناصر النخبة الثورية في جبهة التحرير تتقاطع فيما بينها في أصول اجتماعية متشابهة في مرحلة أولى، ثم في مستوى و طبيعة التكوين الثقافي فيما بعد.

لقد صنف محمد حربي النخبة التي فجرت الثورة في نوفمبر 1954 إلى عدة فئات اجتماعية، حيث حاول إعطاء صورة عامة عن الأصول الاجتماعية لتيار سياسي برمته، انطلاقا من مجموعة التسعة التاريخيين، فاعتبر أن جبهة التحرير الوطني كانت نتاجا لنخبة متنوعة في جذورها الاجتماعية، إذ صنفها

[1] قنان (جمال)، المرجع السابق، ص ص225-226.

[2] Stora (Benjamin), Histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962), Editions La découverte, Paris, 1995, P12.

[3] خيثر(عبد النور)، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية (1954-1962)، رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ المعاصر ، إشراف الدكتور حباسي شاوش ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص149 .

إلى عناصر بروليتارية معدمة و أبناء " الخيام الكبيرة "– العائلات الميسورة – و الأعيان الريفيين و حرفيين و بطالين[1].

و قد أقر حربي و هو من الجيل الثالث في جبهة التحرير أن القيادة لم تقتصر على فئة اجتماعية متميزة، و إنما كانت عبارة عن خليط من الأفراد من فئات اجتماعية متباينة الأصول، و كان أغلبية أعضائها من سكان المدن الكبرى، بينما يغلب على التركيبة الاجتماعية لمؤسسي الجبهة العنصر الريفي[2]، و الشيء نفسه ذهب إليه بنجامين سطورا، الذي اعتبر المجموعة الثورية الأولى خليطا من أبناء العائلات المرابطية و الأعيان[3].

II– القواسم المشتركة:

و قد حاول جيلبار ميني –Gilbert Meynier– أن يجد قاسما مشتركا بين عناصر المجموعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني، فذهب إلى القول بأنها كانت منسجمة من حيث أصولها الاجتماعية بالنظر إلى الأصول الريفية التي كانت تجمع بين التاريخيين التسعة، و لكنه وقف على اختلاف شديد لتلك المجموعة عند إشارته إلى الأصول المهنية لعناصرها[4] ، و ذهب الباحث المذكور سابقا إلى اعتبار بن بولعيد و ديدوش مراد بورجوازيين، و كلا من خيضر و بيطاط من البروليتاريا المسحوقة و نسب آيت أحمد و بن مهيدي إلى العائلات المرابطية و صنف كلا من ابن بلة و بوضياف ضمن البروليتاريا الكادحة على الرغم من انتماء الأول إلى أسرة دينية و الثاني إلى أسرة من قبيلة كبيرة[5].

و على ضوء التحليل الذي سبق، يمكن اعتماد معياري التصنيف الممثلين في الانتماء الأسرى تارة و التركيز على الأصول المهنية تارة أخرى للنخبة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني في محاولة فهم

[1] حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع، (1954–1962)، ط1 ، ترجمة : كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية و دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983، ص105.

[2] المرجع نفسه، ص100.

[3] Stora (Benjamin), OP-Cit, P 12.

[4] Meynier (Gilbert), Histoire Interieur du FLN (1954-1962), Editions Casbah, Alger, 2003, P12.

[5] Ibid , P134.

الاختلاف الشديد في الأصول الاجتماعية لهذه المجموعة رغم أنها عينة قليلة العدد، و هو ما يكشف صعوبة كل محاولة لإثبات انتسابها إلى طبقة بعينها من الطبقات التي درجت المدارس على تصنيفها و خاصة المدارس الاشتراكية، التي كانت ولازالت تتبنى تفسيرا دوغمائيا بين طرفين متناقضين هما: البروليتاريا و البرجوازية.

و يرى يحي بوعزيز أن الباحثين في الجانب السوسيولوجي للثورة الجزائرية، ينسبون جبهة التحرير الوطني للطبقة البرجوازية الصغيرة بحكم أن أغلبية مؤسسيها كانوا ينتمون إلى هذه الطبقة وهذا الانتماء كان يعكس مصالحهم و مطالبهم السياسية، و هو ما يعتبره حكما غير صحيح، انطلاقا من معارضة "جان فرانسوا ليوناردو"(Jean François Leonardo)لها و دافع عن الثوريين من خلال تمييزهم عن الطبقة البرجوازية الصغيرة بقوله: " فهم رجال متميزون إيديولوجيا و سياسيا عن البرجوازية الصغيرة، فنظرتهم للاقتصاد تختلف و نظرة البرجوازية الصغيرة، فهم يحتقرون كل الذين يريدون التشبه بالبرجوازية الصغيرة الفرنسية"[1].

كما ذهب آخرون إلى كون ما يسمى بالنخبة الثورية الجديدة كانت تنسب في غالبيتها إلى الفئات الوسطى للمجتمع، هذه النخبة الصغيرة التي صاغت إيديولوجية خاصة بها في ظروف الحرب الصعبة، ومن خلال اتصالها بجموع الفلاحين الذين شكلوا قاعدة العمل المسلح، هذه الإيديولوجية السياسية تشكلت نتيجة شعبوية و ثورية نخبها الاجتماعية و السياسية، التي ترى بأن الكفاح ضد الاستعمار لا يجب أن يكون على أساس طبقي، بل على أساس مجهودات الشعب التي تؤدي في الأخير إلى تقويض أركان الاستعمار[2].

و نخلص من خلال كل هذه الآراء إلى كون الإنتماء الاجتماعي و الطبقي للنخبة المؤسسة لجبهة التحرير و جيش التحرير هي من العناصر التي لا ينبغي إغفالها، إلى جانب المميزات الشخصية لكل واحد في فهم و تحليل عناصر الصراع الذي حدث في صفوف الثورة عموما و في المجلس الوطني خصوصا.

[1] بوعزيز (يحي)، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائرو العرب ، المرجع السابق، ص77.

[2] العقاد(صلاح)،المغرب العربي ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1980 ، ص43.

المطلب الثاني : المستوى الثقافي

I- مستوى التعليم

تثبت المصادر التاريخية أن الغالبية من قادة أجهزة الثورة الجزائرية كانوا من خريجي المدرسة الفرنسية[1]، ورغم أن هؤلاء كانوا يستعملون الفرنسية في التعبير عن آرائهم، فإن أفكارهم كانت وطنية و مناهضة لكل أنواع التبعية. و نستشف ذلك من افتتاحية العدد الأول للمجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني على لسان رمضان عبان: " النظام الاستعماري حين عجز عن إبادة الشعب الجزائري، فإنه تكالب على خيراته و استغلالها، و على إيقائه مكبلا إلى جانب الاعتداء على لغته و دينه و تقاليده"، و تعد عينة القادة التاريخيين المؤسسين لجبهة التحرير الوطني و قادة المناطق* التاريخية نموذجا لهذا، و لكن ذلك لم يكن يعني أن ثقافتهم كانت من المستوى العالي، بل إنه كان يوجد بين صفوفهم من يمكن وصفهم بالعصاميين مثل زيغود يوسف و رابح بيطاط. أما السواد الأكبر منهم فلم يكن يمتلك من المؤهلات سوى الشهادة الابتدائية[2] مثل محمد بوضياف و كريم بلقاسم و مصطفى

بن بولعيد، دون أن نغفل بعض الاستثناءات القليلة مثل آيت أحمد حسين، مثلما ذهب إليه جيلبار مينيي-Gilbert Meynier -الذي يرى أن المستوى الثقافي للعينة الأولى يكاد لا يتجاوز المستوى الابتدائي، لأنه من بين التاريخيين لا يمكن إثبات مستوى ثقافي أعلى من ذلك إلا لشخصية واحدة فقط هو حسين آيت أحمد الذي أكمل دراسته الثانوية، و تتوفر إشارات إلى أمية و عصامية شخصية أخرى من بين التسعة، و لكن المهم على الرغم من هذا فقد لاحظ "مينيي" أن هذا المستوى على بساطته كان يميز هذه المجموعة عن الغالبية الأصلية من الجزائريين آنذاك [3].

---

[1] حميطوش(يوسف)،المرجع السابق ، ص

* ستصبح بعد مؤتمر الصومام تسمى ولايات.

[2] حربي (محمد)، جبهة التحريرالاسطورة و الواقع ، المرجع السابق، ص104.

.

[3] Meynier (Gilbert), OP–Cit, PP 129-130.

II- مستوى الوعي السياسي

لم تكن النخبة الثورية القائدة معزولة عما يحدث على المستويين الجهوي و الدولي، فقد كانت تراقب عن كثب التقنيات الجديدة لحركة التحرر العالمي و تطلع بتدبر و عين فاحصة على نشاطات التنظيمات الثورية في آسيا و أمريكا اللاتينية و كانت على صلة بالتطورات التي حدثت في أوروبا، وبروز الإتحاد السوفياتي كقوة جديدة في مواجهة التكتل الأطلسي، يبحث عن توسيع مجال نفوذه ونشر إيديولوجيته الماركسية- اللينينية. بل إن تلك النخبة كانت على إطلاع على مراكز القوة المتنفذة والتيارات الفكرية و السياسية المتنافسة في فرنسا فترة الخمسينيات من القرن الماضي.

لقد وظفت النخبة الثورية الرائدة كل تلك الدروس لخدمة الهدف الأول للثورة دون أن تقبل الدوران في فلك أي من المعسكرين، و كان أقصى ما رغبت فيه هو تعميم و مواصلة الكفاح على المستوى المغاربي و انتظار الدعم من القوى الحية في العالم و خاصة في المنطقة العربية و الإسلامية حيث نقرأ ذلك في بيانها الأول[1]. كما يضيف الأستاذ عبد الحميد مهري بأن ما يميز هذه المجموعة هو انفرادها بثقافة سياسية راسخة، إلى درجة أنها استطاعت استقراء الأحداث بشكل سليم و تمكنت من تكييف سلوكها على هدي هذا الاستقراء، و لهذا يعتقد مهري أن هذه المجموعة كسبت الامتياز، لا لسبب سوى لرسوخ ثقافتها و سلامة قراءتها للأحداث و جودة إعدادها الإعداد الشامل لتنظيم الثورة و مواصلة ما أنجزته من أعمال في ظل المنظمة الخاصة[2].

إن ما يمكن قوله في هذا المنحى أن الثورة التحريرية كانت وليدة مجموعة قليلة تنتمي أصولها الاجتماعية إلى الشرائح الأكثر تضررا من الواقع الاستعماري في غالبيتها و لكن هذا لا يجب أن ينزع إلى الزعم بأن الثورة كانت ثمرة لجهد الفلاحين و الريفيين بمفردهم، لأن تلك الجماهير المهمشة و المضطهدة لم تكن في مستوى يؤهلها إلى أن تتحول إلى حركة تحرير محكمة التنظيم و التأطير دون أن تمتلك

[1] ولد خليفة (محمد العربي)،" ثورة التحرير الوطنية لمحة عن بعض خصائصها و مكاسبها الباقية "، جريدة صوت الأحرار، عدد خاص بالذكرى 55 للثورة التحريرية 31 أكتوبر 2009، ص ص 16-17.

[2] مهري (عبد الحميد) ، قراءة تحليلية في سطور من سفر الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص ص12-13.

[2] Meynier (Gilbert), OP-Cit, P130.

نخبة ثورية تشرف على قيادتها و توجيهها . و كما يقول فرحات عباس: " سيسجل التاريخ في صك الخلود أسماء أولئك الرجال الذين لموا أطراف الشعب و جمعوا شمله و وحدوا صفوف الجماهير الجامدة و الثلة الناهضة ضمن جبهة التحرير الوطني، و هذه الخطوة الحاسمة في طريق التحرر الوطني يعود فضلها لهم لا ينازعهم في ذلك منازع[1] ".

و نكون في هذا الفصل قد وضعنا الأرضية التي يستند إليها موضوعنا، الذي يتناول مواقف النخبة الجزائرية بجميع أطيافها خلال الثورة التحريرية عموما و داخل المجلس الوطني للثورة خصوصا و هو ما سوف يشكل مادة الفصل القادم.

[1] عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 168.

الفصل الثاني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سبق وان استعرضت في الفصل الأول مختلف اتجاهات النخب الوطنية من حيث برامجها و أهم شخصياتها ، أين ركزت على التيار الثوري الاستقلالي من منطلق أن الثورة التحريرية خرجت من رحمه.أما في هذا الفصل فسأتناول بالدراسة ميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية و بروز الصراعات داخله نتيجة تفاعلات النخب الوطنية و مواقفها من الثورة التحريرية.

و قبل التطرق إلى الخلافات و الصراعات التي حدثت بين النخب القيادية في جبهة التحرير الوطني سوف أتحدث عن مؤتمر الصومام ، من حيث الظروف المحيطة بانعقاده و كذا أهم القرارات التي انبثقت عنه و الهدف من كل ذلك هو إعطاء صورة واضحة عن الإطار الذي نحن بصدد البحث فيه ،أي دور النخب الوطنية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية . مع الإشارة أننا لن نتناول انعقاد المؤتمر و تطوراته ، إذ أن هناك العديد من الدراسات و الأبحاث التي عالجت هذه القضايا، بل سنركز على أهم المؤسسات و الهيئات القيادية التي أوجدها المؤتمر و المتمثلة خاصة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية لأنه محور دراستنا في هذه الأطروحة من خلال دور النخب الوطنية فيه كما قلنا سابقا.

المبحث الأول : مواقف وتفاعلات النخب الوطنية في بدايات الثورة

المطلب الأول : البحث عن الإطار الجامع

سوف يكون مستحيلا من الناحية المنهجية الوقوف على التفاعلات الاجتماعية داخل جبهة التحرير الوطني دون دراسة كيفية انضمام الشرائح الاجتماعية للثورة، فمن الحرب العالمية الأولى حتى عام 1937، كانت الفئة البرجوازية التقليدية هي المسيطرة في الحركة الوطنية، و مع دخول حزب الشعب الجزائري إلى العاصمة يتحول طابع الحركة الوطنية، فانتقلت قاعدتها النضالية الاجتماعية إلى فئات أخرى كالبرجوازية الصغيرة، التي تعني الفئة التي تملك وسائل إنتاج قليلة و لا تستخدم اليد العاملة الهامة، و تكون اقتصادياتها معيشية، و هذه الفئة حسب التحليل الماركسي تعني الطبقة المتوسطة

العالية، و قد تكون فلاحية أو حرفية أو تجارية[1] و بعض الفئات الأخرى التي انحدرت بفعل عملية الإفقار إلى الفئة شبه البروليتاريا و التي تشكل عادة من صغار المزارعين و الحرفيين الصغار و التجار الصغار، إذا لم تعد البرجوازية الكبيرة تسيطر على الحركة الوطنيةفحركة أحباب البيان التي أسسها فرحات عباس عام 1944 كانت عبارة عن مزيج من القوى الاجتماعية تسيطر عليها الفئة البرجوازية المثقفة.

المطلب الثاني: بيان أول نوفمبر و إشكالية المرجعيات

في ظل اهتمام الساسة و الأحزاب و النقابيين و العلماء و الأعيان بمشكلة الإتحاد الخطيرة كما يقول عباس، فلا مراء في أن جهودهم المتضافرة ساهمت في تكوين الجماهير و ذلك التكوين الذي هو أساس كلّ أمر جدي، و لولاه لذهبت كل المساعي سدى و كل الأعمال أدراج الرياح، و لكن لم تبلغ تلك الجهود غايتها في تأليف ذلك الإتحاد الضروري و المنشود إلا مع مجيء جبهة التحرير الوطني[2].

و لذلك لا يمكن مقارنة أحباب البيان و الحرية بجبهة التحرير الوطني ، لأن بيان أول نوفمبر الذي يعد الوثيقة الإيديولوجية الأساسية و الأولى لجبهة التحرير غيرت شكل التنظيم النخبوي و أعطت طابعا شعبيا للعلاقات الجديدة بين مختلف الطبقات، إذ نص البيان على أن جبهة التحرير الوطني: " تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات، و جميع الأحزاب و الحركات الجزائرية لتنظم إلى الكفاح التحريري دون أي اعتبار آخر" [3]، ثم إن المشاركة الجماعية للريف في الثورة بشكل مباشر جعل الحرب التحريرية تعرف مرحلة جديدة، فقد عاد الريف لاحتلال مكان الصدارة في الكفاح، و هذا ما يؤكد الطابع الثوري للريف دوماً، غير أن فتح باب انضمام النخب التقليدية سواء تلك المحافظة كالعلماء أو النخبة المجددة كفرحات عباس و جماعته أو أعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، جعل مسألة الأصول الاجتماعية و تفاعلها داخل جبهة التحرير الوطني فيما بعد أمرا صعبا،

[1] بودرهم(فاطمة)، حزب جبهة التحرير دراسة سياسية و اجتماعية مقارنة (1954–1964)، رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994. ص16.

[2] عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص 168.

[3] وثيقة (بيان نوفمبر)، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954–1962)، وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر، 1979.

و كان يتسم بالغموض، ففي أي ظروف التحق هؤلاء بالثورة ؟ و هل كانت وراء ذلك مصالح فئوية أو سياسية؟ و كيف استطاعت جبهة التحرير أن تنسق كل تناقضات الانتماء الاجتماعي و المستوى الثقافي؟ هل أمكن إيجاد التناسق بين هذه الإنتماءات المختلفة؟ كل هذا سنحاول الإجابة عنه في المطلب الثالث من هذا الفصل.

المطلب الثالث : مواقف النخب الوطنية و تطوراتها من الثورة التحريرية

I- موقف النخبة الإصلاحية (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)

لقد تأخر العلماء في انضمامهم للجبهة، فهم كغيرهم من السياسيين التقليديين لم يؤمنوا بجدوى الكفاح عن طريق السلاح دون تجميع كل الحركات الوطنية. إذ قابلت الجمعية اندلاع الثورة بحذر لعدم إحاطتها بأبعادها، حيث أوردت جريدة البصائر[1] الناطقة باسمها الخبر في عددها الصادر يوم 5 نوفمبر 1954 بعنوان: حوادث الليلة الليلاء ... أول نوفمبر 1954" مستهلة كلامها بالقول: " فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من الحوادث وقعت كلها بين الواحدة و الخامسة من صبيحة الإثنين غرة نوفمبر... إلا أننا إلى حد الساعة، لا نملك التفاصيل المقنعة عن هذه الحوادث و أسبابها فلا نستطيع التعليق عليها أدنى تعليق، إلى أن تتبين لنا طرق الصواب...".

لكن ممثليهم بالخارج كانوا أكثر إحاطة بالموقف لاتصالهم بقيادة الثورة هناك (أعضاء الوفد الخارجي) و لكونهم بمنأى من بطش الإدارة الاستعمارية، لذا فقد عمدوا إلى إصدار بيان طويل أذاعه مكتب الجمعية بالقاهرة يوم 15 نوفمبر 1954 موقعا من رئيسها العلامة البشير الإبراهيمي وأحد أقطابها الفضيل الورتلاني دعوا فيه الجزائريين إلى الكفاح المسلح باعتباره " السبيل الوحيد إلى إحدى الحسنيين إما الشهادة وراءها الجنة، و إما حياة وراءها العزة و الكرامة "[2].

[1] جريدة البصائر، العدد 292 ، السنة السابعة ، 05 نوفمبر 1954 ، ص1.

[2] الورتلاني (الفضيل)، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص178.

أما في الداخل فلم تعلن الجمعية تأييدها الصريح للثورة كهيئة إلا يوم 7 جانفي 1956 حين أصدرت نداء بعنوان: بلاغ من الاجتماع العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن الحالة الحاضرة في القطر الجزائري و موقف الجمعية منها موقعا من الشيخ العربي التبسي (نائبا للرئيس) و الأستاذ أحمد توفيق المدني (أمينا عاما) عبرت فيه صراحة عن دعمها للكفاح المسلح، فقد اغتيل الشيخ العربي وانظم المدني إلى الثورة و التحق مثل الكثيرين من إخوانه بالقاهرة للعمل في صفوفها[1].

II- موقف النخبة الليبرالية: (الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)

أعلن فرحات عباس زعيم هذا التيار في القاهرة انضمامه في 22 أفريل 1956 رسميا إلى جبهة التحرير الوطني و معه بقية مناضلي حزبه[2]، حيث عُدّ ذلك تحولا جذريا في مواقفه، فقد كان يعتبر الكفاح المسلح كما كتب في جريدته " الجمهورية الجزائرية " عدد 50 الصادرة في 25 جانفي 1955 تحت عنوان: " الخارجون عن القانون " بأنه " يأس و فوضى و مغامرة فاشلة " و كان ينتظر الكثير من " جاك سوستيل " رفقة بعض الوجوه اللامعة في المجال السياسي.

كان لالتحاق عباس بالثورة صدى معتبر في الجزائر و فرنسا و غيرها، إذ اعتبر تحولا كبيرا في تاريخ الصراع ضد السلطات الاستعمارية، مما دفع فرنسا إلى الاعتراف صراحة: " بأن الحركة الجزائرية قد أصانت نصرا حاسما بانضمام " فرحات عباس " إلى صفوفها " إذ كانت فرنسا تشجعهم و تعدهم ليكونوا دعامة استقرارها بالجزائر و المحافظة على مصالحها

و ما عزز موقفه هذا هو انتفاضة الشمال القسنطيني في أوت 1955، حيث آمنت البرجوازية بأن فرنسا تناور و تراوغ لتعزل الجبهة عن باقي الأحزاب الوطنية و عن الشعب فقط[3]

---

[1] بلاح (بشير)، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1998)، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص11

[2] قاسم نايت بلقاسم(مولود)، المرجع السابق، ص 69.

[3] بودرهم (فاطمة)، المرجع السابق، ص18.

* مقاتلي التحرير : تنظيم عسكري تابع للحزب الشيوعي الجزائري تأسس في مارس 1956، تموقع في الشلف. قضى الجيش الفرنسي على معظم افراده و في جويلية 1956 تم ادماج من بقي منهم في جيش التحرير الوطني كنتيجة لمحادثات عبان و بن خدة مع حاج علي. ينظر شرفي عاشور ، المرجع السابق ، ص343.

III- موقف النخبة الاجتماعية (الحزب الشيوعي الجزائري)

اعتبر هدا الاتجاه انطلاق الثورة أعمالا مسلحة و تحفظ منها، كما اعترض على إدعاء جبهة التحرير الوطني التحدث باسم الأمة جمعاء و ذلك باسم تمثيله الطبقة العاملة، و أسس في مارس 1956 منظمة عسكرية خاصة به سميت " مقاتلي التحرير* " فشلت فتم دمج مقاتليها أو ما تبقى منهم في جيش التحرير الوطني في جويلية 1956 كأفراد و ليس كحزب[1].

VI- موقف المركزيين:

اعتبر المركزيون العمليات العسكرية في أول نوفمبر مغامرة و تنبؤوا بانتكاسة للحركة الوطنية، و تعرضوا للاعتقال، و بعد إطلاق سراحهم ابتداء من 15 ماي 1955، انظم اغلبهم إلى الجبهة منذ جويلية 1955 و التحق أكثرهم بالقاهرة أو تونس أو المغرب و لعبوا أدوارا بارزة في الكفاح و وصلوا إلى مواقع قيادية في الثورة[2].

V- موقف المصاليين:

أعطى المصاليون في ديسمبر 1954 تسمية جديدة لمنظمتهم فحلت: "الحركة الوطنية الجزائرية "(MNA) محل حركة انتصار الحريات الديمقراطية على عكس بقية التنظيمات التي اندمجت في جبهة التحرير الوطني و اختاروا الدخول في حرب داخلية ضدها بقيادة " أحمد بلونيس " وكانت تتمركز في الجنوب و وهران و الجزائر و القبائل، و قد انضمت إليه القاعدة النضالية لحركة الانتصار سابقا بفرنسا و حتى بالداخل، و لكن نشاط هذه الحركة كان مشتتا و ضعيفا فما لبث أن فقد قيمته[3].

المطلب الرابع: الالتحاقات و النتائج

[1] الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون تاريخ، ص81.

[2] بلاح (بشير)، المرجع السابق، ص12.

[3] بودرهم (فاطمة)، المرجع السابق، ص19.

I- الإلتحاقات:

كما أشرنا سابقا إلى مواقف التيارات الوطنية من اندلاع الثورة و تطوراتها ، فإنه لم تكد تمر سنة حتى التحقت تقريبا جميع الفئات الاجتماعية بجبهة التحرير الوطني علانية أو خفية، مباشرة أوغير مباشرة، فقد أدرك الجميع جدية العمل و ترجمته الميدانية في الكفاح العنيد للاحتلال الأجنبي رغم المخاطر الناجمة عن ذلك و بذلك تمكنت جبهة التحرير من تحقيق أهداف بيان الفاتح نوفمبر الداعي إلى التحاق جميع الجزائريين بجبهة التحرير بصفة فردية[1].

لعبت أحداث هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 دورا كبيرا في إبراز راديكالية نضال التحرير الوطني بقيادة جبهة و جيش التحرير انطلاقا من الخسائر المعتبرة و لاسيما على مستوى القيادة خلال العام 1955* رغم أنها لم تؤثر في سير الحركة**، ذلك أن مجيء عناصر جديدة *** كان أبرزها ديناميكية عبان رمضان الذي عزز هذه القيادة و أعطى النضال دفعا جديدا[2].

إذ قاد عملية الاستقطاب انطلاقا من العاصمة ابتداء من ربيع 1955، بعد أسر قائد المنطقة الرابعة في 16 مارس، و قد حدد عبان مهمة مساعديه في هذا الشأن في تعليمة بسيطة: " الاتصال بكل جزائري سواء كان مناضلا في تنظيم أو لم يسبق أن ناضل و يستطيع أن يساعد الجبهة بشخصيته أوماله أو فكره أو شجاعته، و وضع إصبعه في الدوامة ليتولى عبان أمره بعد ذلك "، و أصدر ابتداء من فاتح أفريل انطلاقا من العاصمة عدة مناشير حاول أن يهز بها النفوس و يخرج الطبقة السياسية و المثقفة

[1] عباس (محمد)، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص 147–148.

* شهد هذا العام استشهاد ديدوش مراد في 8 فيفري 1955، و 14 منه تم اعتقال مصطفى بن بولعيد، و في 16 من مارس تم اعتقال رابح بيطاط في الجزائر.

** إلا في الأوراس التي ستعرف أزمة قيادية طويلة (مشكلة الاستحلاف).

*** كبن يوسف بن خدة، سعد دحلب، الأمين دباغين و كل هؤلاء خرجوا من السجون على أمل تهدئة الوضع، و لكنهم التحقوا بالجبهة.

[2] الشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السلاح، المرجع السابق، ص 76.

خاصة من ذهولها و ترددها[1] ، انطلاقا من إيمانه أن إتحاد جميع الجزائريين وحده يمكن أن يضمن الانتصار على العدو.

و من هنا جاء توسيع الجبهة ليشمل جميع الاتجاهات، فبالإضافة إلى حزب الشعب– حركة انتصار الحريات الديمقراطية–أصبحت الجبهة تضم " حزب البيان " برئاسة فرحات عباس و جمعية العلماء برئاسة الشيخ الإبراهيمي، و كذلك الطرقيين و بعض الشخصيات المستقلة و أبعد الحزب الشيوعي من الجبهة لأنه رفض أن يحل نفسه، و إن تم قبول أعضائه في الجبهة بصفة فردية[2].

و لم يكن عبان رمضان يتحرج في مناشيره من الأساليب الاستفزازية كما فعل في جوان 1955 عندما وضع أنصار مصالي المناوئين للثورة و اللجنة المركزية في سلّة واحدة[3]، إضافة إلى استخدام العنف الثوري الذي اعتمدته الثورة ضد الوجود الاستعماري قد شمل أيضا كل المتعاونين معه و بذلك استعملت الثورة تكتيكا مزدوجا يجمع بين الردّع الوقائي و التجنيد الإقناعي الذي لا يخلو من الإلزام المعنوي و الضغط السيكولوجي، و لذلك لم يكن بالإمكان نشوء و ترعرع تيار محايد بين الثورة و الاستعمار الفرنسي[4].

يضاف إلى هذا أن الحرب الشعبية أو إشراك الجماهير في الصراع، أدّى إلى تعميم الثورة وبالتالي توسيع جبهة الصراع ضد العدو، و قد وقع القادة الفرنسيون في هذا الفخ فعمموا بدورهم القمع، وساعدوا بطريقة غير مباشرة على انحياز لا رجعة فيه للأغلبية الساحقة من الشعب إلى صف جبهة التحرير الوطني، لأن ذلك هو الخيار الوحيد المتبقي[5].

[1] عباس (محمد)، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص104.

[2] عباس (محمد)، رواد الوطنية ، المرجع السابق، ص105.

[3] عباس (محمد)، نصر بلا ثمن، المرجع نفسه، ص 105.

[4] ولد خليفة (محمد العربي)، الثورة الجزائرية معطيات و تحديات، المرجع السابق، ص125.

[5] المرجع نفسه، ص126.

لقد أثمرت جهود عبان و رفاقه، وحسب الحصيلة التي قدمها شخصيا في ربيع 1956 فقد أصبحت جبهة التحرير الوطني في منتصف مارس تضم[1]:

- قدماء حزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية– من مركزيين ومحايدين أو مبعدين.
- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بكامله.
- جمعية العلماء المسلمين بكاملها.
- إبعاد الحزب الشيوعي رغم قلتهم.
- مستقلون بدون سوابق نضالية في أي تنظيم.

مما سبق ينطبع لدينا مفهوما جديدا للنخبة الثورية التي أصبحت تضم عناصر الصفوة و القيادات السياسية و العسكرية و الكفاءات المثقفة طيلة حرب التحرير الوطني و أنها تتجاوز المجموعة القليلة التي أشرفت على تفجير الثورة التحريرية و قيادتها في المرحلة الأولى من مسيرتها و التي كانت في مجملها من صلب الجناح النشيط في حزب الشعب، كما أنها تجاوزت الانتماء إلى التيار الذي كان له الفضل في الشروع في العمل المسلح و هو التيار الاستقلالي الثوري، بعدما انفتحت جبهة التحرير الوطني على بقية النخب التي ارتبطت بحركة التحرير و بأهدافها[2].

II- النتائج:

شكل انضمام العلماء و المركزيين و البيانيين إلى الثورة تحولا تاريخيا في طبيعة حرب التحرير ومنعرجا حاسما في الأداء السياسي لجبهة التحرير الوطني، كثف انضمام الإصلاحيين واللبراليين والاجتماعيين و العناصر اللامنتمية سياسيا من الناحية الاجتماعية من ظاهرة التعدد في الأصول

[1] عباس (محمد)، نصر بلا ثمن، المرجع نفسه، ص 154.

[2] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص150.

الاجتماعية في صفوف هذه النخبة الثورية الجديدة و ساهم من الناحية الثقافية من رفع مستوى التكوين الثقافي في صفوف جبهة التحرير و جيش التحرير الوطنيين[1]. و هو ما يؤكده آخر، إذ يقول أن المعطيات المتوفرة حول النخب الجزائرية، أن ثقافة هذه الأخيرة في ارتفاع متزايد، و كذلك بالنسبة لسلم المهن و الأصول الاجتماعية، حيث عاشت الجزائر ثورة تحريرية في البداية عرفت فيها نخبا كانت تتسم بتنوع الانحدار الاجتماعي و عمومية التكوين[2].

لقد أدّت هذه التطورات السياسية إلى تغيير في حجم و تركيبة جبهة التحرير الوطني، فلم تعد منذ 1956 حكرا على مناضلي المنظمة الخاصة، ذوي التكوين العسكري، و المتشجعين للعمل الحربي على حساب أي عمل آخر، و هي السنة نفسها التي يؤكد الدكتور يحي بوعزيز أنها سنة تطور للجبهة حيث يقول: " ففي بداية 1956 تأكدت كلّ الأحزاب، و الهيئات السياسية التي كانت في موقف التردد بين التأييد و الوقوف منها على الحياد، بأن الثورة نبعت من تخطيط و وراءها رجال و أدمغة و أهداف واضحة تماما "[3]. فهي السنة الأهم في تاريخ الثورة الجزائرية، إذ توسعت الثورة، كما عقد بها مؤتمر الصومام لتنظيمها و تأسيس هياكل لها و وضع برنامج هام تسير وفقه. و رغم أن هذه الوحدة ضرورية بين التيارات المختلفة للحركة الوطنية لنصرة الفكرة الوطنية تحت لواء جبهة التحرير الوطني، فإن الصراعات بسبب اختلاف التوجهات السياسية لم تختف تماما لأنها عادت لتظهر خلال مؤتمر الجبهة الأول بوادي الصومام بتاريخ 20 أوت 1956[4].

[1] المرجع نفسه، ص151.

[2] الهرماسي (محمد عبد الباقي)، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 59-60.

[3] بوعزيز (يحي)، المرجع السابق، ص 312.

[4] بودرهم (فاطمة)، المرجع السابق، ص 20.

المبحث الثاني : مؤتمر الصومام وقراراته

المطلب الأول : ظروف انعقاده : معطيات جديدة

I-تقييم مسيرة الثورة بعد عامين :

لقد أحرزت ثورة التحرير الجزائرية خلال مرحلتها الأولى عدة انتصارات معتبرة بالرغم من أنها كانت تفتقد إلى هياكل تنظيمية و قيادة مركزية و كانت الثورة على وشك إطفاء شمعتها الثانية في ظل معطيات داخلية و مستجدات إقليمية و دولية بالغة الأهمية، لقد ترسخت فكرة الثورة عندما تحولت إلى واقع معاش في الجزائر، و عندما استطاعت أن تعلن عن مشروع و مطلب سياسي يتمثل في تحقيق الاستقلال عن طريق وضع حد لهيمنة كولونيالية تجاوزت القرن و ربع القرن من الزمن، لقد استطاعت الثورة أن تزج بالجماهير في أتون معركة السيادة لأول مرة بعد أقل من سنة عن اندلاعها، كان ذلك في الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955، حيث شهدت الجزائر أول استعراض شعبي تصدى في وجه الاستعمار الفرنسي في شكل التحام مع الثورة رغم جسامة التضحيات و خطورة المغامرة التي أقدم عليها الشهيد زيغود يوسف، لذلك الحصار على الثورة في عرينها الأول بالأوراس[1]، إذ تعتبر هجومات الشمال القسنطيني منعطفا تاريخيا هاما في مسيرة الثورة الخالدة، أين تميزت الأحداث بالشمولية و الاستمرارية جعل فرنسا و العالم يتأكد بأن ما يجري في الجزائر هو تصفية الاستعمار الغاضب، و بذلك صدقت مقولة أحد رموز الثورة و قادتها الأوائل العربي بن مهيدي: " ألقوا بالثورة إلى الشارع فسيحتضنها الشعب"[2]. ويعد ذلك تاريخا مفصليا بالنسبة للثورة لأنه رسم نقطة التحول في مواقف الشعب الجزائري تجاهها .

و في مقابل ما حققته الثورة من مكاسب سياسية و عسكرية خلال الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956، في نفس الفترة دفعت ثمنا باهضا تمثل في فقدان العديد من عناصر النخبة الذين

[1] ملاح (عمار) ، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954 ، دار الهدى ، الجزائر 2007 ، ص 108 .

[2] المرجع نفسه، ص 111 .

أشعلوا فتيلها في غرة نوفمبر، و هو الأمر الذي انعكس سلبيا على وتيرة العمل الثوري، وستبقى آثاره حتى فترات متأخرة من الثورة التحريرية الأمر الذي تسبب في الكثير من الخلافات و الصراعات[1] و هذا ما سنبينه في مباحث لاحقة.

II– التوازنات الجديدة :

و كما قلنا سابقا فإن توازنا جديدا قد حل محل هيمنة رجال جيش التحرير الوطني، و معطيات جديدة بدأت تتفاعل داخل الجبهة، فالنواة الأولى لأول نوفمبر تشكلت من قيادات الصف الثاني في التيار الاستقلالي، المتميزين بعدم احترافهم السياسي، و بصغر سنهم، و انتمائهم إلى الطبقات الفقيرة في المجتمع الجزائري، في حين اختلف الوضع بعد انضمام السياسيين المحترفين، و الأكثر تجربة في القيادة، منحدرين من طبقات أكثر رفاهية[2]. و عندما وصلت الثورة إلى هذه الدرجة كان لابد من أن تتلاقى قياداتها لترسم خطة عامة تتلاءم مع الوضعية الجديدة التي وصلت إليها و لتحقيق ذلك سعوا إلى تحضير اجتماع وطني يضمهم جميعا لدراسة أوضاع الثورة و تشريع ميثاق سياسي يحدد وسائل و أهداف الثورة و يعمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم و تسيير هذه الثورة.

استغل عبان رمضان هذه التطورات الجديدة، لتنظيم هذا المؤتمر الذي يهيكل الثورة و يخرجها من حالة " الفوضى الثورية " لبناء مؤسسات و تبني برنامج يوضح أهدافها و كان يراهن على المنضمين الجدد من أجل تفعيل هذا المؤتمر[3].

[1] حربي (محمد) ، جبهة التحريري الوطني ، السراب والواقع ، المرجع السابق ، ص 173 .

[2] الصيداوي (رياض)، "صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر" ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 1861 ، 21مارس 2007.

[3] معمري (خالفة) ، عبان رمضان ، ترجمة : زينب زخروف ، دار ثالة ، الجزائر ، 2007 ، ص 313 .

المطلب الثاني : النتائج والقرارات

I-مؤسسات الثورة :

لقد شكل مؤتمر الصومام 1956 في حقيقة الأمر و جوهره المرحلة التأسيسية لقيادة الثورة و لمؤسساتها البرلمانية و السياسية و العسكرية و الإدارية و المدنية[1]، فلقد أسفر هذا المؤتمر عن نتائج لها أهميتها على ضوء وضعية الثورة و تطور الأحداث لاحقا و من هذه النتائج:

- تأسيس قيادة مركزية للثورة مشكلة من هيئتين:

õ هيئة سيادة باسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية(CNRA)، تتكون من 17 عضوا دائما و17 عضوا إضافيا، يمثلون أهم التيارات السياسية المشاركة في جبهة التحرير ، فضلا عن ممثلي المنظمات العمالية و الطلابية التابعة.

õ هيئة تنفيذ باسم لجنة التنسيق و التنفيذ (CCE) ، تمثل القيادة العليا للثورة مكونة من خمسة أعضاء: ثلاثة من السياسيين * و اثنين من لجنة الستة التي أشرفت على اندلاع الثورة في الفاتح نوفمبر 1954[2] و أقام إدارة جزائرية و نظم جيش التحرير و حدد القاعدة السياسية لجبهة التحرير الوطني.

II- مضمون وثيقة الصومام :

حدد البرنامج في وثيقة الصومام – التي تعتبر المرجعية الإيديولوجية الثانية بعد بيان نوفمبر 1954 – الأساس الاجتماعي لحركة التحرير الوطني بتأكيدها على الدور الأساسي لطبقة الفلاحين، و دعوته الطبقة العاملة إلى التزام أكبر و أعمق، كما وجه اتهامات إلى الحزب الشيوعي الجزائري وضد الحركة الوطنية الجزائرية (التنظيم المصالي) و دعا الطائفة اليهودية إلى الالتحاق بالثورة والاندماج بالشعب

[1] Djiar (Hachemi), Le Congres de la Sommame , Grandeur et servitude d'un act Fondateur ,Editions ANEP ,Algérie , 2006 , P113.

[2] عباس (محمد)، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص 159-160

الجزائري في صراعه وطلب إلى الليبراليين و القوى التقدمية دعم جبهة التحرير في نضالها وعرف الأطر الناظمة لأي مفاوضات من أجل السلام كما حدد وسائل العمل و الدعاية[1].

المطلب الثالث : الجدل حول قرارات مؤتمر الصومام :

I- بروز شخصية عبان رمضان :

يظهر أن عبان رمضان استغل انضمام السياسيين ليحدث بهم توازنا مع قادة المناطق العسكرية و عقداء جيش التحرير الوطني، إذا كان السؤال منطقيا من هؤلاء حين يقولون: كيف للذي لم يطلق رصاصة واحدة، و لم يلتحق بالجبهة إلا بعد أن فرضت نفسها في الميدان أن يصبح قائدا بمجرد إعلانه الانضمام إليها؟[2] ، و بالنظر إلى أن قائد الولاية بحسب قرارات مؤتمر الصومام هو الممثل المركزي لسلطة الجبهة و يعاونه مساعدون في فروع العمل العسكري و العمل السياسي و الاستخبارات و الاتصالات (قيادة جماعية) و هذه القيادة تخضع إلى لجنة التنسيق و التنفيذ، التي بدورها تخضع لهيمنة السياسيين بقيادة عبان رمضان، لا غرابة أن يخضع الجانب العسكري (جيش التحرير الوطني) للقادة السياسيين[3].

إن المستفيد الأول من هذا المبدأ هو عبان رمضان و حلفاؤه السياسيين المدنيين، و أكبر المتضررين منه كانوا هم القادة العسكريون. و يرى الكثير من المؤرخين بأن الاحتجاج الشديد الذي قوبل به هذا المبدأ، لم يكن في الحقيقة نابعا من عدم أهليته كمبدأ تنظيمي في قيادة الثورة، و إنما كان بسبب ارتباطه ظاهريا عند الإعلان عنه بمرحلة كانت فيها عناصر جديدة لا تنتمي إلى النخبة الثورية المؤسسة لجبهة و جيش التحرير الوطني في المواقع المتقدمة، و هذا ما يعني أن الغموض الذي تمت إثارته حول هذا المبدأ كان نتيجة لربطه بالتنافس بين النخب الثورية حول القيادة[4].

---

[1] الشيخ (سليمان)، المرجع السابق، ص 78.

[2] الصيداوي (رياض) ، المرجع السابق.

[3] المرجع نفسه.

[4] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص 152 .

لقد تسبب مبدأ " أولوية السياسي على العسكري" في نشوب خلافات كبيرة بين السياسيين والعسكريين، انعكست نتائجه على الثورة في الداخل و الخارج، و قد ارتبط بصراعات الأفراد وصراعات الزمر*.

و برز هذا الخلاف كما أشرنا أثناء جلسات المؤتمر، انطلاقا من تركيبة " لجنة التنسيق و التنفيذ " التي كان أغلبية أعضائها من السياسيين، من خلال اعتراض وفد المنطقة الثانية على إدخال السياسيين بكثافة إلى جبهة التحرير الوطني، كما شعر بأن جماعة العاصمة كانت قد شكلت قيادة مسبقا، و لم يبق أمام وفد المنطقة سوى تزكيتها، حيث صرّح بن طوبال في هذا الشأن: " تحفظت على مبدأ أولوية السياسي على العسكري، لأننا لم نكن جيشا من المحترفين ، و كانت المهام السياسية و العسكرية متداخلة في بداية الثورة " (في الوقت الذي وافق وفد المنطقة الثانية على مبدأ أولوية الداخل على الخارج لاعتبارات عديدة) [1].

و في شأن الفكرة الثانية يقول: " يبدو أن سياسيي العاصمة الخمسة كوّنوا قيادة مسبقا، و جاؤوا بنا إلى هنا لكي نصادق عليها " [2]. ففي نظر وفد المنطقة الثانية أن عبان رمضان حسم الأمور قبل المؤتمر، و إنما جمعهم فقط لتزكية ما كان قد اتفق عليه من قبل.

و الظاهر أن تحفظات المنطقة الثانية قد سبقتها جملة من المواقف في بداية أشغال المؤتمر، زادت من تحفظها الانتقادات التي وجهها عبان رمضان حول " هجمات 20 أوت "و نلمس ذلك من قول " بن طوبال " كرد فعل على عبان ما معناه، أننا قمنا بالهجمات، و إذا تطلب الأمر فإننا سنعيدها، و ليس لدينا تقريرا لنقدمه لك لأنك ببساطة لم تكن قائدا لنا[3] ، بالإضافة إلى غياب وفد المنطقة الأولى الذي

- تشير كثير من شهادات القادة الأوائل إلى قراءتهم الإيجابية لقرارات مؤتمر الصومام التنظيمية، في حين يبدون انتقادا شديدا لارتقاء عناصر من النخب السياسية التقليدية في قيادة الثورة، و هو ما يعكس جوهر الخلاف حول القيادة بالنظر إلى الإقصاء الذي تعرض له هؤلاء على يد عبان و جماعته في أول هيئة تنفيذية للثورة.

[1] بن طوبال (عبد الله)، شهادة مسجلة بالصوت و الصورة، القرص المضغوط : تاريخ الجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين ، الجزائر 2002.

[2] المصدر نفسه.

[3] شهادة عمار (بن عودة)، المصر السابق، ص 12.

جعل " زيغود يوسف " يلح في السؤال حول سبب غياب وفدها و الوفد الخارجي، مؤكدا على أن هذا الغياب قد يبطل جدوى المؤتمر إذ قد ترفض نتائجه[1] .

لقد تبين مع مرور الوقت أن هذا القلق كان مبررا، إذ يذكر مصطفى هشماوي أنه إبان الخلافات في ولاية الأوراس، وصل الأمر ببعض المسؤولين أن يطرح سؤالا على الدوريات القادمة من الولاية الثالثة و الرابعة التي كانت في طريقها إلى تونس للتزود بالسلاح إن هم من جيش التحرير أو جبهة التحرير، فإن قالوا أنهم من الجبهة فإنهم يتعرضون إلى كثير من الصعوبات، بل وصل التطرف إلى حدّ توجيه التهم لأتباع الجبهة بأنهم خونة[2]. و يؤكد هذا الطرح علي كافي بقوله: " إن هذا المبدأ تسبب في شرخ كبير في صفوف الثورة، و هو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر *، فأصبح هناك من يقول: " أنا من جيش التحرير، و آخر يقول أنا من جبهة التحرير "[3].

و من ذلك أن الخلافات التي حدثت بعد استشهاد بن بولعيد في الأوراس قدمت مجموعة الولاية الثالثة بقيادة " عميروش " على أنها لجنة مبعوثة من لجنة التنسيق و التنفيذ لتقصي الحقائق و حل المشكل، طرح أمامها الوضع بصفة أخرى و هي معضلة الجبهة و الجيش، على أن الجبهة تريد إملاء إرادتها على الجيش و تدّجنه، و بذلك تشعب الوضع و وصل درجة التعفن حتى أصبح المجاهدون يلحقون بعشائرهم، و هذا ما ترك تلك الولاية تعاني من خلافات استمرت لمدة طويلة[4].

و من المفيد هنا أن نذكر بأن عميروش بدوره أبدى استياءه من تصرفات " عبان رمضان " إذ أخبر قائده كريم بلقاسم، بأن " عبان " يتصرف في المؤتمر كأنه السيد، و رغم تطمينات " كريم " لعميروش فإن

[1] عباس (محمد)، الولاية الثانية و مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص 7.

[2] هشماوي (مصطفى)، تحديات مؤتمر وادي الصومام، المرجع السابق، ص 27.

* رغم أن بيان 1 نوفمبر 1954 أولى اهتماما كبيرا للنضال السياسي و صور الثورة في شكل كفاح سياسي بوسائل عسكرية و هو وضع طبيعي ينسجم مع وضع تنظيم عسكري تحت إشراف قيادة سياسية مثل المنظمة الخاصة.

[3] كافي (علي)، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 – 1962) ، دار القصبة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1999 ، ص 104.

[4] هشماوي (مصطفى)، المرجع نفسه، ص 27

ذلك لم يمنع الأول من الشك في كون سياسيي العاصمة بصدد اخذ القيادة من العسكريين، و من ثمة بدأ التقارب يحصل بينه و بين بن طوبال[1] .

II– تحفظات وفد الخارج :

أما على الصعيد الخارجي فإن التحفظات حول قرارات المؤتمر قد تولاها أحمد بن بلة، ما أثر على العلاقة بين الداخل و الخارج من جهة، و بين قادة الداخل من جهة ثانية، بسبب هذا المبدأ المشهور " أولوية السياسي على العسكري " بحكم أنه أحد المتضررين من هذا المبدأ، لذا كان رده عنيفا، فشكك في شرعية مؤتمر الصومام و اعتبره غير ممثل من جهة و اتهم عبان بالهيمنة المطلقة على المؤتمر مستغلا انعدام الخبرة السياسية لدى العسكريين الحاضرين، و كذلك بسعيه إلى إحكام قبضته على الثورة الجزائرية من خلال إعطاء دور متفوق للسياسيين، و ما قبوله ببعض العسكريين داخل الجهازين القائدين إلا لتغطية نواياه في السيطرة، كما انتقده بشدة في محاولته التمييز بين العسكريين و السياسيين ، و هي القضايا التي زرعت بذور الشقاق و الصراع[2].

و من هنا تطور الصراع إلى خلافات داخل القيادة الثورية التي أصبحت منقسمة على نفسها إلى مجموعة "سياسية" تضم كل العناصر التي كانت تنتمي إلى النخبة السياسية التقليدية في الحركة الوطنية، و إلى مجموعة من القادة الثوريين الميدانيين الذين أصبحوا يتميزون بالصفة " العسكرية " التي اكتسبوها من الدور السابق الذي قاموا به في تفجير الثورة المسلحة و من المشاركة في القيادة الميدانية في الداخل و في مقدمتهم كريم بلقاسم و عميروش و بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف المتمسكين بالشرعية التاريخية، و الذين رأوا أولوية العمل العسكري على العمل السياسي، فضلا عن استنكارهم لعنجهية عبان رمضان في معاملة قادة الثورة و ازدرائه غير المثقفين منهم، و لأنه أراد أن يتزعم الثورة و هو ليس من التاريخيين الذين أطلقوا شرارتها الأولى[3].

---

[1] حميد (عبد القادر)، المرجع السابق، ص ص 102–103.

[2] الصيداوي (رياض)، صراعات النخب .. ، المرجع السابق، ص7.

[3] معمري (خالفة)، المرجع السابق ، ص 271.

III – مشكلات فهم وتفاهم :

يمكن أن نقول أن مبدأ " أولوية السياسي على العسكري " أدّى إلى انعكاسات خطيرة حين تمادى عبان رمضان في إعطاء مكانة لتعيين المركزيين السابقين في مواقع القيادة على حساب بعض القادة التاريخيين، و على حساب قدماء المنظمة الخاصة من أعضاء لجنة 22، لأن السواد الأعظم من هؤلاء أصبح يرى في أعقاب مؤتمر الصومام أن مقاليد الثورة أصبحت في أيد غير أمينة و بأنها كانت مهددة بالوقوع في شراك التوجهات " الإعتدالية و الإصلاحية " التي كانت تنحو نحو الحلول السياسية الانهزامية أمام الاستعمار، و هذا بحسب أحمد بن بلة[1].

كما يوضح الطاهر زبيري و هو عسكري حقيقة يتناساها الكثيرون، خصوصا أولئك الذين يريدون إبعاد جيش التحرير عن القضايا السياسية و الاكتفاء بمهامهم العسكرية في حين أن " ضباط جيش التحرير هم في الأصل مناضلون سياسيون في حزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأن ظروف حرب التحرير هي التي ألزمتهم ارتداء اللباس العسكري و حمل السلاح في وجه الجيش الاستعماري، و رغم بقاء الكثير منهم مرتديا نفس اللباس العسكري بعد استرجاع الاستقلال إلا أنهم ظلوا يعتبرون أنفسهم مناضلين سياسيين مكلفين بمهام عسكرية"[2].

كما يمكن أن نقول إن التفسير الذي أعطي لمبدأ " أولوية السياسي على العسكري " كان تفسيرا خاطئا، نظرا للملابسات التي كانت قائمة آنذاك، إذ أنه من المفروض أن تكون العبارة " أولوية القرار السياسي على القرار العسكري " الذي فهم عند الكثيرين أنها تعني" أولوية السياسيين على العسكريين[3] " حيث تغذى هذا الفهم من كدر العلاقات التي كانت قائمة قبيل انطلاق الثورة، و الواقع الانطباعي فيه محاولة للنحو بالثورة نحو نفس الاتجاه الذي سرى في تونس و المغرب، و ذلك بجعل الطبقة السياسية تتنكر للمقاومة المسلحة.

---

[1] الذيب (فتحي) ، عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1984 ، ص 234 .

[2] عميمور (محي الدين) ، " قراءة في مذكرات الطاهر الزبيري "، جريدة صوت الأحرار عدد 420، الأحد 04 ديسمبر 2011 ، ص11.

[3] لونيسي (رابح)، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000 ، ص 55.

و اختصارا و تحصيلا فإن ملابسات و ظروفا تسببت في جعل مبدأ صالح يفهم خاطئا و مشوها نظرا للظروف المحيطة السائدة وقتذاك، و الخلافات الرائجة قبل الثورة بين مصالي الحاج و اللجنة المركزية من جهة و بين مناضلي المنظمة الخاصة و اللجنة المركزية من جهة أخرى، فضلا عن التهم التي كانت تلاحق كل من تردد في السير صوب الكفاح المسلح الذي أفرز مناخا استمر لفترة طويلة يعبئ أفكارا مسبقة و يرفد شكوكا و يسقي ظنونا في التوجه الصحيح نحو الثورة المسلحة. كما يقول المناضل عبد الحميد مهري.[1]

المبحث الثالث : إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية

نص مؤتمر الصومام على تأسيس سلطة تشريعية ممثلة في " المجلس الوطني للثورة الجزائرية"،الذي كان يرسم و يوجه السياسة العامة و الخارجية لجبهة التحرير الوطني ويحدد خطة عملها و توزيع جميع سلطات اتخاذ القرارات و المراقبة على أجهزتها[2]. كما اعتبر هذا المجلس المؤتمن الأساسي على السيادة الوطنية و حارسها و استمرارية الحرب، و له صلاحية التشريع والمراقبة على أجهزة الثورة[3].

المطلب الأول : تشكيلة أول مجلس وطني للثورة الجزائرية

I- البحث عن الوحدة :

إن الظروف الصعبة للثورة لم تكن تسمح قطعا باختيار ممثلين عن الشعب بطريقة التصويت العام، بيد أن شرعية تمثيل رجال الثورة قد تأكدت داخل هذا المجلس الوطني، فكانت تشكيلة هذا الأخير تجسيدا لتمثيل كافة القوى الوطنية الثورية، العسكرية و السياسية و الشعبية وذلك على أوسع نطاق ممكن. وقد قرر مؤتمر الصومام أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة أربعة و ثلاثون عضوا بين دائم و

[1] مهري (عبد الحميد)، المرجع السابق، ص ص 12-13 .

[2] المرجع نفسه و الصفحة نفسها .

[3] بجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية و القانون (1960-1961)، ترجمة: الخش علي، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، 2005، ص128 .

إضافي، مع الإشارة إلى أن هذا المؤتمر لم يقصد إلى أي معنى سياسي حين ميز بين الأصيل و الإضافي و أفضل دليل على ذلك هو أنه عيّن أحد الأعضاء الإضافيون في المجلس التشريعي، عضوا في السلطة التنفيذية و هو حال السيد سعد دحلب، و على أية حال فإن هذا التمييز قد زال في السنة الموالية التي انعقد فيها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة[1]. و الملاحظ على تشكيلة المجلس أنها ضمت مختلف تيارات الحركة الوطنية، فإضافة إلى العناصر الثورية التي أشرفت على تفجير الثورة، ضمت القائمة عناصر اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وعناصر الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و شخصيات مستقلة أخرى، فكان هذا المجلس أصدق تعبير عن الإرادة الشعبية في الجزائر، ولكنه في ذات الوقت جمع عناصر من آفاق ومشارب مختلفة .

كما شكل التمثيل الواسع بمختلف الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية في تلك الفترة تعبير قوّي عن تجاوز المرحلة الأولى للثورة، و التي اقتصر فيها الاعتماد على العناصر الثورية، ذلك أن تلك الإستراتيجية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن يحقق الانتصار على الاستعمار الفرنسي الذي وظف كلّ إمكانياته الذاتية و المدعمة من الحلف الأطلسي للقضاء على الثورة .

و بالتالي يمكن المحاجاة على حضور مختلف الفئات الاجتماعية في صفوف قيادة الثورة مقارنة عما كانت عليه في بداياتها أين كانت متركزة على مجموعة التاريخيين فلم تعد الإنشاءات الاجتماعية من ناحية معايير الإنشاء الأسري أو من ناحية الأصول المهنية قائمة في شكل عينات فردية، و إنما أصبحت تعبّر عن حضور عريض لفئات و شرائح مهنية كثيرة و متنوعة كالأطباء والمحامين والتجار و الطلبة و العمال و الحرفيين في صفوف النخبة الثورية.

و تعد تشكيلات المجلس الوطني للثورة الجزائرية نماذج لذلك. معبرة عن التنوع الكبير في الانتماءات داخل هذه النخبة الثورية، و هذا بفعل الانفتاح على مختلف شرائح المجتمع بعد سنتين من انطلاقة الثورة التحريرية، و هذا التنوع بدوره انعكس على ارتفاع المستوى الثقافي في صفوفها، حتى طغى عليها حضور

[1] المصدر نفسه، ص126.

العناصر التي تنتمي إلى المستويات الوسطى و البسيطة (الفلاحين، التجار والأجراء) لأن تلك العناصر كانت تمثل السواد الأعظم من المجتمع من ناحية، و لأنها كانت من الناحية التاريخية القاعدة النضالية للتيار الاستقلالي[1].

II – طريقة تعيين الأعضاء :

أما عن طريقة تعيين الأعضاء داخل المجلس الوطني للثورة فعلى ما يبدو لم يكن هناك مقاييس معينة لتعيينهم ، فهذه الطريقة كانت تختلف من مجلس لآخر، و في كل الأحوال فإنها كانت تحاول أن تجمع ما أمكن من المسؤولين و من الشخصيات البارزة، و لعل هناك قواعد بدأت تظهر بعد تشكيل الولايات و تمركزت هياكلها فأصبحت أكثر تمثيلا للثورة المستمرة. و هناك ظاهرة أخرى و هي أن الإقصاء بعد التعيين لم يكن يتم إلا قليلا، و ذلك كتعويض الشهداء يتم بصفة عادية داخل هذا الإطار[2]. و فيما يلي التشكيلة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:

III – الأعضاء الدائمون والإضافيون :

1 – الدائمون :

- **من** حزب الشعب ، حركة انتصار الحريات الديمقراطية :

Õ قادة أول نوفمبر: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط.

Õ قادة الولايات: زيغود يوسف، عمر أوعمران.

Õ الوفد الخارجي: آيت أحمد حسين، أحمد بن بلة، محمد خيضر.

[1] Teguia (Mohamed), L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988, PP 125-126.

[2] إحدادن (زهير)، " المجلس الوطني للثورة: مهامه و صلاحيته "، مجلة أول نوفمبر، العدد 173، نوفمبر 2009 ص54.

- المركزيين: بن يوسف بن خدة، أمحمد يزيد.
- المناضلين البارزين: محمد الأمين دباغين*، عبان رمضان**، عيسات إيدير***

- من حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : فرحات عباس (الذي كان رئيسا للحزب) .
- من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: أحمد توفيق المدني (أمينا عاما للجمعية).

2- الإضافيون[2]:

- -من حزب الشعب، حركة انتصار الحريات الديمقراطية :
- المركزيون: سعد دحلب، صالح الوانشي، عبد المالك تمام (مسؤول صحيفة المجاهد)، عبد الحميد مهري، الطيب الثعالبي.
- من نواب قادة الولايات: لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمدي السعيد، علي ملاح، نائب مصطفى بن بولعيد و سليمان دهيليس.

- **من** حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: أحمد فرانسيس.
- من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: إبراهيم مزهودي.
- من المنظمات: الإتحاد العام للعمال الجزائريين : نائب عيسات إيدير.
- إتحاد الطلبة الجزائريين: محمد بن يحي و نائبه.
- شخصيات مستقلة: محمد بجاوي.

---

* دباغين محمد الأمين كان الأمين العام السابق لحزب الشعب- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية-.

** عبان رمضان: رئيس ولاية سابق في حزب الشعب- حركة الانتصار.

*** عيسات إيدير: أمين عام إتحاد العمال الجزائريين.

[2] عباس (محمد)، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص ص 375-376.

والملاحظة الثانية التي يمكن إدراجها هنا هو أنه من الطبيعي جدا أن تتكون غالبية أعضاء أول مجلس وطني للثورة من مفجريها الذين فرضوا تواجدهم المكثف داخل هذا المجلس، لأنه من غير المعقول أن تسلم المجموعة التي باشرت الإعداد للثورة و تحمل مسؤولية اندلاعها و الصمود بها إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام مقاليد تسيير الثورة إلى من التحقوا بها بعد رغبة أو رهبة، و منبع هذا الخوف أن تؤول قيادة الكفاح المسلح إلى من كانوا في وقت قريب لا يؤمنون إلا بالحلول السياسية السلمية البعيدة عن العنف الثوري و هو اللغة التي كان يمكن لفرنسا فهمها[1]. والملاحظ أيضا أن الحساسيات بين الثوريين الأوائل وبين السياسيين الذين التحقوا فيما بعد كانت تظهر في كل مناسبة يحتد فيها الخلاف بين الطرفين .

المطلب الثاني : القانون الأساسي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية

بعد تعيين تشكيلة المجلس الوطني للثورة وقعت محاولة لوضع بعض القواعد العامة – ممثلة في القانون الأساسي – لتلك الهيئة القيادية، و كانت تلك القواعد توجد في أغلب التنظيمات و تتمثل في ما يلي:

I- الصلاحيات[2] :

نصّ القانون الأساسي على أن المجلس الوطني للثورة يعتبر الهيئة العليا في التنظيم، ويقوم بإدارة الثورة سياسيا و عسكريا و اجتماعيا. و هو – كما قلنا سابقا – المؤتمن على السيادة و حارسها طالما استمرت الثورة المسلحة[3]، فله سلطات و اختصاصات واسعة و شاملة و قيادية عليا في نفس الوقت بحسب ما أسندت إليه بحكم النصوص التأسيسية و القانونية للثورة، و من أهم هذه الاختصاصات نجد:

- يضطلع المجلس بوظيفتي التشريع و مراقبة الهيئة التنفيذية إلى أن تتحرر أرض الوطن.

---

[1] االزبيري (محمد العربي)، وآخرون، المرجع السابق، ص55.

[2] بجاوي (محمد)،المصدر نفسه، ص ص128-129.

[3] المرجع السابق، ص128.

* تعني هنا أكثرية أقوى تمثيلا في قضية موضوع وقف النار، الذي لا يتقرر إلا بمشايعة أربعة أخماس الأعضاء عوض الثلثين.

- يعين الحكومة و يمنحها ثقته و ينصبها بأغلبية الثلثين من أعضائه الحاضرين و يرسم سياسة الحكومة التي ينبغي عليها أن تقدم عرضا لأعمالها في كل دورة.

- تمثل الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد، فهو يصادق بأغلبية الثلثين من الحاضرين على الاتفاقيات و المعاهدات التي تبرمها الحكومة مع الدول و المنظمات الدولية، و فتح المفاوضات مع العدو.

- إقرار الحرب و السلم، الشيء الذي يعني بوضوح أنه الوحيد الذي يمكنه الموافقة على اتفاق وقف النار بأغلبية أعضائه الحاضرين و الموكلين*.

هذه هي أهم سلطات و اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية باعتباره مؤسسة برلمانية قيادية عليا للثورة. و إن التمعن فيها و تحليلها و مقارنتها بالسلطات و البرلمانيات الديمقراطية المعاصرة و في ظل الظروف العادية يسهل الخروج بنتيجة هامة و هي أن المجلس الوطني للثورة كان حقا- في جانب النصوص على الأقل – المؤسسة البرلمانية التأسيسية التي جسدت حقيقة مبادئ وأهداف الثورة بحكم المؤسسة الديمقراطية البرلمانية القائدة لها، و هو دليل القوة التنظيمية للثورة ولاسيما في ظل تلك الظروف الصعبة.

II- دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

نص القانون الأساسي على أن المجلس الوطني للثورة يجتمع في دورة عادية مرة في السنة، بدعوة من مكتبه، و يدعى إلى دورات استثنائية بناء على طلب ثلثي أعضائه أو على طلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1] و في حالة وجود مانع يعتبره المجلس شرعيا يستطيع كل عضو أن ينيب عنه من يشاء من زملائه لتمثيله، و هذه الوكالة شخصية مؤقتة و قابلة للعزل ، و هذا الوضع الذي يستمد قوته من الدستور أملاه الظرف الحالي الذي لم يكن يتيح دائما لكل مسؤول في الداخل و خاصة المجاهدون

[1] بجاوي (محمد)، المصدر نفسه، ص127.

في الداخل، أن يصلوا إلى مكان انعقاد المجلس، بيد أن الوضع المذكور كان يسمح للمتخلف بأن يضمن تمثيله بشكل كاف[1].

المطلب الثالث : الجوانب التنظيمية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:

نص القانون الأساسي أن المجلس الوطني و هو الجمعية صاحبة السيادة، يقرر نظامه الخاص الذي يضبط أعماله و نظام التصويت، و الوكالة و إجراءات الانضباط و التأديب، و قد مر بنا أن أعضاء المجلس الذين كان يصعب عليهم الحضور، يمكنهم توكيل أحد زملائهم لتمثيلهم، هذا و فيما خلا الحالات السابقة و التي تتطلب أكثرية معينة فإن مقررات المجلس الوطني للثورة كانت تتخذ بالإجماع من حيث المبدأ[2]. ولكن طرحت قضية التصويت بالوكالة إشكالية كبرى في مؤتمر طرابلس 1962 .

I – مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

تعالج المواد 19 إلى 21 بالبحث مكتب المجلس الوطني للثورة، المؤلف من ثلاثة أعضاء، و الذي تعينه الجمعية العامة لفترة عدم الانعقاد و تجدده عند كل دورة. كما أن المكتب هو الذي يدعوا المجلس للانعقاد سواء في دورته العادية أو الاستثنائية و ذلك بناء على طلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أو طلب ثلثي أعضاء المجلس.

يعطي المكتب رأيه في كل قضية تعرض عليه، إذا طلبت إليه الحكومة ذلك حسب الأصول، و لكن رأي المكتب غير ملزم للمجلس الوطني، كما يستطيع المكتب إذ رأى مجديا أن يشعر الحكومة بكل وضع خاص و ذلك بسائر المقترحات المفيدة.[3]

[1] المصدر نفسه، ص128.

[2] المصدر نفسه، ص129.

[3] المصدر نفسه، ص 130.

II – القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية [1] :

تعالج المواد من 23 إلى 37 القوانين الداخلية للمجلس كمايلي :

المادة23 : إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن المؤتمر الوطني و المسئول أمامه بعد الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر .

المادة 24 : تركيب المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعدد أعضائه وطرق تعيينهم كل ذلك من اختصاص المؤتمر الوطني .

المادة 25 : إن المجلس الوطني للثورة يصوت على نظامه الداخلي ويحدد شروط عمله .

- يطبق قرارات المؤتمر .
- يناقش ويصوت على ميزانية جبهة التحرير الوطني .
- يعين على التساوي من داخله لجان التأديب والمراقبة المدارية والمالية وأي لجنة أخرى للتحقيق.
- المادة 26 : يحدد المجلس الوطني للثورة كل أشكال عمله وطرق تصويته والتصويت السري في كل المسائل المتعلقة بالأشخاص .

المادة 27 : كل عضو في المجلس الوطني للثورة له الحق في عرض أي اقتراح أو أي تقرير يتبع اختصاصه على المجلس وإبلاغ كل الأعضاء بالأمر المعروض هو أمر إجباري .

المادة 28 : إن المجلس الوطني للثورة الحالي للثورة هو الهيئة العليا للثورة حتى انعقاد المؤتمر ويجب أن يعمل ثلثاه على الأقل داخل الوطن .

المادة 29 : المجلس الوطني للثورة له الحق إذا لزم الأمر في توسيع عدد أعضائه أو إتمامهم بوافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين .

[1] بجاوي (محمد) ، المصدر السابق ص 136 .

المادة 30: إن الأشياء المشتراة أو المكتسبة أثناء الثورة قد سلمت حاليا للدولة الجزائرية التي تسهر عليها و المجلس الوطني للثورة هو وحده الذي له صلاحية اتخاذ أي قرار بشأنها و التصرف فيها في انتظار انعقاد المؤتمر الوطني .

المادة 31 : مشاركة كل الأعضاء في المناقشات داخل المجلس الوطني للثورة ، مطلوبة و الامتناع عن التصويت غير المقبول .

المادة32: في حالة حدوث مانع مبرر و مقبول من المجلس الوطني للثورة ، يستطيع كل عضو أن يوكل أحد زملائه بواسطة توكيل شخص مكتوب.

المادة33 : المجلس الوطني للثورة له الحق في استدعاء أي مناضل أو مسؤولاً و خبير لسماع أقواله إذا كانت من شأنها أن تثير مناقشاته .

المادة 34 : لا يمكن المجلس الوطني للثورة أن يتخلى عن سلطاته القانونية مهما كانت الظروف إلا لصالح المؤتمر الوطني .

المادة 35 : يعين المجلس الوطني للثورة مكتبا مكونا من ثلاثة أعضاء فيما بين دورية ، وهذا المكتب قابل للتجديد في كل دورة .

المادة 36 : هذا المكتب مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو في دورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضاء المجلس .

المادة 37 : يحدد النظام العام للتأديب الذي أصدرته اللجنة التي أنشأها المجلس الوطني للثورة الأخطاء و العقوبات و طريقة الحكم عليها .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أو البرلمان الجزائري يصوت على نصوص منها المقررات و منها المراسيم، فالمقررات هي نصوص ذات صبغة سياسية، و هي توضح بصرف النظر عن كل شكلية حقوقية السياسة العامة التي يجب على الحكومة إتباعها، و أما المراسيم فهي على النقيض من ذلك نصوص صيغت بالأشكال الحقوقية و المجلس حين أبى لها اسم القوانين، إنما أراد أن يذكر بصفته

كبرلمان مؤقت و بالتالي رفض أن يعطي مراسيمه نفسها صفة الوقتية، و هذه المراسيم على نوعين تشريعية و أخرى أساسية أو دستورية.[1]

المبحث الرابع : الصراعات داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية

المطلب الأول : أسباب الصراع

I – التعامل السجالي مع الواقع : الفعل ورد الفعل

تجدر الإشارة إلى أن أغلب الهيئات السياسية و العسكرية و التشريعات و المبادئ التنظيمية التي جاءت بها عبقرية القيادة الثورية لم تكن محصلة لرزنامة عمل تم تسطيرها بصورة قبلية سابقة لمرحلة الانطلاقة، و إنما جاءت كردود فعل سريعة واعية في مواجهة تحديات السياسة الاستعمارية، و كاستجابة للظروف التي كشفت عن الحاجات الملحة التي كان يتطلبها استمرار النشاط الثوري بمختلف أوجهه[2] .

مع العلم أن هذا لا يعني أن ذلك التطور كان ثمرة لاجتماع القادة و تجردهم المطلق، بل إنه كاد لا يخلو من **صراعات النخب** حول قيادة الثورة في مختلف مراحلها و مختلف مستويات تلك القيادة، لأن تجاذب عناصر المجموعات المختلفة هي التي تحكمت في طبيعة أدائها خلال حرب التحرير؛ منذ صعود نخب تيارات الحركة الوطنية التقليدية و التي انتهت بصفوف الثورة ابتداء من عام 1955 إلى مواقع القيادة العليا للثورة منعطفا في تطور العلاقة الصدامية بين القادة الذين كانوا ينتمون إلى النخبة الثورية المؤسسة لجبهة التحرير الوطني و التي كان جزء منها يشرف على قيادة جيش التحرير الوطني بصورة كاملة في بداية الحرب، و بين مجموعات المركزيين و البيانيين و العلماء والشيوعيين الذين سمح لهم تبوأ

[1] بجاوي (محمد)، المصدر السابق، ص137.

[2] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص 157 .

عبان رمضان قيادة منطقة العاصمة بالحصول على فرصة الالتحاق بركب الثورة و بتحقيق ارتقاء سريع في المناصب السياسية في عضوية الهيئتين التشريعية و التنفيذية اللتين أقرتهما أرضية مؤتمر الصومام[1].

يعتبر الصراع أمرا طبيعيا في الحياة السياسية لأي مجتمع، و ينطبق هذا على حالة مواجهة أمة ما لعدو خارجي، مثل ما هو الأمر لكل من جبهة و جيش التحرير الوطنيين في مواجهتهما الاستعمار الفرنسي ما بين 1954– 1962، و فهم هذه الصراعات كفيل بفهم الحركة الفكرية و السياسية و العسكرية داخل الثورة، فهي تعبير عن ديناميكيتها[2]، و من هنا سنحاول التطرق لمختلف الصراعات بين النخب الوطنية من خلال إبرازها في أعلى هيئة قيادية للثورة و هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و قبل أن نتطرق إليها يجدر بنا تصنيف هذه الصراعات داخل الثورة التحريرية و علاقة المجلس الوطني للثورة بها.

II–غموض النصوص التنظيمية:

يعد الغموض في المبادئ التنظيمية و في القوانين الداخلية للثورة أحد العوامل الأساسية التي أدّت في نهاية حرب التحرير إلى انهيار الهيئات السياسية العليا و على رأسها المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3] ، لأن تلك المبادئ و القوانين لم تكن على درجة من الوضوح و الدقة تسمح بالحيلولة دون تأويلها و توظيفها في اتجاهات مختلفة، خلال الأزمات الداخلية الكثيرة التي تسبب فيها صراع المجموعات المتعاقبة على رأس قيادة الثورة[4].

ويتبادر إلى ذهن الباحث كلما أشرنا إلى الصراعات داخل الثورة الجزائرية بسبب غموض هذه المبادئ التنظيمية إلى قضيتين هما: الصراع بين العسكري و السياسي من جهة، و الصراع بين الداخل و الخارج

[1] المرجع السابق، ص163 .

[2] لونيسي (رابح)، المرجع السابق، ص 39 .

[3] Teguia (Mohamed), OP Cit , P135.

[4] لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954 – 1962)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 42 .

من جهة أخرى[1] و هي مبدآن ترجع جذورهما إلى قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على أولوية الداخل على الخارج و أولوية السياسي على العسكري كما أسلفنا سابقا في نتائج المؤتمر. يضاف إلى هذين المبدأين مبدأ القيادة الجماعية باعتباره من أبرز المبادئ التنظيمية التي تم اعتمادها من النخبة الثورية التي أسست جبهة التحرير الوطني كحل استراتيجي لحسم الصراع حول القيادة للحيلولة دون طغيان الطموح الفردي، و لكن هذا المبدأ لم يتمكن من تحصين القيادة الثورية من ظهور قيادة متعددة الأجنحة اتخذت خلال فترة حرب التحرير شكل عصب ملتفة حول القادة البارزين[2] و هو ما شكل عاملا آخر للخلاف على غرا المبدأين الآخرين .

1- إشكالية مبدأ "أولوية الداخل على الخارج" :

لقد ترك مؤتمر الصومام كما هو معلوم نتائج إيجابية على للثورة الجزائرية، كما أفرز نتائج أخرى سلبية، منها تأثير المبدأين المشهورين " أولوية الداخل على الخارج " و " أولوية السياسي على العسكري " كما أشرنا إليهما سابقا، و سنبدأ حديثنا عن المبدأ الأول من خلال طرح مفهومه حسب سليمان الشيخ الذي يرى على أن هذا المبدأ يشتمل على معنيين : فهو أولا أولوية المعركة الداخلية على العمل الدبلوماسي، و يهدف من جهة ثانية إلى إبعاد حركة التحرير الوطني على أن تقاد من الخارج، من قبل أناس مقطرعين عن مسرح العمل الأساسي، و يضع لهذه الصورة أساسا لخضوع المسؤولين في الخارج للمسؤولين الذين يقودون المعركة في الداخل، و نتج عن هذا المبدأ بروز بذور النزاع داخل جبهة التحرير الوطني، إذ أن غياب ممثلي الوفد الخارجي للجبهة عن المؤتمر لن ينسى و لن يعفى عنه من قبل هؤلاء الأخيرين[3].

[1] لونيسي (ابراهيم)، المرجع نفسه، ص 39 .

[2] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص177 .

[3] الشيخ (سليمان)، المرجع السابق، ص 78.

لقد ظل مشكل القيادة ما بين الداخل و الخارج حجر الزاوية الذي أثار الكثير من الصراعات و بدّد قوى الثورة التحريرية[1] ، و تعود أصول هذه القضية أو الفكرة إلى محمد بوضياف الذي كان قد تبناها قبل انفجار الثورة، كما تبنى فكرة تحرير منطقة محرمة تكون مقرا لإنشاء نواة لحكومة مؤقتة في الداخل[2] ، كما يشير محمد عباس إلى ذلك على لسان محمد بوضياف في اتفاق لجنة الستة على مبدأين أساسيين هما : اللامركزية و أولوية الداخل على الخارج، أي أن القرارات الهامة ينبغي أن تصدر عن المجاهدين بالداخل[3].

و في نفس الاتجاه تذهب الرسالة التي بعث بها إلى الوفد الخارجي بتاريخ 29 أكتوبر 1954 من سويسرا، يذكرهم بـ" إن أولئك لهم مواقف ثابتة من هذا الجانب و لا يقبلون أي وصاية و هذا السبب هو الذي يجب أن يكون رافقا لكم لتلتزموا بموقف مطابق للموقف الذي تم تحديده لتفادي سوء الفهم الذي قد يكون خطيرا على مستقبل العمل[4]. و هو الطرح نفسه الذي أبداه كل من مصطفى بن عودة، بن طوبال و زيغود يوسف[5].

و كان هدفه من هذا المبدأ هو الاحتياط للقيادة في الداخل من إمكانية سيطرة الوفد الخارجي عليها لأن الأخير قد يكون يتوفر على الأسباب التي تضمن له تغطية إعلامية كافية لأن يجعل منه قيادة لهذه الثورة[6].

---

[1] الزبيري (محمد العربي) و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة الثورة التحريرية (1954 – 1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص259.

[2] عباس (محمد)، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص66.

[3] عباس (محمد)، اغتيال حلم...أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2001، ص ص 58–59.

[4] بلحسين (مبروك)، المرجع السابق، ص81.

[5] عباس (محمد)، ثوار عظماء، المرجع انفسه، ص91.

[6] زروال (محمد)، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية (الولاية الأولى نموذجا)، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007، ص33.

جاء بعد ذلك عبان رمضان و كرّس هذا المبدأ الذي يراعي فيه إسناد المسؤولية المباشرة للثورة لمن يعيشون في الداخل ضمن قرارات مؤتمر الصومام[1].

لقد كان عبّان رمضان يسعى بمختلف الوسائل لتفعيل مبدأ " أولوية الداخل على حساب الخارج " و بالضبط على حساب الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، فالعناصر التي تواجه نظام الاحتلال داخل البلاد في نظرة أحق بقيادة الثورة سواء كانت في موعد أول نوفمبر أو التحقت بعده مهما كانت أهمية العناصر العاملة بالخارج و دورها في التحضير للثورة و إعلانها[2]: و هذا ما أكده و برره سعد دحلب عندما كتب يقول: " في الحقيقة بتأكيدنا على هذه المبادئ، لم نقم إلا بإعادة تأكيد الحقيقة الملموسة ... فمهما كانت القرارات في إيجاد أو آخر الحرب أو السلم، فالقرار لا يمكنه أن يطبق أو يرفض إلا في الداخل و من طرف الداخل"[3].

1- 1 - مهمة الوفد الخارجي :

إن مهمة الوفد الخارجي حسبهم هي فقط في إيصال مطالب الثورة إلى الخارج و شرحها للرأي العام العالمي، و البحث عن التدعيم المادي و المعنوي للثورة، و يتضح ذلك من عملية تقسيم المهام عليهم على النحو التالي:

- محمد خيضر مكلف بالشؤون السياسية.
- حسين آيت أحمد مكلف بالشؤون الدبلوماسية.
- احمد بن بلة مكلف بالمالية و التسليح.

و ما يؤكد هذا الطرح هو الرسالة التي بعثها إليهم بتاريخ 4 نوفمبر 1955 حيث يقول لهم: " إن بن بلة ليس ممثلا جيش و جبهة التحرير الوطني في القاهرة، أو أي أحد آخر، لا بوضياف و لا آيت أحمد،

[1] المرجع نفسه، ص33.

[2] عباس (محمد)، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص152.

[3] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص31.

أو خيضر، أو يزيد أو لحول، إنكم وطنيون مهاجرون في المشرق و كلفتهم جبهة التحرير الوطني بعمل في الخارج، هذا كلّ شيء، و عندما تتخذ قرارات هامة تقرر مستقبل البلاد ستكون لكم الفرصة لقول كلمتكم، لكي نرجوكم لا تتقمصوا من الآن أدوار الوزراء و الشعراء و القادة الكبار"[1].

و ربما هذا ما دفع بمؤتمر الصومام إلى ترسيخ هذا المبدأ و ترسيمه، أي " أولوية الداخل على الخارج"، و يمكن إضافة سبب آخر، يتمثل في ما جاء في التقرير الذي عرضه العربي بن مهيدي على المؤتمرين عن المهمة التي قام بها إلى القاهرة في بداية سنة 1956، حيث جاء فيه إنه لا يمكن الاعتماد على مصر في الحصول على السلاح، لأن موقفها من الثورة الجزائرية يخضع بقسط وافر إلى نشاطها الدبلوماسي، و كذا و هو الأهم بسبب الإنقسام السائد في داخل الوفد الخارجي، بفعل قيام كل واحد منهم بالبحث عن الزعامة لنفسه"[2].

كان أول احتجاج معلن لبن بلة و خيضر على عبان رمضان في أفريل 1956، عندما انتفضا على إرسال الدكتور الأمين دباغين لتولي قيادة الوفد الخارجي في القاهرة، و لم يستطع هذا الأخير السيطرة على الوضع هناك و استمر الوفد منقسما إلى جناحين إلى ما بعد حادثة القرصنة الشهيرة في أكتوبر 1956، كما اصطدم عبان رمضان ببوضياف عندما بدأ بحسم الوضع هناك حتى عام 1956، لأن أنصار بوضياف، و على رأسهم مراد طربوش الذي عينه بوضياف نفسه في نهاية عام 1955 على رأس المكتب الفدرالي في فرنسا رأوا أن إرسال عبان رمضان لصالح الوانشي لتولي قيادة فدرالية فرنسا كان بهدف إخضاعها و إضعاف النفوذ الذي كان يتمتع به بوضياف باعتباره كان صاحب المبادرة بوضع اللمسات التنظيمية الأولى لها بعد انطلاقة الثورة، ثم جاء تعيين كل من بني خدة و دحلب في صفوف لجنة التنسيق و التنفيذ بين القيادة التنفيذية للثورة مع بن بلة و أنصاره[3]. و سوف تعود إلى هذه العلاقة بعد أن تبين أن " مبدأ أولوية الداخل على الخارج قد تسبب للثورة في مشكلات عديدة .

1 – 2 – المشكلات التي نشأت عن مبدأ أولوية الداخل على الخارج :

[1] بلحسين (مبروك)، المصدر السابق، ص ص 114–115.

[2] لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص49.

[3] خيثر (عبد النور)، االمرجع السابق، ص164 .

أ – على الصعيد الخارجي :

لقد استفادت القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر في بناء خط موريس من هذا المبدأ، و بيان ذلك هو أن الجنرال " فانوكسام " (Vanuxem) قد استنتج من خلال قراءاته لنتائج مؤتمر الصومام أن قيادة الثورة تتكون من شقين، شق يعيش في الداخل و شق يعيش في الخارج (و هو الوفد الخارجي)، لذلك أراد أن يفصل بين هاتين القيادتين، ففكر في إنشاء خط موريس الذي وافقت عليه الحكومة الفرنسية بعد ذلك[1].

ما نتج عن هذا الخط من صعوبات تمثلت أساسا في عزل الداخل عن الخارج و ما ترتب عن ذلك من ظروف غير ملائمة للثورة بسبب النقص الفادح في السلاح و الذخيرة الذي عرفته الثورة بعد إقامة هذا الخط، و من هنا بدأت المعركة الأخرى بين الداخل و الخارج و أصبح أكثر حدة بعد اشتداد الخناق على الولايات مع تطبيق السلطات الاستعمارية لسياسة التطويق الحدودي، الأمر الذي صعب من مهمة الولايات في الحصول على الأسلحة و التموين أو ربط العلاقات مع قيادة الثورة بالخارج، مما جعل الكثير من قادة الولايات يتذمرون من تدني الأوضاع بالداخل، وهو ما أدى بالداخل إلى اتهام الخارج بالتقاعس عن مد الداخل بالإمكانيات الحربية لمواصلة القتال[2].

ب – على الصعيد الداخلي :

انطلاقا من هذه الصعوبات، اجتمع قادة الولايات في الداخل و قرروا تكوين قيادة عسكرية موحدة في الداخل فسرتها الحكومة المؤقتة على أنها عمل انفصالي عن القيادة في الخارج، و لكن هذا الاجتماع تغيبت عن حضوره الولايتان الخامسة و الثانية، و بذلك لم يقدر لنتائجه أن ترى النور، و لو حدث العكس، لربما سيتمخض عن تعقيدات أشد لا يمكن التكهن بنتائجه، والدليل هو موقف الولاية الرابعة، عندما دخل بعض أعضائها في مفاوضات مع قصر الإيليزي *[3].

---

[1] زروال (محمد)، المرجع السابق، ص 34.

[2] الزبيري (محمد العربي) و آخرون، المرجع السابق، ص259.

* اتصال قادة الولاية الرابعة بالجنرال ديغول في 1960/06/10 و التي ترأسها النقيب أحمد بن شريف .

يضاف إلى هذا تأثير مبدأ أولوية أو أسبقية الداخل على الخارج " بشكل واضح في العلاقة بين الداخل و الخارج و بين الولايات التاريخية الأخرى نظرا لارتباط ذلك لصراع على الزعامة أو القيادة، إذ تأكد القادة المتواجدون في الخارج بما في ذلك من خرجوا بعد مؤتمر الصومام من امتلاكهم لقواعد خلفية في الداخل، إما بحكم ولاء القيادة التي جاءت بعدهم في ولاياتهم الأصلية مثل " عبد الله بن طوبال " و " عبد الحفيظ بوصوف " قائدا الولايتين الثانية و الخامسة على التوالي[1]، أو بحكم تواجد عناصر موالية لهم في بعض المناطق على غرار ما كان في المنطقة الأولى بين " أحمد بن بلة " و على " محساس" الذي أدّى في النهاية إلى تفكك قيادة الولاية الأولى حيث عانت هذه الأخيرة من هذا الخلاف، لأنها أصبحت بحكم موقفها الجغرافي، محل ضغط من الطرفين[2] ، و خاصة أن وفد المنطقة الأولى لم يتمكن من الوصول إلى المؤتمر إلا بعد انقضاء أشغاله.

ظل هذا النقص التمثيلي نقطة ارتكاز المناوئين لقرارات المؤتمر من الداخل * و الخارج، أين وجد جماعة الخارج و على رأسهم أحمد بن بلة في هذا الجو الفرصة الملائمة لتحريض هؤلاء على عدم قبول قرارات مؤتمر الصومام، حيث كلف أحمد محساس بالقيام بنوع من المعارضة لهذه القرارات و تنسيق جهود المعارضة في تونس.

و في هذا الشأن كتب حميد عبد القادر: "وحينما تعرف بن بلة على أرضية الصومام أبدى موقفا معاديا للمؤتمر و لشخص عبان رمضان، فحرك ذراعه الأيمن أحمد محساس للتشويش على عبان و المؤتمر انطلاقا من تونس، ثم الولاية الأولى فتسبب في حدوث عدد من التصفيات التي طالت الكثير من قادة الثورة بالولاية الأولى بعد رفضهم الامتثال لقيادة الثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام"[3].

---

[3] بورقعة (لخضر)، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000 ، ص 67 .

[1] حربي (محمد)، حياة تحد و صمود، مذكرات سياسية (1954–1962)، ترجمة : بوباكير (عبد العزيز) و قسايسية (علي)، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 290.

[2] ملاح (عمار)، المصدر السابق، ص 147 .

* كحال قادة المنطقة الأولى، و منهم " محمد العموري" و " أحمد نواورة " الذين ذهبوا إلى حد الارتياب في نية أعضاء اللجنة التي حضرت مؤتمر الصومام و على رأسهم عبان رمضان بشبهة إقصائهم لثقل وزنهم.

[3] حميد (عبد القادر)، المرجع السابق، ص 115.

كما أدى إلى تعمق الخلافات بين الداخل و الخارج، خاصة بعد أن استطاع أحمد محساس من كسب ولاء " القاعدة الشرقية " بعد انفصالها عن الولاية الثانية، تكونت في صفوفها ميولات مناهضة لمؤتمر الصومام خصوصا لدى قائدها عمارة بوقلاز، بعد أن رفض المؤتمر الاعتراف بها كولاية مستقلة و منح قائدها رتبة عقيد حسب " إيف كوريار"[1]. و بغرض تجاوز هذا الخلاف بين جماعة الجزائر العاصمة، و هم أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ و على رأسهم عبان رمضان، و جماعة القاهرة و على رأسهم بن بلة، اقترح محمد خيضر تكوين لجنة لقيادة الثورة ، متكونة من اثنا عشرة قائدا، ست من الوفد الخارجي و ست آخرين من وفد الداخل، لكن عبان رفض الاقتراح بحجة التمسك بمبدأ أولوية الداخل على الخارج، ثم اقترح الوفد الخارجي فكرة إنشاء حكومة مؤقتة في القاهرة، لكن عبان ردّ بالرفض قائلا: " في حالة ما إذا قررنا إنشاء حكومة مؤقتة، فإن ذلك سيتم في الداخل"[2].

لقد وصلت هذه الصراعات حدّ استعمال العنف، فقد هدد عبان رمضان بوصفه منسق لجنة التنسيق و التنفيذ بإرسال 4000 مجاهد إلى تونس لمعاقبة و تصفية كل من يرفض قرارات مؤتمر الصومام بحسب آيت أحمد، و تعمقت الخلافات و الصراعات بين عبان و بن بلة و كادت تعصف بالثورة لولا اختطاف سلاح الطيران الفرنسي للطائرة المغربية، التي كانت تقل أعضاء الوفد الخارجي، مما جعل العقيد عمار بن عودة يصرح بعد عقود بأن فرنسا قد قدمت خدمة جليلة للثورة بإلقائها القبض على هؤلاء الزعماء[3].

ج – صراع بين قائدين :

لقد كشفت هذه الجولة عن أول صدام معلن بين قائدين بارزيين في الثورة الجزائرية، كان الأول منهما ينتمي إلى التاريخيين التسعة الذين يعود الفضل إليهم في المبادرة بتحضير و تفجير الثورة وكان الثاني ينتمي إلى الوجوه الصاعدة في قيادة جبهة التحرير الوطني، التي قامت بسدّ الفراغ ومعالجة

[1] Couriere (Yves), la guerre d' Algérie , T3,le temps des léopards, Editions Rahma, Alger,P94.

[2] حميد (عبد القادر)، المرجع نفسه، ص29.

[3] لونيسي (رابح)، المرجع السابق، ص ص17–18.

النقائص التي طرأت على النشاط الثوري بعد أشهر قليلة و عصبية، بحكم حيويته التي كانت تجمع بين الفكر النظري و العمل الميداني[1].

لقد انطلق ذلك الصدام بين عبان و بن بلة من الانتقادات الشديدة التي كان يوجهها عبان لأداء عناصر الوفد الخارجي في ميدان الدعم اللوجيستيكي، ثم تطور إلى تباين شديد بين قيادة الداخل وقادة الخارج في تحديد أولويات النشاط الثوري، الذي تطور إلى محاولة عبان احتواء الوفد الخارجي في القاهرة تحت إشراف القيادة الثورية المركزية الناشئة في الجزائر العاصمة عن طريق بن بلة لذلك التعيين الذي اعتبره تجاوزا للصلاحيات من قبل عبان رمضان[2] ، و ما لبث أن اتخذ منعطفا خطيرا بعد انعقاد مؤتمر الصومام خاصة في غياب الوفد الخارجي عنه، لأنه تحول إلى مواقف علنية رافضة لقرارات ذلك المؤتمر من طرف بن بلة خاصة و مواقف صارمة لتنفيذ تلك القرارات من طرف عبان رمضان، انتهى بهما إلى تشكل تحالفين يقف كل منهما في مواجهة الآخر[3].

د – تقييم لمبدأ "أولوية الداخل على الخارج" :

مهما يكن فإن أسلم وجه لتقييم آداء النخبة الثورية في مؤتمر الصومام، يقتضي الابتعاد عن صراع الأشخاص الذي تم اتخاذه كقاعدة عند أبرز المؤرخين انطلاقا من مجاراة كتابات العسكريين والمؤرخين الفرنسيين في اختزال تجربة الثورة الجزائرية في حلقات متواصلة من الصراعات الشخصية

[1] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص 374.

[2] المرجع نفسه، ص321 .

[3] ، المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

الدموية، لأن ذلك الصراع كثيرا ما يحجب الرؤية الواضحة للبصمات الكبيرة التي تميزت بها جمود عدد من أبرز قادة الثورة التحريرية[1].

و على رأي عبد الحميد مهري إن مبدأ " أسبقية الداخل على الخارج " يحتاج إلى نقاش أكثر عمقا مقارنة بمبدأ " أولوية السياسي على العسكري "، ذلك أن الظروف الجغرافية، و إستراتيجية الثورة التي نشأت على أسلوب معاد للتسيير المركزي جعلت من الصعوبة بمكان انبعاث قيادة في الداخل تستطيع الاتصال و التنسيق بين مختلف القطاعات مع تأكيده مرة أخرى على أن هذا المبدأ كان أجدر بالنقاش الثري من قرينه الآخر[2]. و الحقيقة يبدو أنه كان هناك تكامل بين الداخل و الخارج، فقد كان هذا الأخير يتكلم باسم الثورة في الداخل، و يعبر عن نشاطها العسكري، و عن تضحيات الشعب و القمع و الاضطهاد الذي كان يتعرض له، كما كان الداخل مشجعا لأنه كان يشعر أن له قيادة شرعية تمثلت في الخارج، لا تنفك تبلّغ صوته إلى المحافل الدولية، فهي بذلك صوت مسموع بفضل تمثيلها الذي اعتمدته في الخارج، و لكن ما هو واقعي أن إشكالية الداخل و الخارج تحولت إلى عقدة حقيقية لدى قادة الثورة، و سيستمر وجود هذه العقدة إلى غاية أزمة صيف 1962.[3]

2- إشكالية مبدأ "أولوية السياسي على العسكري" :

وبعد أن ألقينا نظرة عامة على مبدأ " أولوية الداخل على الخارج " و ما أدّى إليه هذا المبدأ من نتائج وخيمة على الثورة سواء كان ذلك داخليا على مستوى بعض الولايات التاريخية، أو خارجيا، فسنتطرق الآن إلى الحديث عن المبدأ الثاني الذي هو " أولوية السياسي على العسكري ". يظهر من المرجع أن عبان رمضان هو الذي تبنى هذه الفكرة من خلال التنصيص عليها في مؤتمر الصومام، وربما يوحي من

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص ص103-104.

[2] مهري (عبد الحميد)، قراءة تحليلية في سطور من سفر الثورة التحريرية، المصدر السابق، ص ص12-13 .

[3] لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص52.

بعض مستشاريه * الذين أسند إليهم العضوية في لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى[1] إدراكا منا أن عبان رمضان حاول تنفيذ هذا المبدأ حتى تتم له هيمنة السياسي على الجناح العسكري داخل الجبهة[2].

2 – 1 – جذور الصراع بين السياسيين والعسكريين :

يرجع البعض جذور الصراع بين العسكريين و السياسيين إلى فترة أبعد من مؤتمر الصومام و حتى أبعد من 1954 بسنوات، و ذلك عندما عجز السياسيون في القضاء على النظام الإستعماري وانشغالهم بالصراع حول مقاعد مختلف المجال في الإنتخابات التي كانت الإدارة الإستعمارية قبل سنة 1954، ثم تزايد عداء العسكريين للسياسيين بعد تخلي سياسي " الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية " عن أعضاء " المنظمة الخاصة " الشبه عسكرية بعد إكتشافها عام 1950، ثم نجاح هذه الأخيرة ليس فقط في إشعال فتيل الثورة المسلحة، بل أيضا إنقاذ الحركة الإستقلالية من الإنفجار بفعل الصراع بين المصاليين و المركزيين، لذا أدّت هذه العوامل إلى إحتقار العسكريين للسياسيين وعدم الثقة فيهم[3] .

2 – 2 – صعوبة الفصل بين السياسي والعسكري في بداية الثورة :

يذهب عدد من المؤرخين إلى أن السبب في ذلك يعود إلى الغموض بفعل التداخل الشديد الذي ظهر بين القيادتين السياسية و العسكرية في مرحلة الإنطلاقة، و الذي وصل آنذاك في الداخل إلى درجة التماهي المطلق بين جبهة التحرير الوطني و ذراعها العسكري، كما يشير إلى ذلك " محمد تقية " إلى أن جبهة التحرير الوطني كانت تعلن نفسها بأنها التنظيم السياسي القائد للثورة، و بأن جيش التحرير كان ذراعها العسكري، لكن ميدانيا كان التداخل مطلقا بينهما، على الأقل في المرحلة الأولى، لأن قادة المناطق كانوا يمثلون الجبهة و الجيش معا[4] و هو ما يؤكده المجاهد أحمد محساس عند تطرقه إلى هذا

---

[1] زروال (محمد) ، المرجع السابق، ص41.

* المراد هنا سعد دحلب و بن يوسف بن خدة، إذ يروي زروال محمد انه سأل بن خدة حول هذا المبدأ إن كان هو و سعد من أشارا على عبان بذلك فاكتفى بالصمت .

[2] الصيداوي (رياض)، صراعات النخب.. ، المرجع السابق، ص 9.

[3] لونيسي (رابح)، المرجع السابق، ص52 .

[4] Teguia (Mohamed), OP- Cit, P135.

المبدأ، حيث يقول " و مما جاء في المؤتمر كذلك أسبقية السياسي على العسكري، و هو ما نعتبره تراجعا عن الفكر الثوري السائد قبل هذه الفترة، إذ كنا نخوض الكفاح دون مسميات، فأي مسؤول كان سياسيا فهو عسكري في نفس الوقت، و فيما يتعلق بهذا المبدأ فقد كانت تجربتنا داخل " المنظمة الخاصة " فرضت علينا عدم التفريق بينهما " [1].

مما لا شك فيه أن هذا المبدأ أيضا أثار جدلا و نقاشا حادا خلال طرحه في مؤتمر الصومام الذي عمل على تكريسه كمبدأ أساسي في عمل الثورة[2] ، و هذا ما يستنتج من شهادة مصطفى بن عودة الذي يقول :" بأننا تحفظنا عليه لأننا لم نكن جيشا من المحترفين، و كانت المهام السياسية و العسكرية متداخلة في بداية الثورة".[3] و الطرح نفسه ذهب إليه كريم بلقاسم ، لما عرف عنه أنه كان يحمل فكرة سيئة عن السياسيين القدماء، و لا يستبعد أنه كان يراها تعنيه هو بالذات[4].

إذا لم يكن الفصل بين السياسي والعسكري واضحا قبل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، فالمقاتلون (المجاهدون) المنتسبون إلى جيش التحرير الوطني كانوا في نفس الوقت أعضاء في جبهة التحرير الوطني، و كان لغياب أجهزة تنظيمية تؤطر الثورة، و يحدد المهمات لكل فئة، دور في هذا التشابك و الغموض الذي أدّى كما قلنا سابقا إلى تأصيل الصراع بين الطرفين و تطوره خلال الثورة التحريرية، حيث شهدت محاولة هيمنة السياسي أولا، ثم مقاومة العسكري و انتصاره، مما مهد لاحقا لهيمنته المطلقة على الجبهة[5] ، و هو ما سنعرفه في الصفحات الموالية .

2 – 3 – تقييم لمبدأ "أولوية السياسي على العسكري" :

[1] محساس (احمد)، مؤتمر" الصومام غير شرعي و قراراته ضد بيان أول نوفمبر"، جريدة صوت الأحرار العدد .....، يوم الأحد 10 أوت....

[2] لونيسي (ابراهيم)، المرجع السابق، ص 52.

[3] شهادة عمار بن عودة في يومية الشعب عدد 6976، الجزائر، 24 مارس 1986، ص 12 .

[4] هشماوي (مصطفى)، جذور نوفمبر، المرجع السابق، ص 119.

[5] الصيداوي (رياض)، صراعات النخب.. ، المرجع السابق، ص 8.

يورد مصطفى هشماوي تحت هذا المبدأ أي تقديم " السياسي على العسكري "، إذا كان القصد منه جعل أولوية القيادة لجبهة التحرير و جيش التحرير ما هو إلا جناحها العسكري فهي فكرة مقبولة – إذا كانت النوايا حسنة – لكن كان الوقت غير مناسب لطرحها، لأن الثورة كانت لا تزال تعاني، و أن فشل الحركة السياسية لا يزال ماثلا للأذهان، كما أن مفجري الثورة من أعضاء المنظمة السرية، و هم يعتبرون أنفسهم عسكريين، و ميلاد جبهة التحرير كان من صلب جيش التحرير، كما أن الجبهة من المستحيل عليها العيش خارج حماية جيش التحرير، لكون شبكات الجبهة قد خلقها جيش التحرير لخدمة الكفاح المسلح، و لما جاء عبان رمضان باقتراحه الذي اعتمد في مؤتمر الصومام، فإنه بذلك أراد أن يغير الوضع بين عشية و ضحاها و هذا ما أدّى إلى مقاومة عنيفة لهذا المبدأ[1].

و فعلا فإنه في ظروف مثل تلك و في وسط كان فيه قادة الكفاح تجمعوا من فئات مختلفة من المجتمع متفاوتين في المستوى الثقافي و التعليمي و السياسي، يصعب على أي واحد تصنيفهم إلى أصناف دون أن تكون هناك مقاييس واضحة، تفصل بين السياسي و العسكري[2] ، حتى و إن أعلن القتال باسم جبهة التحرير الوطني فإن اسمها كان مغمورا و كانت سمعتها بالخارج لامعة أكثر منها بالداخل لأسباب موضوعية و في أوساط المقاتلين (المجاهدين) بالخصوص، حيث طغى اسم جيش التحرير الوطني عليها عند كل فئات الشعب، و كان الذي يتمتع بالإحترام و التقدير و يتصدر المكانة الاجتماعية الأولى هو جندي جيش التحرير المشهور بالمجاهد، و يأتي مناضل جبهة التحرير الوطني في الدرجة الثانية، و هو مسخر لخدمة المجاهد و توفير حاجياته[3].

إضافة إلى هذا كان غالبا ما بتعرض مناضل جبهة التحرير الوطني إلى التأنيب و الإذلال عندما يوصف بالتقصير فيما طلب منه، و ربما يرجع ذلك إلى أسباب نفسية مردها إلى فشل الأحزاب السياسية السابقة، و إلى الإعلام السياسي الذي لم يأخذ الوقت الكافي ليصل إلى الجميع، حيث أن أغلبهم لم

[1] هشماوي (مصطفى)، تحديات مؤتمر وادي الصومام، المرجع السابق، ص 27.

[2] هشماوي (مصطفى)، جذور أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 93.

[3] المرجع نفسه، ص 106.

يسمعوا بجبهة التحرير الوطني قبل أول نوفمبر، و إن كانوا يسمعون بجيش التحرير و شاهدوا أعماله في الميدان[1].

2 – 4 – تبرير المؤيدين للمبدأ :

يبرر أنصار عبان رمضان إقرارهم لهذا المبدأ بأنهم لم يقوموا إلا بإعادة تأكيد الحقيقة الملموسة و هي أن المشكلة الجزائرية مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، و على ضوء الأهداف السياسية من الثورة، و مما يثبت ذلك أن رئيس الولاية كان سياسيا عسكريا، و من هنا فلم يكن أبدا لهذا النزاع الوهمي أن يوجد[2]. و الفكرة نفسها يقرها سليمان الشيخ حين يقول: " إن المبدأ القاضي بأولوية السياسي على العسكري يبرز الصفة السياسية أصلا للعنف، و بحكم ذلك فإنها تكرس خضوع الرؤساء العسكريين للمسؤولين السياسيين، و تعلن منذئذ عن التطور الذي يبدأ اعتبارا من مؤتمر الصومام باتجاه تقسيم العمل بين " الساسة " و " العسكريين "، على الرغم أن الساسة كانوا منذ أول نوفمبر 1954 عسكريين أيضا"[3].

يرى البعض أن هؤلاء السياسيين لم يحسنوا اختيار الصيغة التي عبروا بها عن هذا المبدأ، فقد جاء تعبيرهم هذا موحيا بأن هناك عسكريين منفذين و سياسيين مسؤولين عنهم، و هم من رفضوا بالأمس القريب أن تسند إليهم قيادة الثورة كما رأينا بالنسبة للأمين دباغين حين عرض عليه الأمر، و لذلك هل يقبل العسكريون أن يكونوا تحت قياد سياسية كانت قد تخلت عنهم، في وقت هم في أمس الحاجة إليها؟[4]

2 – 5 – تفسير المعارضين للمبدأ :

[1] المرجع نفسه، ص 107.

[2] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص31.

[3] الشيخ (سليمان)، المرجع السابق، ص78.

[4] زروال (محمد)، المرجع السابق، ص ص41–42.

من جهة أخرى تم تفسير " أولوية السياسي على العسكري " من طرف قادة المعاقل و بعض أعضاء الوفد الخارجي بأنها كانت تهدف إلى تكريس و تبرير صعود عناصر من " النخبة المتأخرة "، التي لم يكن لها أي إسهام في انطلاقة المشروع الثوري إلى قيادة الهيئة التنفيذية الجديدة للثورة عند نهاية عام 1956[1]، مثل ما ذهب إليه علي كافي، الذي يرى بأن الذين سعوا إلى تكريس هذا المبدأ كان هدفهم الأول و الأخير هو القضاء على الثوريين الحقيقيين و في طليعتهم جيش التحرير، و بأن عناصر هذا التيار استعملت غطاء الوحدة الوطنية لاستقطاب ساسة محترفين من مختلف التيارات و بالتالي العودة تدريجيا إلى الكفاح السياسي[2].

سرعان ما انتقل الجدل و الخلاف حول هذا المبدأ إلى الصدام و المواجهة بين " لجنة التنسيق والتنفيذ " الأولى و جبهة عريضة من الرافضين للاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام، و ظهر جليا أن الالتباس حول هذا المبدأ كان شديدا بالنسبة لمعارضيه الذين حاولوا تشخيص مفهوم " السياسي " بربطه مباشرة بعبان رمضان و رفاقه " قدماء المركزيين[3] " .

وفي الحقيقة إن إطلالة بسيطة على تشكيلة " لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى " و التي تعتبر الجهاز القائد للثورة، يمكننا استنتاج بيسر، أن أول جهاز قائد للجبهة تمت الهيمنة النسبية عليه من قبل العنصر السياسي ممثلا في الثلاثي عبان رمضان، بن خدة بن يوسف، سعد دحلب، كما رأينا وهم من غير مؤسسي الجبهة، إذ التحقوا بها في سنة 1955، و بالتالي لم يتولوا ترسيخ نضال الجبهة في بداياته القاسية، كما أن ماضيهم باستثناء عبان المناضل السابق في المنظمة الخاصة، لم يحفل بالدعوة الفورية للكفاح المسلح، و ذلك في مقابل العربي بن مهيدي و كريم بلقاسم كلاهما مسؤولان عسكريان وسياسيان من مؤسسي جبهة التحرير الوطني[4].

3 – إشكالية مبدأ القيادة الجماعية :

[1] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص 422 .

[2] كافي (علي)، المصدر السابق، ص 98 .

[3] خيثر (عبد النور)، المرجع نفسه، ص 416 .

[4] الصيداوي (رياض)،صراعات النخب.. ، المرجع السابق، ص 5.

إن بداية الثورة لم تكن تمثل آفاقا واعدة لأي طموح شخصي نحو السلطة بالنسبة للنخبة الثورية، بل و يمكن الجزم بأن الرهان على الشهادة عند مفجريها كان أقرب بالنسبة إليهم من الأمل في نيل مواقع القيادة بعد نصر لم تكن آفاقه وشيكة نتيجة للمخاطر التي كانت تحدق بهم من كل جانب، نظرا إلى أن الثورة كانت في حقيقتها جولة صراع ضارية و طويلة في مواجهة مستعمر غاشم[1]. بل كانت في نظر البعض مغامرة غير محسوبة النتائج .

وفي المقابل فإنه لا يمكن الزعم بأن الزهد في الزعامة و القيادة كان ميزة دائمة و عامة عند جميع القادة، لأن المراحل الأخيرة من الحرب التحريرية شكلت مناخا ملائما لظهور رهانات سياسية لمجموعات مختلفة بين صفوف قيادة الثورة بشقيها السياسي و العسكري خاصة مع إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في خريف عام 1958، ثم تأكدت ملامحه عندما شرعت قيادة الثورة في التفاوض مع فرنسا في منتصف عام 1960، و هذا ما أدى إلى استنفار هذه المجموعات من قادة الثورة الذين تحولوا من التركيز على المواجهة المسلحة مع الاستعمار إلى البحث عن وسائل لتثبيت مواقفهم و تدعيمها على رأس الهيئات السياسية و العسكرية للدولة الوطنية المستقلة[2]. وهذا هو المفهوم شرحناه في الفصول السابقة حول النخبة التي كانت تسعى إلى مواقع النفوذ والقوة .

كان المبدأ العام في القيادة هي القيادة الجماعية[3]، و يمكن للباحث أن يستشف ذلك إذا استحضر ما صاحب ولادة الثورة الجزائرية من حرص كبير من جهة الرواد الأوائل لإقرار الممارسة الجماعية في القيادة و العمل، و ما كان يتهدد ذلك من أحداث و ترتيبات كانت تفتح باب القيادة على مصراعيه أمام الطموحات الفردية، وهذا ما بينه بجلاء محمد بوضياف عندما أوضح بأن إنشاء" اللجنة الثورية للوحدة و العمل (CRUA) " كان استجابة لهذا الهدف، الذي يرجى فيه وضع حد لمفهوم القائد " التاريخي " ولذلك كان اجتماع الستة التاريخيين بهدف إعداد الأرضية لتفجير الثورة على امتداد التراب الوطني وبشكل منظم

[1] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص 422 .

[2] المرجع نفسه، ص416 .

[3] هشماوي (مصطفى)، تحديات مؤتمر وادي الصومام، المرجع السابق، ص24.

و جماعي[1]. فالقرارات يجب أن تتخذ جماعيا، وهنا تدان عبادة الشخصية التي كانت سببا في إخفاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية العائد إلى حد كبير إلى سلطة مصالي الأوتوقراطية. وعلى ذلك يرفض أن يبرز داخل المجموعة القيادية أي زعيم، فالثورة الجزائرية لا يمكنها أن تعرف لا " زعيما " و لا محاربا أعلى "، و ستظل حتى الاستقلال في قيادة جماعية يتكافأ أعضاؤها و يعدل بعضهم بعضا، و يسهر كل منهم على أن لا تبرز بينهم شخصية عالية [2].

لقد تم تصوير هذا المبدأ على أنه قطيعة مع تجربة الزعامة الفردية التي عرفتها الحركة الوطنية وبالضبط داخل التيار الاستقلالي، و لكن هذا المبدأ في الحقيقة لم يكن سوى آلية مؤقتة لتأجيل الحسم في تحديد ملامح و طبيعة القيادة فيما بعد[3]. بل إن هذا المبدأ ذاته يعبر عن تخوف لدى قادة الثورة من بروز الطموحات الشخصية والصراع على الزعامة .

المطلب الثاني : الإشكاليات الإيديولوجية

هل ثورة نوفمبر التحريرية لم تكن تملك أي برنامج إيديولوجي ؟ و لم تكن سوى انتفاضة مسلحة، أو بصيغة أخرى، هل كان هم مؤسسي جبهة التحرير و مفجري الثورة هو التفجير فقط، دون التفكير في مختلف الجوانب الأخرى؟

I – مع بداية الثورة :

يرى البعض أنه لم يكن هناك وجود لبرنامج إيديولوجي في الجبهة إلى غاية مؤتمر الصومام ويضيف آخرون بالقول : " أن الأمر تطلب انتظار عشية الاستقلال من أجل أن تضع الجبهة أول نص نظري في

[1] بوضياف (محمد)، المصدر السابق، ص 22 .

[2] الشيخ (سليمان)، المرجع السابق، ص 79 .

[3] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص 318 .

تاريخها و هو برنامج طرابلس"[1] و بحسب إبراهيم لونيسي فإن الإجابة بنعم على هذه التساؤلات سيكون مجحفا في حق بيان أول نوفمبر 1954، لأن ذلك سيفرغه من بعض أبعاده الأساسية، و خاصة البعد الإسلامي و الاجتماعي و الديمقراطي[2] فالبيان نفسه هو برنامج سياسي وإيديولوجية واضحة المعالم، أساسها تحقيق الاستقلال، و" إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية"[3]، و هذا عنوان كبير يحتوي في مضمونه على خصائص ومبادئ متميزة حول النظرة المستقبلية للدولة الجزائرية بعد تجسيد الهدف الأول وهو تحقيق الاستقلال، إن البيان حمل في طياته مشروع مجتمع هو نفسه الذي وضعه نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية على اعتبار أن هؤلاء الذين فجروا الثورة كلهم ينتمون إلى هذا الحزب.[4]

ويذهب يحيى بوعزيز، في نفس الاتجاه، إذ ركّز على أن مفجري الثورة ثاروا ضد جمود الأحزاب السياسية عموما وحركة انتصار الحريات الديمقراطية خصوصا، و ليس ضد مشروعها السياسي المتمثل في " إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ديمقراطية " و هذه الديمقراطية تكون سياسية واقتصادية مبنية على أساس العدالة الاجتماعية و الرخاء الاقتصادي.[5] و هي الأفكار التي ستتبناها جبهة التحرير فيما بعد. لكن لا يجب أن يفهم من هذا أن القيادة الأولى للثورة كانت تستوي بين العمل العسكري والتفكير في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بل كان تركيزها اكبر على تجنيد كل الطاقات من أجل العمل العسكري، و هي الطريقة التي أدت إلى تفضيل الجوانب التقنية المتعلقة بتثبيت و ترسيخ الثورة المسلحة، على حساب الجوانب السياسية، و بالتالي تفضيل بناء الجهاز العسكري على بناء الحزب أو بناء الجهاز السياسي[6].

---

[1] بن خرف الله(الطاهر) ، المرجع السابق، ص87.

[2] لونيسي (إبراهيم)، " ظهور جبهة التحرير الوطني و تطوراتها إلى غاية 1956 "، مجلة المصادر، العدد 12، السداسي الثاني، 2005، ص151.

[3] بيان أول نوفمبر (المصدر السابق).

[4] لونيسي (إبراهيم)، المرجع نفسه، ص151.

[5] بوعزيز (يحي)، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 99.

[6] حربي (محمد)، جبهة التحرير الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص125.

II – نتائج التحاق الإيديولوجيات المختلفة بالجبهة :

لكن بعد أقل من سنتين من اندلاع الثورة ، لم يبق الطرح نفسه قائما من حيث إيديولوجية جبهة التحرير الوطني الواردة في بيان أول نوفمبر، الذي يعتبر ميثاق الثورة الأول خاصة بعد أن سعت الجبهة في ندائها إلى دعوة جميع أفراد الشعب إلى الانضواء تحت راية واحدة و هي راية جبهة التحرير الوطني، بصرف النظر عن المعتقدات السياسية و الإيديولوجية المتباينة و المصالح المادية و الاجتماعية المتناقضة و هذه الدعوة أدخلت النخب و القوى الاجتماعية و السياسية المكونة للتشكيلات السياسية المختلفة في معادلة صعبة، فإما أن تلتحق بالثورة بشكل فردي و شخصي أو أن تحافظ على تشكيلاتها السياسية، و هو ما سترفضه جبهة التحرير الوطني، فما كان عليها سوى الالتحاق بالجبهة و بالتالي بالثورة، و بهذا الشكل احتوت الجبهة مختلف التناقضات التي تمثلها تركيبتها المتمايزة اجتماعيا، و سياسيا و هذه التناقضات هي التي ستنفجر مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية[1]، و لكن قبل ذلك أفرزت أزمات خلفت صراعات عديدة و من بينها الصراع الإيديولوجي عقب مؤتمر الصومام.

يرجع البعض هذا الخلاف إلى بقاء بعض السياسيين، الذين التحقوا بالجبهة بعد حل أحزابهم على قناعاتهم الخاصة و عدم تبنيهم إيديولوجية الجبهة التي جاءت أصولها السابقة من حزب النجم و حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية – كما قلنا سابقا، ذلك و هم داخل الجبهة يحاولون فرض إيديولوجيتهم الخاصة و أفكارهم المسبقة سيما بعد أن فسخ المجال أمامهم لتبوأ مناصب القيادة فور الالتحاق بالجبهة مباشرة و استمرار ذلك عبر الوقت، و يتجلى ذلك في بروز أفكار جديدة من حين لآخر، و مثل ذلك ما حصل في مؤتمر الصومام[2].

III – النزعة العلمانية :

لقد أثار مؤتمر الصومام جدلا كبيرا في منحاه الإيديولوجي أيضا، لأنه ترك المجال مفتوحا في هذا الباب، مما جعل كل واحد يدلي بدلوه و يعطي له تفسيرات و تأويلات تتماشى وفق طبيعة مبادئه و

[1] لونيسي (إبراهيم)، ظهور جبهة التحرير الوطني ، المرجع السابق، ص150.

[2] زيبحة (زيدان)، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة، دار الهدى ، الجزائر ، ص86 .

أفكاره، و هو ما تسبب في ردود أفعال عنيفة من بعض قادة الثورة بسبب فكرة اللائكية التي يرون أن مؤتمر الصومام كرّسها في ميثاقه، إذ تعد الوثيقة المنبثقة عن مؤتمر الصومام ميثاقا * تضمن بكثير من الدقة و التفصيل المرحلة المقطوعة من حياة الثورة و آفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيدة الوطنية و المتمثلة في إعادة بناء الدولة الجزائرية في شكل " جمهورية ديمقراطية اجتماعية " وليس ملكية أوتوقراطية، مع إبعاد المبادئ الإسلامية[1] ، و يؤكد محمد حربي أن البرنامج السياسي للصومام يحمل بصمة محرره الرئيسي عمار أوزقان، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري لذا فإن القومية و الشعبوية و حتى النزعة الاجتماعية المحافظة، معبر عنها بلغة ذات وجه ماركسي[2].

فلا غرابة كما يقول أبو القاسم سعد الله عندئذ أن يصطبغ محضر المؤتمر باللون اليساري و العلماني و هو الأمر الذي اعتبره بعض قادة الثورة الأوائل انحرافا خطيرا عن روح بيان أول نوفمبر[3]. و خاصة من قبل أحمد بن بلة الذي اتهم مهندسي الصومام بالتخلي عن فكرة " المبادئ الإسلامية ".[4] التي لها أبعاد خطيرة، أدت إلى حدوث أزمات خطيرة داخل جبهة التحرير الوطني.

إذا كان أبرز ما ترتب عن قرار الانفتاح، هو حدوث نوع من الانحراف في المنطلقات الإيديولوجية مثل التخلي بالتدريج عن الإطار الإسلامي، الذي كان حزب الشعب قد ضبطه، و ظل ملتزما به لبناء الدولة الجزائرية المستقلة[5] ، و بداية تسرب الأفكار و المبادئ العلمانية و اليسارية إلى الثورة ومؤسساتها،

[1] لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص ص 61-62.

[2] حربي (محمد)، جبهة التحرير الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 150.

* تمت صياغة هذا الميثاق بواسطة لجنة عينها عبان رمضان، تتكون من عمر أوزقان، محمد لبجاوي و عبد الرزاق شنتوف، و الأجزاء المتحدثة عن أهداف الحرب، و وقف إطلاق النار و المفاوضات فقد صاغها عبد المالك تمام و بن يوسف بن خدة. في هذا الأمر يراجع حربي محمد، المرجع نفسه، ص 150 .

[3] سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 84.

[4] منصور (أحمد)، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، بيروت، 2007، ص .

[5] لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص64.

و ذلك كما قلنا في نفي المؤتمر الصفة الدينية عن الثورة و حزب التحرير الوطنية، وعدم الإشارة إلى البعد العربي الإسلامي في الثورة خلافا لمبادئ نوفمبر[1].

لم يكن أحمد بن بلة وحده من عارض التوجه الإيديولوجي الجديد، و إنما سانده أحمد محساس الذي يرى أن اللجنة التي صاغت بيان ميثاق الصومام و حررت جميع وثائق المؤتمر كان أغلب أفرادها من المناوئين لتفجير الثورة في البداية، و أضاف أننا كنا مختلفين معهم حتى و إن انخرطوا في الثورة وعلى رأسهم عمر أوزقان الذي كان أمينا عاما للحزب الشيوعي، و بالتالي في نظره أن المؤتمر لا يعدو كونه محاولة لاحتواء الثورة[2]. و بحسبه دائما أن مؤتمر الصومام أتى بوثيقة مناقضة لبيان أول نوفمبر الذي كانت مرجعيته الفكرية واضحة (إسلام وعروبة)، أما وثيقة المؤتمر فقد حذف منها هذا الموضوع، فالمؤتمر يضع القاهرة و موسكو و واشنطن في كفة واحدة، و هذا أمر بعيد كل البعد عن الواقع من حيث الدعم و الانتقاء، و هذا بالنسبة لبن بلة تراجع عن مبادئ أول نوفمبر، وهو المحور الأساسي، فالخلاف كان بين عروبيين – إسلاميين و تيار تغريبي*، و يقول بن بلة : " تم إقصاؤنا من المؤتمر لأننا ننتمي إلى العروبيين الإسلاميين، و لا يمكننا بأية حال أن نوافق على مواثيقهم لو حضرنا و لازلنا ضد هذا الانحراف إلى غاية اليوم "[3].

كما تحفظ وفد المنطقة الثانية على لسان عمار بن عودة الذي يورد في ذا الصدد: " تحفظت على العلمانية، لأنها مسالة سابقة لأوانها، و لا يعقل أن ندعو الناس للجهاد، و نرفع راية العلمانية "[4]. و هذه إشارة إلى ما ورد في تقرير فاني كولونا حول دور الإسلام في التأثير على التيار الثوري في الجزائر، إذ تؤكد على أن رجال نوفمبر 1954 رغم تعارضهم السياسي مع الإصلاحيين من العلماء فإنهم في

[1] بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر و العشرين، ط1، دار البعث ، الجزائر، 1980، ص340.

[2] محساس (أحمد)، مؤتمر الصومام غير شرعي، قراراته ضد بيان أول نوفمبر، المصدر السابق.

* في هذا الصدد يؤكد سعد الله (أبو القاسم) أن أحمد محساس حضر إلى القاهرة و أعلن كما في تونس معارضته لقرارات مؤتمر الصومام وأن بن بلة كان يقف أيضا ضد هذا المؤتمر لأنه مؤتمر تنكر لمبادئ الثورة و العروبة و الإسلام. ينظر سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافيالمرجع السابق، ص253.

[3] محساس (أحمد)، المصدر نفسه.

[4] بن عودة (عمار) المصدر السابق، ص 12 .

الواقع نتاج مدارسهم، إذ كانوا يتوجهون إلى مجتمع متأثر بشكل عميق في الفترة 1931-1954 بالتصور العربي و الإسلامي[1] ، بحكم أن حركة الإصلاح في الجزائر كانت أكثر راديكالية منها في تونس و المغرب. لأنها تحولت إلى المصدر الأول للمفاهيم و الأفكار الوطنية[2] ، و هو الطرح الذي يؤكده بنجامين سطورا من خلال إبراز تأثير الأفكار الإسلامية في الكثير من المبادئ السياسية للتيار الاستقلالي الذي تبوأ قيادة الثورة لأنه – يضيف سطورا – " التمايز عن الآخر و الانتماء إلى ثقافة وريثة لماضي طويل و مجيد، أعطى الحركة الاستقلالية إلهاما تاريخيا لإضفاء الشرعية على مطالبها، و هنا ظهر البعد العربي الإسلامي، بمثابة عودة إلى الأصول خاصة في ظل التصورات التي لا تسمح بالتباين و التفكك، و إنما تدعو إلى التوحيد و الترابط[3].

IV – الجدل الثقافي : العروبة أم الفرنكوفونية

و مما يجدر ملاحظته أن قيادات هامة بجيش التحرير الوطني كانت معروفة بتدينها و بارتباطها بتوجهها الحضاري العربي الإسلامي، خاصة بمنطقة الأوراس، لذلك فإن نتائج الصومام واجهت مناهضة تجاهها، فضلا عن الدور الذي لعبه أحمد محساس بهذا الشأن في تونس، إذ يذكر أن الخلاف المترتب عن مؤتمر الصومام هو أعمق من التنازع عن السلطة، بل يمس أساسا قضية انتماء الجزائر بعد الاستقلال أي العودة إلى المجال الأصلي العربي الإسلامي، أم تكريس للتبعية إلى المجال الفرنكفوني[4].

و يرجع لونيسي ذلك إلى تمكين الثقافة الغربية من ذهنيات عدد كبير من المسؤولين القياديين في الجبهة في الخارج خاصة[5] ، لأن الداخل كان سليم التوجه بفعل تأثير العناصر التي لا يمكن أن ترضي بأي بديل عن عروبتها و إسلامها كما يؤكد العربي الزبيري[6]. و هو ما أشار إليه أبو القاسم سعد الله في

---

[1] Fanny (Colona), OP-Cit, P 21.

[2] Ibid, P19.

[3] Stora (Benjamin), L'histoire de la guerre d'Algerie, OP-Cit, P11.

[4] عباس (محمد)، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 156.

[5] لونيسي (إبراهيم)، الصراع داخل جبهة التحرير، المرجع السابق، ص 63.

[6] الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر، ج2، المرجع السابق، ص19.

حديثه حول صياغة بيان أول نوفمبر من قبل وطنيين ذوي ثقافة ماركسية علمانية بعيدين عن التراث الثقافي لوطنهم، مما أبعدهم عن هويتهم ما عدا الروح الوطنية و الولاء للجزائر التاريخية والجغرافية بفعل أنهم لا يرون في الوطنية إلا المبادئ العلمانية التي تلقوها من ثقافة المحتل أو قرأوها في الصحافة المعاصرة أو اكتسبوها من ممارسة النشاط السياسي على أرض الواقع[1] ، و حسبه دائما فإنه حتى بعد أن تقدمت الثورة، لم تنضج عند قادتها فكرة الانتماء الحضاري و لا العمق الثقافي، فقد كتب كريم بلقاسم و فرحات عباس* و غيرهم في المجاهد عن التحضير للثورة، و مع ذلك لا تجدهم يذكرون البعد الفلسفي أو الروحي أو الإسلامي أو العقائدي للثورة، فهم يكتفون بسرد أحداثها و حصول الاجتماعات حولها و القرارات التي اتخذت بشأنها و مسارها و مناضليها " البسطاء "[2].

أما الذين يدافعون عن قرارات مؤتمر الصومام في شقه الإيديولوجي، فيرجعون عدم إيراد كلمة الإسلام بصورة واضحة و مباشرة في مقررات المؤتمر لأسباب تكتيكية بحتة، الغرض منها استقطاب المزيد من المؤيدين من داخل الجزائر و خارجها[3]. و هذا عمل مقصود كما يؤكده آخرون لمجابهة الدعاية الاستعمارية الفرنسية التي أخذت في اتهام الثورة الجزائرية بكونها حركة دينية متطرفة لكن كل ذلك لم يكن ليقنع لأنه أصبح موضوع أزمة عاشتها جبهة التحرير الوطني طيلة مسارها الثوري وحتى بعد الاستقلال[4].

المطلب الثالث : إشكالية التسليح

I – أزمة علاقة الداخل مع وفد الجبهة في الخارج :

إضافة إلى الخلافات حول الزعامة أو حول طرق العمل بين قادة الثورة، خاصة بين عبان رمضان و حلفائه السياسيين من جهة و بين القادة العسكريين من جهة أخرى، و بين القادة التاريخيين بالخارج من

---

[1] سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص81.

* لقد تغير هذا الإتجاه لدى فرحات عباس بعد الإستقلال، إذ كتب في مؤلفه (الإستقلال المصادر - L'indépendance confisquée) يشيد بأهمية دور الفكرة الإسلامية في الجانب الإقتصادي والسياسي وفي ترشيد الحكم .

[2] سعد الله (أبو القاسم)، المرجع نفسه، ص 81 .

[3] الزبيري (محمد العربي) وآخرون، المرجع السابق، ص 200.

[4] زيبحة (زيدان)، المرجع السابق، ص 86.

جهة ثالثة ، لعب مشكل أخر دورا في ازدياد حدة التوتر بين هؤلاء الاخيرين و عبان الذي كان يتهمهم بالتقصير في إرسال الأسلحة إلى الداخل مما غدا عاملا في تأزم العلاقات بين الطرفين[1] ، على أساس أن مهمة الوفد الخارجي إلى جانب العمل الدبلوماسي و الإعلامي كانت هي توفيرالسلاح لجيش التحرير الوطني. إذ بالتوازي مع المهام الداخلية، كان على آيت أحمد و بن بلة و خيضر أن يقيموا بمساعدة من مصر شبكات لوجيستيكية لتزويد مراكز المقاومة بالسلاح و تثمير الصدمة التي ستخلفها الثورة في ميداني الدعاية و الدبلوماسية[2].

غير أن مشكل نقص الأسلحة العصيب ظل مطروحا حتى خلال مداولات مؤتمر الصومام، فبعد أن اعتبر المجتمعون أن حصيلة عمل الوفد الخارجي بخصوص هذه النقطة هي حصيلة سلبية، لم يبق أمامهم إلا أن يقدموا على اتخاذ قرار ثوري لا مناص منه، و هو الحصول على الأسلحة عن طريق انتزاعها من أيدي العدو كما يقول بن خدة[3].

و في هذا الإتجاه نفسه، يضيف بن خدة بأن ما علمه من عبان رمضان، فإن أهم أسباب الخلاف بينه و بين أعضاء الوفد الخارجي، هو عدم وفاء أعضاء الوفد الخارجي بما اتفق عليه بضرورة إرسال الأسلحة بكمية وافرة لمواجهة تطورات الوضع، كما أن هناك خلافات أخرى[4].

لقد أدى فشل دعم و تمرين الثورة عبر الحدود الشرقية و الغربية بما كانت تحتاج إليه من إطارات و أسلحة و من وسائل الدعم اللوجيستي إلى عزلة الولايات و اختناقها، و هو الأمر الذي تسبب في تطور مشاعر الامتعاض و السخط عنده قادة الولايات اتجاه قيادتهم في الخارج لأنهم (قادة الداخل) يقودون المواجهة في الميدان بوسائل محدودة[5].

---

[1] بلحسين (مبروك)، المرجع السابق، ص 169.

[2] حربي (محمد)، جبهة التحرير الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 111.

[3] بن خدة (بن يوسف)، شهادات و مواقف، شركة دار الامة ، ط1، الجزائر، 2007، ص74.

[4] المصدر نفسه، ص 195.

[5] Harbi (Mohamed)et Meynier (Gilbert), le FLN, Documents et Histoire (1954 –1962), Casbah Editions, Alger, 2004, P83 .

هذا الأمر يؤكده الرائد عز الدين أحد قادة الداخل حين يشير إلى النقص القادح في إمداد الداخل بالسلاح و المؤونة الكافيتين، جعل قادة الداخل يتذمرون من قادة الخارج و لا يعيرون أدنى اهتمام لأوامرهم[1].

كان مشكل التسليح مطروحا بصورة دائمة على مستوى خنادق الثورة حتى بعد إنشاء قنوات لعبور و نقل الأسلحة أي لما كانت الحواجز ممكنة العبور، فقد كانت مسألة التسليح تشغل كثيرا الولايات، إذ كان هذا المشكل يسبب وقوع مواجهات حقيقية وسط جيش التحرير على الحدود و بالشرق على وجه الخصوص، إذ حسب محمد تقية – M. Teguia – بأن المنطقة الأولى الغائبة عن مؤتمر الصومام كانت تشتمل على مناطق تختلط فيها الجهوية و القبلية و العشائرية مما أدى إلى تضرر الولايات الثالثة و الرابعة خصوصا من هذا كله، فالأسلحة الآتية إليهما من المخازن المنشأة في تونس يتم الاستيلاء عليها من قبل الوحدات المنشقة لمنطقة الأوراس، و هو الأمر الذي أقلق منظمي المؤتمر الذين أرسلوا بن عودة من الولاية الثانية لمعاينة الوضع في تونس و عميروش و مزهودي إلى الولاية الأولى لكن دون جدوى[2].

II – رد أعضاء الوفد الخارجي :

إضافة إلى الصراع القائم بين الوفد الخارجي و القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام فقد ألقى ذلك بضلاله على قضية التموين بالأسلحة، بحكم أن أحمد بن بلة هو المدبر الأساسي في حيازة الأسلحةوالذي اختار أحمد محساس للتكفل بهذه المهمة[3] قبل توقيفه في قضية القرصنة الجوية * لأعضاء الوفد الخارجي.

[1] الزبيري (محمد العربي) وآخرون، المرجع السابق، ص 148.

[2] تقية (محمد)، المرجع السابق، ص ص463–464.

[3] المرجع نفسه، ص 464.

* القرصنة الجوية هي قضية إختطاف الطائرة التي كانت تقل الوفد الخارجي في 22 أكتوبر 1956 من قبل القوات الفرنسية و هم (أحمد بن بلة، محمد بوضياف، آيت احمد حسين، خيضر محمد و الأشرف مصطفى).

نحن نعلم أن محساس كان له نفس موقف أحمد بن بلة إزاء الداخل وقرارات مؤتمر الصومام، إلا أنه في قضية الأسلحة واتهامه بالعجز إزاء المهمة في توفير السلاح للداخل، يكذب ذلك و يروي أنه ادعاء مخالف للواقع يشهد به جنود الداخل ذاتهم، و كما يقول : " فما من ولاية طلبت السلاح إلا ووفرناه لها، فالولاية الأولى مثلا أرسلت كتيبة كاملة بلباس جيش التحرير و وصلت طرابلس ومنحناها كمية هامة من الأسلحة، و الولاية الثالثة هي الأخرى أرسلت 300 جندي على تونس قمنا بتزويدهم بالسلاح و رجعوا إلى مواقع الكفاح "[1]. كما يضيف : " إن من بين الإشاعات التي تروجها جماعة عبان رمضان هي بأن أحمد محساس يفضل منطقة الأوراس في التسليح دون الولايات الأخرى، و هي اتهامات كلها باطلة القصد منها النيل منّي فلقد قاموا بتجريدي من مهمتي و تعيين آخرين بدلي و لقد استجبت لهم بذلك "[2].

III – بعد وضع الأسلاك الشائكة :

في الحقيقة تبدأ العوائق المرورية في طرح المشاكل نهاية 1957، نتيجة قيام العدو يوضع الحواجز المكهربة على الحدود الشرقية و الغربية، مما أدى إلى عزل المقاومات الداخلية عن إدارتها و مصادر التزويد بالأسلحة[3] ، و من جانب آخر أدّى هذا الوضع إلى ميلاد جيش الحدود للتحرير الوطني، الذي يقوم بعد ذلك بتكوين جبهة أخرى ذات تسليح جيد و قوة متصاعدة[4] أفرزت هي الأخرى أوضاعا جديدة كان لها انعكاسات على الثورة في الداخل كما في الخارج سنتطرق إليها لاحقا.

بحسب محمد تقية إن مشاكل حيازة الأسلحة في الخارج لم تكن مطروحة، خاصة بعد تطور الثورة و إنما كان الأمر يتعلق في كيفية تمريرها عير الحواجز فهناك تكمن الصعوبة[5].

---

[1] محساس (أحمد)، مؤتمر الصومام غير شرعي و قراراته ضد بيان أول نوفمبر، المصدر السابق، ص .

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] بن خدة (بن يوسف)، شهادات و مواقف ، المصدر السابق، ص90.

[4] تقية (محمد)، المرجع السابق، ص468.

[5] المرجع نفسه، ص463.

كما تجدر الإشارة هنا أن السلطات المغربية و التونسية كانت تعيق في بعض الأحيان، عملية دخول الأسلحة بطريقة أو بأخرى[1] ، كما أن المجاهدين قللوا من المخاطر و المغامرة في الدخول و محاولة اختراق هذه الأسلاك، كما أن الصراعات التي كانت تبرز من حين لآخر بين قادة الثورة، ساهمت بشكل أو بآخر في عدم إيجاد حل مناسب للمشكلة[2] ، فكيف يا ترى تعاملت مؤسسات الثورة و على رأسها المجلس الوطني للثورة الجزائرية و النخب الممثلة فيه مع هذه الإشكاليات التي تعيق الأداء الحسن للثورة التحريرية في مواجهة عدو غاشم سخر كل إمكانياته و مدعما من الحلف الأطلسي نفسه بغية القضاء على جبهة و جيش التحرير الوطني.

المطلب الرابع : مصير النخبة المؤسسة للثورة الجزائرية

I – صعود الجيل الثاني من الثوريين :

في المرحلة الأولى من الثورة 1954–1956 حافظت النخبة الاستقلالية التي كان لها السبق في تفجير الثورة على مقاليد إدارة و توجيه دواليب الحرب بصورة مطلقة، لأن القيادة الجماعية التي تداولت على قيادة جبهة التحرير و جيش التحرير في الداخل كانت تضم عناصر التيار الاستقلالي دون غيرهم من عناصر النخب الأخرى.

فقد كان قادة المناطق الخمسة و نوابهم من قدماء المنظمة الخاصة و من أعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل و من أعضاء لجنة الاثنين والعشرين في الغالب[3]. وبالرغم من تعرض قيادة الثورة إلى ضربات موجعة في تلك المرحلة، أدت إلى استشهاد مجموعة من القادة الرواد من أمثال ديدوش مراد

[1] المرجع نفسه، ص465 .

[2] الزبيري (محمد العربي) وآخرون، المرجع السابق، ص149.

[3] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص345 .

(جانفي 1955)، و مصطفى بن بولعيد (مارس 1956) و زيغود يوسف (ديسمبر 1956) وسويداني بوجمعة (أفريل 1956) و باجي مختار (ديسمبر 1954) و بن عبد الملك رمضان (نوفمبر 1954)، إلا أن قيادة المناطق ظلت بيد عناصر ذلك التيار بصعود عناصر الصف الثاني من أمثال شيحاني بشير و عباس لغرور في الأوراس، و لخضر بن طوبال و علي كافي في الشمال القسنطيني وتم ملء الفراغ في قطاع وهران و منطقة الجزائر بترقية بوصوف كمساعد للعربي بن مهيدي قبل أن يخلفه على قيادة الولاية الخامسة، و بمبادرة قيادة المنطقة الثالثة بإعادة تنظيم و هيكلة منطقة الجزائر بعد اعتقال رابح بيطاط في مارس 1955[1].

و لم تكد تحل الذكرى الثانية لإنطلاقة الثورة حتى تعرضت المجموعة المؤسسة لجبهة و جيش التحرير إلى نزيف شديد، كما تكرست العزلة بين أعضاء أول هيئة أركان الثورة بشكل أفقدها القدرة على متابعة التطورات الميدانية، و على تنسيق الجهود و تسبب ذلك في ظهور ثغرات كبيرة على مستوى القيادة في الداخل، فنتج عن ذلك الفراغ هامشا سمح بصعود نخبة جديدة إلى مسرح الأحداث مع منتصف عام 1955 مما سمح بعملية تجديد واسعة بسبب صعود عناصر لم تكن تنتمي إلى المجموعة المفجرة للثورة.

لكن هذا الوضع الجديد سرعان ما أفرز بعد فترة قصيرة أول جولة من جولات التنافس حول القيادة العليا للثورة، بين مجموعة عبان رمضان التي وجدت الفرصة لتكوين نواة مركزية لقيادة الثورة انطلاقا من العاصمة في ظل غياب القائد الأول للمنطقة الرابعة في مواجهة بعض القادة التاريخيين في القاهرة الذين لم ينظروا بعين الرضا إلى محاولة المتأخرين عن الانطلاقة الارتقاء إلى زعامة الثورة[2]. و هذا ما كرسه مؤتمر الصومام في أوت 1956 حين بدأ وصول ممثلي التشكيلات السياسية القديمة إلى مجلس غدارة الثورة، و هكذا نلاحظ في المجلس الوطني للثورة الجزائرية أسماء مثل فرحات عباس و أحمد فرنسيس، و توفيق المدني و بن يوسف بن خدة، أما في داخل لجنة التنسيق و التنفيذ فنلاحظ إلى جانب من كانوا

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[2] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص166 .

على رأس انطلاقة الثورة (العربي بن مهيدي و كريم بلقاسم) ظهور أسماء من قدماء المركزيين هما (بن يوسف بن خدة و سعد دحلب)، مع عبان رمضان و هو المحرك الأول لمؤتمر الصومام[1].

II – صعود تيارات أخرى :

لقد أثار إدخال ممثلي التشكيلات السياسية القديمة، لاسيما الإصلاحيين منهم داخل المجلس الوطني للثورة كهيئة قيادية بين المؤتمرين عواصف من المناقشات الحادة، و قف فيها أنصار القطيعة مع الأحزاب القديمة ضد أنصار الانفتاح على رجال الأحزاب الوطنية الأخرى، و لكن الحل الليبرالي هو الذي غلب الحلول الأخرى[2]، الطرح نفسه ذهب إليه الدكتور العربي الزبيري على لسان لخضر بن طوبال ممثل المنطقة الثانية و عددا من ممثلي المنطقتين الثالثة و الرابعة، كانوا كلهم يطلبون بأن تكون القيادة التي تنبثق عن المؤتمر مكونة فقط من الإطارات الأساسية التي ساهمت في تفجير الثورة، وهي متشبعة بإيديولوجية واحدة، و ذلك حفاظا على التوجهات الثورية من الانزلاق في شتى أنواع الانحراف.

لكن الأغلبية من المؤتمرين و في مقدمتهم العربي بن مهيدي وعبان رمضان، كانوا يرون أن الثورة قد توسعت و صارت تضم في صفوفها فئات اجتماعية مختلفة و تيارات إيديولوجية متعددة ويجب أن يخرج المؤتمر بقيادة ممثلة لكافة الاتجاهات الوطنية[3]. لا ريب أن هذا الانفتاح لم يكن يعبر عن إرادة أكثرية المؤتمرين و رغبتهم في تحقيق أكبر وحدة ممكنة بغية تعزيز الجبهة المعادية للاستعمار فقط، بل كان يعبر أيضا عن الرغبة في قطع الطريق على أية محاولة تقوم بها الإدارة الاستعمارية لكي تنشئ من المعتدلين قوة ثالثة تضعها أمام جبهة التحرير الوطني[4].

إن الشرارات الأولى في الخلافات التي أثارتها سياسة عبان رمضان مع بقية قادة الثورة المعارضين لها، كانت تنفجر عند كل خطوة كان يقوم فيها بتعيين أحد المركزيين السابقين في مواقع بعض القادة

[1] الشيخ (سليمان)، المرجع السابق، ص79.

[2] المرجع نفسه، ص79.

[3] الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص53

[4] الشيخ (سليمان)، المرجع السابق، ص79.

التاريخيين، و أيضا عندما يعطي لهم الأولوية على حساب قدماء المنظمة الخاصة من أعضاء لجنة 22، لأن السواد الأعظم من هؤلاء أصبح يرى في أعقاب مؤتمر الصومام أن مقاليد الثورة أصبحت بأيدي غير آمنة، و بأنها كانت على شفا حفرة من الوقوع في شراك التوجهات " الإعتدالية و الإصلاحية " التي كانت تنحو نحو الحلول السياسية و الانهزامية أمام الاستعمار[1].

لقد تصاعدت حدة الخلافات بعد بضعة أشهر من عقد مؤتمر الصومام بين قادة الثورة وعلى رأسهم عبان رمضان الذي طمح إلى القيادة و أراد للثورة أن تكون على أسس فكرية علمانية،و اعتماد الكفاءة بدلا من الشرعية التاريخية، و بين العسكريين و في مقدمتهم كريم بلقاسم و عميروش وبن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف المتمسكين بالشرعية التاريخية[2]. و لما شرع هذا الأخير بإثارة المتاعب في وجههم، استدرجوه من سويسرا إلى المغرب و تم اغتياله يوم 27 ديسمبر 1957[3]. انطلاقا من هذا وعلى الرغم من أدبيات الثورة التي كانت تردد مبادئ القيادة الجماعية و رفض التسلط و الشخصية الكاريزمية، لم يكن بعض الإخوة يعتبرون " فرحات عباس " و " أحمد فرنسيس " و " توفيق المدني " الأعضاء السابقون في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء قادة شكليين و يجب أن لا تكون لهم سلطة حقيقية، و كان إخوة آخرون لا تزال تعميهم عصبية قدماء " المنظمة الخاصة " و "اللجنة الثورية و العمل " و نفس الشيء بالنسبة " لبن يوسف بن خدة " و " بن يحي " و " محمد يزيدّ لا يجب إعطاؤهم غير مسؤوليات شكلية على أساس أنهم مركزيون سابقون و هذا بحسب محمد حربي[4].

[1] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص 166 .

[2] بلاح (بشير)، المرجع السابق، ص53.

[3] معمري (خالفة)، المرجع السابق، ص 487 .

[4] حربي (محمد)، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 162.

الفصل الثالث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى ميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية و النخب المشكلة له وخلصنا إلى انه يجسد واجهة تمثيلية عريضة لمختلف اتجاهات الحركة الوطنية كما تعرضنا بالدراسة إلى الإشكاليات التي تمخضت على قرارات مؤتمر الصومام ، و رأينا كم هي عديدة و متشعبة ، شكلت في الواقع تحديات كبيرة و خطيرة في نفس الوقت أمام النخبة القائدة للثورة ممثلة في مجلسها الوطني . هذا الأخير الذي هو أعلى جهاز قيادي للثورة يقع على عاتقه تحديد السياسة العامة وتعيين القيادة الجماعية للثورة و الموافقة على القرارات الهامة التي لها تأثير على مسيرة الثورة[1].فكيف يا ترى سيتعامل مع هذه التحديات ؟

و عليه سنتناول في الفصل الأخير من هذا البحث انطلاقا من مهام المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي حددها مؤتمر الصومام– والتي تطرقنا إليها سابقا – ما جعلت منه يلعب دورا هاما ومصيريا ، من خلال التوازنات و التحالفات التي عقدتها مختلف النخب القيادية للثورة داخله بغرض التعاطي مع مختلف الأزمات التي واجهت الثورة التحريرية طيلة مسارها ، خاصة المرحلة الأخيرة منها و التي تزامنت مع التوقيع على اتفاقيات ايفيان ، التي تقرر بموجبها وقف إطلاق النار في الجزائر يوم 19 مارس 1962 ، وما تميزت به من سباق في سبيل السلطة و صراعات تركت بصماتها على مسيرة الجزائر المستقلة ، في ظل فشل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في إيجاد حل توافقي يرضي أطراف الأزمة فانتهى الأمر بانفجار الوضع فيما يعرف بأزمة صيف 1962، وهذا ما سنلمسه في مضان هذا الفصل.

المبحث الأول :تحديات جديدة بعد مؤتمر الصومام

و قبل أن نتطرق إلى أولى الأدوار التي قام بها المجلس الوطني للثورة الجزائرية يجدر بنا أن نشير إلى أن حادثة اختطاف أو تحويل أو قرصنة الطائرة التي تقل البعثة الخارجية للجبهة في 22 أكتوبر 1956 من قبل القوات الاستعمارية ثم اعتقالهم و سجنهم، تكون قد قدمت خدمة جليلة للثورة بإنقاذها من أزمة عاصفة بين " الداخل و الخارج " و " العسكريين و السياسيين " بحسب بعض المسؤولين[2]. بحكم

[1] إحدادن (زهير)،"المجلس الوطني للثورة: مهامه و صلاحيته"، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، العدد 173، نوفمبر 2009، ص53.

[2] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص30.

أنها أخرجتهم من حلبة الصراع المباشر ضد عبان و جماعته[1]. كما نضيف أيضا أن الصراع لم يتوقف هنا، بل استمر بين السياسيين و العسكريين، وهذا ما سنتطرق إليه في المطالب التالية.

المطلب الأول : البحث عن الاعتراف

كانت أهم الصعوبات المطروحة أمام القيادة الأولى للثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام بحسب أحد أعضائها متمثلة بعد العدو الاستعماري المحاصر لمدينة الجزائر و كذا تعرضها المستمر للتمشيط، كانت صعوبة كسب اعتراف الداخل و الخارج بلجنة التنسيق و التنفيذ كقيادة وطنية للثورة، كما كان عليهم مكافحة عناصر "الحركة المصالية " التي كانت تريد تنظيم قواتها بشمال شرق البلاد و في منطقة القبائل و في الجنوب و هذا حسب بن خدة[2].

كما كان عليهم أن يتصدوا لبعض أعضاء البعثة الخارجية المتحالفين مع بعض إطارات الولاية الأولى، مما أدى إلى حدوث اصطدامات في تونس. و كانت الصعوبة الأخرى تتمثل في قلة السلاح للجنود و الشعب، كما لا يمكن الحديث عن لجنة التنسيق و التنفيذ دون ذكر إضراب الأيام الثمانية من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957، حيث انتقد كثيرون قرار اللجنة هذا[3].

غير أن التطورات اللاحقة، و التي أدّت إلى خروج لجنة التنسيق و التنفيذ من الجزائر* ما لبث أن غيرت و قلبت علاقات السلطة داخل اللجنة و خارجها رأسا على عقب، مؤدية في نفس الوقت إلى ظهور تحالفات جديدة و موازين قوى مختلفة عن تلك التي سادت مؤتمر الصومام و كانت وراء النتائج التي تمخض عنها[4].

---

[1] الصيداوي (رياض)،صراعات النخب.. ، المرجع السابق.

[2] عباس (محمد)، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 106.

[3] عباس (محمد)، المرجع نفسه، ص 107.

* تداعيات معركة الجزائر و نتائجها مثل استشهاد بن مهيدي هي التي كانت وراء خروج لجنة التنسيق و التنفيذ من الجزائر، ينظر سعد دحلب، المصدر السابق، 59.

[4] عباس (محمد)، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 232.

يظهر أن خروج عبان رمضان و رفاقه كشف للعيان الطابع السلطوي و الظرفي للمبادئ المعتمدة في تعيين الهيئات القيادية لجبهة التحرير الوطني (مجلس الثورة و لجنة التنسيق)، لأن هذا الخروج يسقط عمليا سلطة لجنة التنسيق و التنفيذ المستمدة من مبدأ أولوية الداخل بعد أن أصبح أعضائها سواسية مع أعضاء الوفد الخارجي، و بدون هذه السلطة يصبح من الصعوبة بمكان تبرير " أولوية السياسي على العسكري " كذلك[1].

في هذا الإطار أيضا كان استشهاد بن مهيدي قد حرر كريم بلقاسم من التزاماته السابقة و جعله يبحث عن تحالفات جديدة، ما لبث أن وجدها في خليفة زيغود شرقا و خليفة بن مهيدي* غربا، و فتح بالتالي المجال لعلاقة بديلة ثلاثية هي: كريم، بوصوف و بن طوبال[2]. خاصة و أن الأخيرين لم يخفوا تحفظاتهم على نتائج و قرارات مؤتمر الصومام، و استنكارهم لتصرفات مهندسه عبان رمضان ومثل هذه الحقائق تفسر لماذا سقطت سلطة لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى عمليا بمجرد مغادرتها التراب الوطني.

و في جويلية 1957 التقى الأعضاء الأربعة للجنة التنسيق و التنفيذ بعد خروجهم من الجزائر وقرروا استدعاء المجلس الوطني للثورة للاجتماع بهدف دراسة الوضع العام للثورة و بدعوى تعيين خليفة لبن مهيدي، و قد كانت الفرصة مواتية ليستغلها كل من كريم و بوصوف لوضع عبان في حدود مكانة تناسبه، و التخلص من صديقيه دحلب و بن خدة[3].

المطلب الثاني : اتهامات القادة التاريخيين

تسبب نشر قرارات مؤتمر الصومام في العدد الخاص للمجاهد المؤرخ في أول نوفمبر 1956 في تبادل رسائل بين لجنة التنسيق و التنفيذ، و الإخوة المعتقلين في سجن لاسانتي* (باريس)، فهؤلاء كانوا

[1] المرجع نفسه، ص 233.

* التقى بن طوبال أثناء مروره بالولاية الثانية عند خروج لجنة التنسيق و التنفيذ، و كسب الآخر قائد الولاية الخامسة بعد مرور عبان عليها وانتقاده لقائدها أثناء اجتماعه به في المغرب.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص 67.

* هو السجن الذي نقل إليه زعماء الثورة الجزائرية من أعضاء الوفد الخارجي المختطفين في حادثة القرصنة الجوية الشهيرة.

ينتقدون المؤتمر من حيث افتقاره للتمثيل، و تصوره لجبهة التحرير الوطني الذي كان المقياس الرئيسي في اختيار الرجال الذين يشكلون الهيئات القيادية للثورة، و مبدأ " أسبقية الداخل على الخارج " و مبدأ " أسبقية السياسي على العسكري "، و أخيرا مطلبهم في أن تكتسي الجمهورية الجزائرية في نظرهم طابعا إسلاميا واضحا* [1].

في هذا التقرير قدم عبان رمضان انطلاقا من النقد الموجه إلى النقاط المثارة سابقا من قبل أعضاء الوفد الخارجي مبينا رده كما يلي[2]:

أ- إشكالية القيادة: إن المنظمات القيادية للثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام و المتمثلة في المجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ تعكس الوحدة الوطنية التي تحققت في أوساط الشعب، وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، هو هيئة تمثيلية بوسعها أن تقرر جدارة مستقبل البلاد، وهذا بعد أن وجه انتقاد لتشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3].

ب- مبدأ أسبقية السياسي على العسكري: هذا المبدأ الذي اعترض عليه البعض، و هو مبدأ عالمي صالح لجميع البلدان و لجميع الثورات، لأنه يؤكد أساسا على الطابع السياسي للكفاح و هو الاستقلال الوطني[4].

ج- مبدأ أسبقية الداخل على الخارج: هنا أيضا كثر القيل و القال، رغم أن هذا المبدأ هو صالح لأسباب عديدة أدناها أن ثورتنا لا يمكن أن تقاد إلا برجال يعيشونها، و لا مراء في أننا لا يمكن أن نعيش الثورة الجزائرية إلا داخل حدود الجزائر.

---

[1] شرفي (عاشور)، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ت: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص442.

* هذا الإقتراح صادر عن بن بلة و محمد خيضر، آيت أحمد لم يشارك فيه.

[2] المرجع نفسه، ص 442.

[3] المرجع نفسه، ص 441.

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

د- أما فيما يتعلق بالطابع الإسلامي للجمهورية الجزائرية المقبلة فإن لجنة التنسيق والتنفيذ تعتبر أن ذلك حجة ديماغوجية لا يؤمن بها حتى أصحابها.

ختم عبان بعد ذلك تقريره بما يجب على المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يفكر فيه مستقبلا في المخاطر التي تتعرض لها الثورة التحريرية و أن يدرس وسائل التصدي لها، ومن أهمها مشكلة التسليح و كيفية إيصال هذه الأسلحة عبر المغرب و تونس بنسبة ثلثين عبر الغرب و ثلث عبر الشرق لأن من الشرق التسريب لا يطرح مشاكل كبيرة على الأقل إلى غاية الحدود الجزائرية التونسية، لكن عبر الغرب، المشكل أعوص فالصعوبة الكبرى هي إدخال السلاح إلى المغرب، و يقترح هنا أن يذهب وفد لرؤية الملك – محمد الخامس- ومحادثته في هذه المسألة[1] *.

و هكذا نلاحظ أن عبان رمضان حاول إعطاء تبريرات لما تقرر في مؤتمر الصومام نظرا للاعتراضات التي شابت هذه القرارات، و خاصة من أعضاء الوفد الخارجي و على رأسهم بن بلة وكذا بعض مسؤولي الثورة في الخارج كمحساس أحمد كما في الداخل مثل الولاية الأولى و القاعدة الشرقية، كما تعطي لنا هذه الوثيقة فكرة هي أن لجنة التنسيق و التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام كانت تنشط كقيادة جماعية، لكن في الممارسة كان عبان لا يتحرج من التطلع إلى لعب الأدوار الأولى، و الإنفراد بالقرار في كثير من الأحيان، و كان هذا التطلع و السلوك مصدر إزعاج لكريم بلقاسم و بن مهيدي خاصة[2].

المطلب الثالث : قرارات المجلس الوطني للثورة الأول (20-28 أوت 1957)

[1] شرفي (عاشور)، المرجع السابق، ص458.

* مقتطفات هذه الوثيقة المنسوبة إلى عبان رمضان المحررة باسم لجنة التنسيق و التنفيذ موجهة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع بالقاهرة في أوت 1957 نشرت من قبل مجلة " نقد " عدد 12 ربيع و صيف 1999، ص ص192-211.

[2] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص42.

و هكذا دعي المجلس الوطني للثورة الجزائرية – بتشكيلته الأولى– إلى الانعقاد في الفترة ما بين 20 و 28 أوت 1957 بالقاهرة برئاسة فرحات عباس و أمانة محمد الصديق بن يحي و حضره 22 عضوا[1].

لقد كان النقاش في هذا الاجتماع حادا بين كريم بلقاسم و بوصوف من جهة و عبان رمضان من جهة أخرى، و كان يدور حول بعض القرارات التي اتخذت في مؤتمر الصومام و هي: " أولوية الداخل على الخارج "، أولوية السياسي على العسكري " و تعيين بن خدة و دحلب في لجنة التنسيق والتنفيذ، أين رفض عبان التراجع عن هذه القرارات الأساسية في نظره بينما أصر الآخران على إزالتها والتراجع عنها، و لم يجد عبان مساندة من الأعضاء الآخرين باستثناء سليمان دهيليس عقيد الولاية الرابعة[2].

و هكذا اختتمت أول دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد مفاوضات شاقة و عسيرة على القرارات التالية :

1– لائحة عامة مما جاء فيها:

- نظرا للتأويلات الغامضة لبعض مواقف 20 أوت 1956.
- و نظرا لما يستوجبه الحفاظ على وحدة الشعب من وضوح في قيادة الثورة الجزائرية فإن مجلس الثورة يؤكد[3]:

أ– المساواة بين جميع المشاركين في الكفاح التحرري، بصرف النظر عن الزي الذي يرتدون وبالتالي لا أولوية للسياسي على العسكري، و لا فرق بين الداخل والخارج[4].

ب– إن هدف الثورة الجزائرية كان و يظل إنشاء جمهورية ديمقراطية اجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام.

---

[1] إحدادن (زهير)، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954–1962) ، ط 1، مؤسسة احدادان للنشر و التوزيع ، الجزائر 2007 ص47.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] الزبيري (محمد العربي) و آخرون ، المرجع السابق، ص 201.

[4] عباس (محمد)، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص235.

2- توسيع مجلس الثورة إلى 54 عضوا بدل 34 عضوا.

3- رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ إلى 14 عضوا بدل 05 أعضاء حسب التشكيلة التالية:

- بقاء اثنين في لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى، هما عبان و كريم، و عزل اثنين هما: بن خدة و دحلب.

- تعيين أربعة من قادة الولايات هم: محمود الشريف (الأولى)، بن طوبال (الثانية) أوعمران (الرابعة)، بوصوف (الخامسة).

- تعيين ثلاثة من السياسيين هم: الأمين دباغين، فرحات عباس و عبد الحميد مهري.

- تعيين القادة المختطفين (السجناء الخمسة) أعضاء شرفيين و في مقدمتهم الأربعة الذين أبعدوا من القيادة التنفيذية للثورة في مؤتمر الصومام، أي بن بلة محمد بوضياف، خيضر وآيت احمد[1].

4- حرية تنقل لجنة التنسيق و التنفيذ الجديدة بين القاهرة و تونس و الرباط للإشراف على شؤون الكفاح.

5- إنشاء قيادة عليا سرية باسم " اللجنة الدائمة للثورة " تضم خمسة عسكريين هم: كريم وبوصوف ومحمود الشريف، أوعمران و معهم سياسي واحد هو عبان رمضان[3].

و هكذا كان اجتماع المجلس الوطني للثورة سنة 1956 في القاهرة بغرض علاج و رتق فجوة الخلاف الذي ظل مثارا حول قرارات مؤتمر الصومام. و بحسب عبد الحميد مهري يمكن اختصار نتائج الدورة في ميل مساعي بعض رجال الثورة التاريخيين إلى نسف كل ما أنجبه مؤتمر الصومام من قرارات، و لكن بعد نقاش طويل استقر الرأي على إبقاء المؤسسات القيادية لأنها كانت تؤلف نواة الدولة الجزائرية، و

[1] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص ص68-69.

[3] عباس (محمد) ، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن ، المرجع السابق، ص235

المحافظة على الانفتاح على العائلات السياسية دون مفاضلة المبدأين المثيرين للجدل وكونهما مصدر التباس مثير[1].

المبحث الثاني : موازين قوى بديلة

المطلب الأول : مصير لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى

تؤكد النتائج التي خرج بها المجلس الوطني للثورة الاول ميلاد موازين قوى جديدة داخل الهيئات القيادية للثورة، بعد انهيار التوازنات الأولى التي بنيت عليها لجنة التنسيق و التنفيذ قبل سنة، و التي كان عبان ، بن مهيدي الحلقة المحورية فيها، فهذه الحلقة ضربت في الصميم باستشهاد بن مهيدي وخروج لجنة التنسيق و التنفيذ الذي مكن كريم من مراجعة موقفه المساند لعبان، بل أكثر من ذلك عقد تحالفات مع أغلبية قادة الولايات على حسابه[2]، إذ قرب منه أوعمران مسؤول الولاية الرابعة، و بن طوبال مسؤول الولاية الثانية و بو صوف مسؤول الولاية الخامسة و محمود الشريف عن الولاية الأولى، و أغلب هؤلاء كان لهم نفوذ و لا يزال على ولاياتهم و إن كان يختلف من واحد لآخر، كما خفف حملته على بن بلة و بوضياف[3].

أما الصف المقابل لكريم، أي عبان رمضان، فلم يكن له سند، لا في الداخل و لا في الخارج، غير بعض العناصر اليسارية في العاصمة و في أوروبا، و هي ليست مؤثرة[4] ، وحتى أنصاره من المركزيين الذين لا وزن لهم فإنهم تخلوا عنه[5] . أما في الخارج فكان غير مرغوب فيه، لا في تونس ولا في المغرب و لا في مصر بسبب تطاوله عليهم، كما أخذوا عنه فكرة عدائه لكل ما هو عربي[6] .

---

[1] مهري (عبد الحميد)، المرجع السابق، ص ص12-13

[2] عباس (محمد) ، المرجع نفسه، ص 237.

[3] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص 69.

[4] هشماوي (مصطفى)، جذور نوفمبر، المرجع السابق، ص 132.

[5] دحلب (سعد)، المصدر نفسه، ص 68.

[6] هشماوي (مصطفى)، المرجع نفسه، ص 132.

إذن فما حدث من تغيرات في دورة المجلس الوطني للثورة هذه تكون هي الحل الوسط الذي توصل إليه المجتمعون بغية الحفاظ على وحدة الصف و تجنبا للانقسامات التي قد تعصف بالثورة و يجعلها عبارة عن مجموعات متناحرة و متنافرة تحيد عن الهدف المنشود ومن ثمة يسهل القضاء عليها.

و يذهب العديد من المؤرخين إلى أن اجتماع المجلس الوطني للثورة كان انقلابا على قرارات مؤتمر الصومام، و قد يبدو هذا صحيحا من ناحية إلغاء بعض المبادئ التنظيمية، ولكنه في الحقيقة كان انقلابا على العناصر التي لم تكن تنتمي إلى المجموعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني و جيشها عند الانطلاقة، لأن أهم ما تمخض عنه هو إضعاف عبان بإزاحة رفيقيه من القيادة التنفيذية للثورة وبتهميش دوره فيها فيما بعد[1]. بل و لم يغفروا له محاولته في السيطرة على الجبهة و رغم انتصارهم في هذا المؤتمر فقد قرروا تصفيته نهائيا للتخلص منه[2].

و هذا ما يؤكد توظيف النخبة الثورية غطاء العودة إلى شرعية الفاتح نوفمبر لإقصاء النخبة السياسية و إبعادها بدعوة " الإصلاحية " التي تريد اختراق قيادة الثورة و السعي نحو الإنفراد بها[3].

هذه النزعة الإقصائية لم تكن تتعارض مع قبول مشاركة النخب الأخرى من بقية تيارات الحركة الوطنية في صفوف الثورة طالما بقيت تلك العناصر بعيدة عن مواقع القيادة الفعلية، وحسب جيلبار مينيي – Gilbert Meynier لم يؤد تهميش دور السياسيين في قيادة الثورة إلى تغييبهم كلية، لأن ذلك لم يمنعهم من القيام بدور متميز انطلاقا من أنهم شكلوا كما يقول " ملح الأرض " في صفوف جبهة التحرير الوطني، و كانوا علامة بارزة على توفرها على كفاءات راقية في التنظيم و التشريع والتفاوض و الدبلوماسية[4]

يظهر أن هذه الدورة حسمت الموقف لصالح الثوريين بعدما كانت هيمنة السياسيين واضحة بعد مؤتمر الصومام 1956 رغم أن الثوريين الحاضرين كانوا أقلية (عشرة أعضاء) مقارنة بالسياسيين (إثنى عشر

[1] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص 170.

[2] الصيداوي (رياض)، المرجع السابق.

[3] عباس (محمد)، المرجع السابق، ص 233.

[4] Meynier (Gilbert), Histoire Intérieur du FLN, OP-Cit, P110.

عضوا) و رغم ذلك فرضوا وجهة نظرهم على هؤلاء السياسيين. و أحدثوا انقلابا في الوضع بعد رد الاعتبار للسجناء الخمسة و تعيينهم من جديد في هيئة قيادة الثورة و لو كأعضاء شرفيين.

المطلب الثاني : كريم بلقاسم وجماعته (الباءات الثلاثة)

شهدت الفترة الممتدة ما بين 1957 و 1960 تطورا و تغييرا على مستوى هياكل جبهة التحرير الوطني، هذه التغيرات راعت في مجملها الظروف المحيطة بالثورة الداخلية منها و الخارجية، فقد برزت هياكل جديدة، الهدف منها تنظيم و تدعيم خط الثورة، كما طورت بعض التنظيمات الأخرى لتواكب الأحداث و التغيرات المحلية و الدولية. و طبيعي جدا أن ترضي هذه التعديلات و التغييرات البعض و تغضب البعض الآخر، فالذين رضوا عن التطور يرون ذلك في صالح القضية الجزائرية، أما الذين امتعضوا منها فإنهم يؤكدون أن ذلك يعني فتح أبواب جديدة للصراعات، في مرحلة الثورة هي في غنى عنها، و يكون بداية لانحرافها عن المسار المحدد سلفا.

و سواء هلل البعض أو رفض البعض الآخر فإن التاريخ يسجل هذه المستجدات بسلبياتها وإيجابياتها، و أهم هذه الأحداث و التطورات هو تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)* بتاريخ 19 سبتمبر 1958 [1] ، لكن قبل ذلك ما هي الظروف أو الأحداث التي سبقت الإعلان عن قيام هذه الحكومة المؤقتة و ما هي تداعيات تشكيلها ؟

إن الحدث البارز بعد مؤتمر القاهرة كان اختفاء عبان* عن الساحة و اندماج أتباعه داخل الصفوف المؤيدة لكريم بلقاسم و كأن شيئا لم يحدث ، و واصل كريم إعادة ترتيب الأوضاع إلى غاية أفريل

* G.P.R.A : Governement Provisoir de la Révolution Algérienne .

[1] الزبيري (محمد العربي) و آخرون، المرجع السابق، ص88.

* رغم أن اغتيال عبان رمضان ترك آثارا سلبية على بقية أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ، خصوصا عباس فرحات الذي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره و برر ذلك بقوله:" بأن مكانه بين المسؤولين و إلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوأ". أنظر كتاب مرجعي ص.89

1958، حيث انعقدت لجنة التنسيق و التنفيذ في ثوبها الجديد و أمامها جدول أعمال منصب على محورين[2] :

– الأول: المضايقات التي يتلقاها جيش التحرير أثناء عبوره الأراضي المغربية و التونسية.

– و الثاني: هو توزيع المهام على أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ. و كان المشروع يقتضي خلق ثماني مديريات، هي كالآتي[1]:

1– مديرية الحرب تحت إشراف كريم بلقاسم.

2– مديرية الارتباط و الاتصال تحت إشراف بوصوف.

3– مديرية الداخلية و التنظيم تحت إشراف بن طوبال.

4– مديرية التسليح و التموين تحت إشراف أوعمران.

5– مديرية العلاقات الخارجية تحت إشراف لمين دباغين.

6– مديرية المالية تحت إشراف محمود الشريف.

7– مديرية الشؤون الاجتماعية تحت إشراف عبد الحميد مهري.

8– مديرية الصحافة و الإعلام تحت إشراف فرحات عباس.

و انطلقت تلك المديريات في أعمالها، و كان أداؤها يختلف من مديرية لأخرى، و يظهر أن مديرية التسليح و التموين كان أداؤها ضعيفا مما جعل رئيسها يتخلى عنها لصالح محمود الشريف[2].

---

[2] الزبيري (محمد العربي)و اخرون ،المرجع السابق ، ص89 .

[1] همشاوي (مصطفى)، تحديات مؤتمر وادي الصومام، المرجع السابق، ص28.

[2] المرجع نفسه، ص29.

* الضباط الفارون : مصطلح يطلق على مجموعة من الجزائريين كانوا في خدمة الجيش الفرنسي ثم فروا منه منذ سنة 1957 و تواصل الأمر في 1958 و استمر إلى غاية الاستقلال . ينظر شرفي عاشور ، المرجع السابق ، ص 253 .

أما مديرية الحرب التي هي مديرية كريم بلقاسم، فكانت أنشط مديرية، و قد أحاطت نفسها ببعض الضباط الفارين* من الجيش الفرنسي، الذين بدأت طلائعهم تصل إلى تونس و المغرب و القاهرة. لقد كان ذلك النشاط يثير ريبة رفقائه، و كانت كل حركة تصدر عنه تترجم ترجمة بعيدة و بخلفيات متنوعة، و من ذلك عندما تقدم بمشروعه لإنشاء قيادة عمليات حربية واحدة في الشرق و أخرى في الغرب و بخاصة حين أعلن عن اسم قادة القيادة الشرقية و الغربية، الذين لم يكونا غير محمدي السعيد و دهيليس سليمان تشجع كل من بوالصوف و بن طوبال ليعلنا رفضهما المطلق ، بحكم أن المعنيين ينتسبان إلى ولاية واحدة و منطقة واحدة، و هذا يفهم منه أن العملية أصبحت عملية احتواء على مستوى واسع، فما كان علية إلا التخلي عن قائد الجبهة الغربية و قبول اقتراح رفقائه القاضي بأن يكون دهيليس سليمان نائبا لهواري بومدين[2]. كما كان يساعد محمدي السعيد محمد العموري نائبا يمثل الولاية الأولى، و عمار بن عودة يمثل الولاية الثانية و عمارة بوقلاز يمثل القاعدة الشرقية*.

لم يكن الوضع في اللجنة الغربية كما في اللجنة الشرقية، هذه الأخيرة عرفت أوضاعا متأزمة بحكم عوامل عدة، منها أن الجنود كانوا ينتمون إلى ثلاث ولايات مختلفة بالإضافة إلى القاعدة الشرقية، و كل فئة لها نظامها الخاص، و لا يعترفون إلا بالنائب الذي ينتمي إلى ولايتهم. و هو ما جعل تلك القيادة مفككة و غير منسجمة و هذا بدوره انعكس على القيادات الصغرى و دبت بالتالي الفوضى.

كما أن القادة الجدد القادمين من الجيش الفرنسي و بحكم أنهم حديثو العهد بروح الانضباط التي تربوا عليها في الجيش الفرنسي، و أرادوا تطبيقها على جنود ثوار تربوا تربية تختلف تمام الإخلاف عن الجنود النظاميين يكون قد أزم الوضع أكثر في ظل محاولة كريم بلقاسم دمجهم داخل وحدات جيش التحرير الوطني[3]، و هذا ما جعل الفوضى تعم المناطق الشرقية، و كثرت التجاوزات و فقدت السلطة على كافة المستويات و هكذا فشلت اللجنة الشرقية في حين نجحت اللجنة الغربية بقيادة هواري بومدين في تنظيم

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] إحـــدادن (زهيـــر)، المختصـــر فـــي تـــاريخ الجزائـــر، المرجـــع الســـابق، ص49.

* القاعدة الشرقية: يقع مركزها في سوق أهراس نظرا لتضاريسها نجحت في تمويل الولايات المجاورة بالسلاح وكذا التكفل بأمن القوافل ، قادها العقيد عمارة العسكري (بوقلاز) ، وساعده ثلاثة رواد و هم : عواشرية ، الطاهر سعيداني ، و سليمان بلعشاري ، أصبحت فيما بعد مركزا لإطارات هيئة الأركان العامة . ينظر شرفي عاشور ، المرجع السابق ، ص274 .

[3] هشماوي (مصطفى)، المرجع السابق، ص29.

نفسها في جهاز متراتب و منظم و ممركز، أمسكت بزمام الأمور قواته بحزم و بيروقراطية عسكرية. فكانت روح الخضوع الكلي من جانب كل واحد لقرارات السلطة، و هي روح ناتجة عن تربية سياسية، بل تربية انضباطية قاسية تجعل الأفراد مجرد منفذين فقط[1].

و رغم هذا لقد حققت جبهة التحرير الوطني بعد أربع سنوات من الكفاح المسلح و من النشاط السياسي الدبلوماسي في الخارج نجاحات كبيرة، جعلتها القوة الأساسية في الداخل بعد إزاحتها "للحركة الوطنية الجزائرية" بقيادة مصالي الحاج ، و بعد أن أصبحت الممثل الحقيقي في الخارج المعترف به من قبل الدول العربية و المجموعة الاشتراكية، تولد عن هذا النضج الميداني فكرة ضرورة تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة، تؤطر أكثر كفاح الجبهة و الجيش من جهة، و تكون مشروع الدولة الجزائرية المستقلة القادمة من جهة أخرى[2].

المطلب الثالث :تأسيس الحكومة المؤقتة ..إشكالات و رهانات

اقترن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ الوهلة الأولى بفكرة تطور الثورة الجزائرية، و دخول مطلب استعادة السيادة الوطنية والاستقلال طور الممكن، فإنشاؤها يرمز على الصعيد الداخلي لاستعادة أحد مظاهر السيادة الوطنية، و بشر باستقلال وشيك، كما يرمز إلى قرب مرحلة التفاوض مع العدو على مطلب تقرير المصير، أما على الصعيد الخارجي فيعني تجاوز مرحلة "الحركة الثورية " و إضفاء شرعية أكثر على جبهة التحرير الوطني وتأكيد استعدادها لتحمل مسؤولياتها كاملة في جزائر مستقلة[3].

و هكذا تم في 19 سبتمبر 1958 الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية، برئاسة فرحات عباس. و لم تكن مسألة تكوينها معقدة، فقد قامت لجنة التنسيق و التنفيذ بحل نفسها

[1] الصيداوي (رياض)، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] عباس (محمد)، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص251.

وإعادة تهيكلها كحكومة أضيف لها بن خدة و محمد يزيد، حدث ذلك بدون الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولا إلى قادة الداخل[1]

I- أزمات ما بعد تأسيس الحكومة المؤقتة الأولى :

كان الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة مخرجا سياسيا ذكيا من طرف القيادة الخارجية التي تمكنت من خلاله أن تكسب صفتها كقيادة سياسية أمام الرأي العام الخارجي، و لأنه سمح لها بالالتفاف على الإخفاقات السابقة[2] ، و لكن تلك المحاولة في القفز على الحقائق الميدانية سرعان ما قادت إلى توتر شديد بين العسكريين في الداخل و الجهاز التنفيذي للثورة في الخارج، إذ تعرض هذا الأخير لأزمة خطيرة كادت تعصف به على يد قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية* في نوفمبر 1958.

يضاف إلى هذه الأزمة التحدي الكبير الذي مثله عقداء الداخل** عند تشكيلهم جبهة موحدة في وجه الحكومة المؤقتة و ذلك بعد شهر واحد فقط من الأزمة السابقة بدعوى مسؤوليتها عن التراجع الكبير في النشاط الثوري في الداخل منذ نهاية عام 1957، و ذلك بالتخلي عن دعم المعاقل ومؤازرتها في جحيم المعارك[3].

يبدو أن هذه الأزمات هي رد فعل طبيعي على تهميش دور قادة الداخل م عدم استشارتهم في عملية التحضير لتأسيس الحكومة المؤقتة، خاصة و أن لجنة التنسيق و التنفيذ السابقة لم تفوت فرصة إشراك فدرالية فرنسا في تقديم تصورها لذلك المشروع، على الرغم من أن هذه الفدرالية لم تشكل يوما جزءا من

---

[1] دحلب (سعد) ، المصدر السابق ، ص 80 .

[2] Harbi (Mohamed) , le F.L.N :mirage et realité , Editions jeune-Afrique ,Paris ,1985 , PP 219-228 .

* حركة العموري الانقلابية :اوما يعرف بمؤامرة العموري محمد، بحسب قيادة الثورة هي محاولة انقلابية من طرف ضباط الولاية الاولى والقاعدة الشرقية ضد الحكومة المؤقتة من اجل القضاء على سلطة كريم بلقاسم و محمود الشريف لكنها اجهضت في المهد باعتقال مدبريها ، ثم حوكموا محاكمة صورية و اعدموا، بينما حوكم متهمون اخرون بالسجن بين اربعة اشهر و سنتين.ينظر علي كافي ، المصدر السابق، ص225.

** العقداء الأربعة و اجتماعهم بالداخل أين حضر العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة و صاحب الدعوة ، و العقيد عبيدي الحاج لخضر قائدا للولاية الأولى و العقيد سي الحواس قائد الولاية السادسة و العقيد سي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة ، في حين لم يستجيب العقيد على كافي عن الولاية الثانية المستظيفة للإجتماع . ينظر بورقعة لخضر المصدر السابق ، ص ص 28-32 .

[2] بورقعة (لخضر) ، المصدر السابق ، ص 29

[3] Les Archives Nationales Algeriennes, C.N.R.A, Session de Tripoli 1959-1960, microfiche, N° C002.

القيادة التنفيذية العليا للثورة خاصة و أن حجم تمثيلها في المجلس الوطني للثورة الجزائرية لم يكن يماثل حجم تمثيل ولاية واحدة من الولايات التاريخية الستة[1].

هاتان الحركتان المناوئتان تم النظر إليهما من طرف الحكومة المؤقتة " كمؤامرتين خطيرتين" على الثورة، لأن العناصر القوية داخل الحكومة المؤقتة و على رأسها الباءات الثلاث أدركوا أن الأمر يتعلق بالسعي لإحداث تغيير في قيادة الثورة في الخارج و إخضاعها للداخل، كما كان على عهد عبان رمضان، أو بتعبير آخر بالتنافس على القيادة و السعي إلى الحصول على مزيد من الصلاحيات في الإشراف على إدارة الثورة[2]. و الحقيقة أنه إذا كان البعض يطعن في الحكومة المؤقتة من ناحية الشرعية، أي عدم أحقية لجنة التنسيق و التنفيذ الإنفراد بهذا القرار المهم، و يعتبرون أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المؤهل الوحيد لذلك، و هو أمر مبرر، فإنه من المعلوم بأن هذا الأخير كان قد كلف في مؤتمره المنعقد بالقاهرة في 20 أوت 1957 لجنة التنسيق و التنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة متى رأت الظروف مناسبة لذلك[3].

و أما فريق آخر ينظر إلى أن قرار إنشاء الحكومة المؤقتة هدفه هيمنة سياسيي الخارج على شؤون الثورة، و اهتمامهم بالجانب الدبلوماسي على حساب الجانب العسكري الذي هو بالطبع الداخل، و يطالبها بالدخول إلى أرض الوطن لقيادة الكفاح المسلح [4].

و رغم كل ذلك و باستثناء المحاولة الإنقلابية الفاشلة لمحمد العموري و جماعته، فإن قادة الداخل لم يخرجوا في رفضهم للحكومة عن الأطر القانونية، و اضطروا لقبول الأمر الواقع وهو ما أكده علي كافي بقوله: " قبلناه حتى لا نزيد في شرخ الثورة و نكرس فصل الداخل على الخارج"[5].

---

[2] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص212 .

[3] لونيسي (ابراهيم) ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني ، المرجع السابق ، ص88 .

[4] بورقعة (لخضر) ، المصدر السابق ، ص 29 .

[5] كافي (علي) ، المصدر السابق ، ص 226 .

لقد أنشئ هذا الجهاز الإداري لتجاوز الخلافات الداخلية لأجهزة الثورة، لكن وجوده تسبب في اشتداد النزاع أكثر و توسيع دائرة الخلافات، فلم تتمكن الحكومة المؤقتة التي تتركب بنيتها من مختلف اتجاهات الحركة الوطنية خاصة الاندماجيين و المركزيين و مؤسسي الجبهة من حل الأزمة الداخلية لأجهزة الجبهة بسبب قيادتها من طرف ثلاثة شخصيات اختلفت مصالحها و هم "كريم بلقاسم" و " عبد الحفيظ بو الصوف" و " لخضر بن طوبال "[1] ، فقد أحاط كل واحد من هؤلاء العقداء نفسه بمجموعة من العناصر المتميزة بكفاءتها الثقافية و السياسية العالية، ولم تكن هذه المجموعات تتقاطع مع قادتها الذين ينتمون إلى النواة الصلبة في النخبة الثورية . فكريم بلقاسم عضو في لجنة الستة و بن طوبال بوصوف أعضاء في مجموعة الإثنين والعشرين التاريخية، و كل منهما يعتبر نفسه المؤسس الحقيقي لجبهة التحرير الوطني في الانتماء السياسي، و لا في الأصول الاجتماعية أو في طبيعة و مستوى التكوين الثقافي[2].

II- بروز نخب تكنوقراطية تابعة

إن شخصيات مثل مبروك بلحسين و عبد المالك تمام و عبد الرزاق شنتوف و خليفة لعروسي ومحمد الصديق بن يحي و غيرهم من العناصر المثقفة* ذات الأصول البرجوازية، كانت تمثل شواهد على لجوء النخبة الثورية إلى الاستعانة ببقية النخب الوطنية الأخرى لتدعيم صفوف جبهة التحرير الوطني، على الرغم من أن ذلك لم يكن يعني تخلي تلك النخبة عن مواقفها القيادية العليا[3].

[1] بودرهم (فاطمة)، المرجع السابق، ص05.

[2] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق ، ص 323 .

* كانت تلك المجموعات تشغل وظائف سياسية و إعلامية هامة داخل الأجهزة العليا للثورة و من أبرزها أيضا رضا مالك، مصطفى لشرف، محمد حربي، الأمين خان و محمد البجاوي و غيرهم، حيث تنسب الكثير من المصادر التاريخية إلى هذه المجموعة إعداد أهم الوثائق و النصوص السياسية الخاصة بالثورة ابتداء من عام 1956.

[3] خيثر (عبد النور)، المرجع نفسه. الصفحة نفسها .

لا شك أن أهم الأعمال التي قدمتها هذه النخب للثورة هي إخراجها من الحدود الجغرافية للجزائر إلى الفضاء العربي والعالمي، ومع ذلك لم يشكلوا طوال فترة الثورة أو مع اقتراب الاستقلال أي كتلة منافسة على مراكز النفوذ في السلطة.[1]

لقد خدموا الثورة حسب مواقعهم ومهامهم وتخصصاتهم العلمية ومكوناتهم الثقافية سواء مع الثوريين أو العسكريين أو مع السياسيين، فكانوا موزعين على مختلف المجالات التي تتطلبها المعركة وقد وقع على عاتقهم العبء الأكبر في المجالين الإعلامي والفكري خاصة .

أغلب هؤلاء المثقفين تعرض للتهميش من طرف الثوريين والعسكريين، وربما يعود ذلك إلى تقهقر الروح الوطنية والثورية لدى فئات النخب الأخرى المتصارعة على مراكز القيادة وبروز المطامع الفردية والنزاعات الجهوية والقبلية وطغيان المصالح الشخصية على المصلحة الوطنية [2].

هذه الانقسامات بين القادة الثلاثة المسيطرين داخل جبهة التحرير الوطني أثرت على الأشخاص وعادت سياسة التحالفات و التحالفات المضادة للظهور، لكن هذه التحالفات لم تكن على أسس تيارات إيديولوجية بل على أسس إقليمية و عرقية أو مصلحية ذاتية –كما سبق وأشرنا– ، و ظهرت ثلاثة مجموعات هي مجموعة الشرق، مجموعة القبائل و مجموعة وجدة كما ذهب إلى ذلك محمد حربي[3].

إذا فالأجهزة القائمة كانت استعراضية شكلية فقط، فحياة الجبهة كانت تدور خارجها، و القادة الثلاثة يبدون متحدين ضد السياسيين، لكنهم منقسمون و متصارعون بسبب الزعامة ، و كان كل منهم يطالب بها على ضوء الشرعية التاريخية و خاصة كريم بلقاسم الذي اعترض على تولي فرحات عباس رئاسة الحكومة[4].

---

[1] شرقي (محمد) ، أبرز القيادات السياسية و العسكرية في الثورة الجزائرية (1954–1962) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، إشراف عبد الكريم بوصفصاف ، قسم التاريخ ، جامعة قسنطينة 2005–2006 ، ص327 .

[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[3] حربي (محمد)، جبهة التحرير الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص195.

[4] بودرهم (فاطمة)، المرجع السابق، ص6.

III- الاستنجاد بقيادات الولايات

لقد أفرزت تداعيات هذه القضية أزمة جديدة داخل الحكومة المؤقتة، لأن بعض قادتها النافذين يمهدون لإبعاد رئيسها و الحلول محله، خاصة عندما وجد فرحات عباس نفسه وحيدا في مواجهة تحالف الباءات الثلاثة[1]، و عندما أدرك أن الجهاز التنفيذي للثورة أصبح يعاني توجه في 10 جويلية 1959 إلى قادة الولايات و قادة هيئة الأركان العسكرية الذين لم يستشاروا عند تأسيس الحكومة المؤقتة من أجل دعوتهم إلى إنقاذها و هذا بعد أقل من عام من الإعلان عن تأسيسها[2].

إن الرسالة تتحدث عن مدى الأزمة العميقة التي ألمت بالهيئات القيادية للثورة الجزائرية، و قد تطلب الأمر ثلاثة أشهر من الاجتماعات لـ" لجنة العشرة " و شهر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية* (من 16 ديسمبر 1959 إلى غاية 18 جانفي 1960) التغلب على الأزمة والخروج منها بقيادة و بنصوص مؤسساتية جديدة[3].

إن ما يمكن استنتاجه هنا هو أن جبهة التحرير الوطني فقدت سيطرتها على الوضع منذ مؤتمر الصومام، حيث أصبحت لجنة التنسيق و التنفيذ هي الآمرة و الناهية، ثم انتقلت السلطة داخل الجبهة للثلاثي الثوري (كريم بلقاسم، بن طوبال و بوصوف) باسم الشرعية التاريخية لتأسيسهم الجبهة، و مع نشأة الحكومة المؤقتة انتقلت السلطات إليها، و هذا ما سبب الخلافات بين العسكريين و السياسيين والتي قادت إلى اجتماع العسكريين في ما اصطلح على تسميته " باجتماع العقداء العشرة "* .

---

[1] حميد (عبد القادر)، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص221.

[2] رضا (مالك)، الجزائر في إيفيان ، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة: غصوب فارس، دار الفارابي و المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، 2003، ص64.

* تجدر الإشارة هنا أن بعض الوثائق الصادرة عن هذه الدورة محفوظة في المركز الوطني للأرشيف و أهمها وثيقة قدمها قايد أحمد (الرائد سليمان) فيها تحليل نقدي لوضع الثورة ينتقد بشدة GPRA و التي تعد مؤشرا على بداية الخلاف بينها و بين EMG.

[3] رضا (مالك) ، المصدر السابق، ص66 .

* العقداء المعنيون هنا هم أعضاء الحكومة المؤقتة الثلاثة: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف و رئيسا أركان الشرق و الغرب العقيدان السعيد محمدي و هواري بومدين، و قادة الولايات التاريخية الخمسة، الحاج لخضر عبيدي (الولاية 1)، علي كافي (الولاية 2)، محمد يازوران (الولاية 3)، سليمان دهيلس (الولاية 4)، بودغن بن علي أو العقيد لطفي (الولاية 5)، و بما أن الولاية السادسة قد ألغيت فلم تكن ممثلة.

و بحسب نص الرسالة التي وجهها فرحات عباس إلى العقداء، فهي تطلب إيجاد مخرج للأزمة وإعداد نظام داخلي للجبهة و تعديل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلال تعيين مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية[1]. حيث ذكر بوعزيز يحي أن هذا الاجتماع انتهى بالمصادقة على ثلاثة لوائح: حددت اللائحة الأولى السياسة العامة التي ستتبعها الحكومة المؤقتة في الميدانين الداخلي والخارجي و خاصة الحرص على صهر الحكومة في بوتقة واحدة و في إطار جديد أكثر تركيزا، وذلك بتحديد الوظائف الوزارية و جمع سلطات الدفاع في يد لجنة وزارية مضيقة – رغم محاولات التسوية هذه فإنها لم تنجح لتعقد الخلافات الناجمة عن كون أطراف النزاع الثلاثة هم في نفس الوقت أعضاء في الحكومة المؤقتة و ينتمون للجهاز العسكري مما عقد الوضع– و الثانية تضمنت التشكيلة الجديدة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و تضمنت اللائحة الثالثة تكوين اللجنة الوزارية الثلاثية الخاصة بالدفاع الوطني[2].

لم تستثنى حتى أعمال لجنة العقداء العشرة من النقد من خلال التقرير الذي قدمه الرائد سليمان بقوله " فبدل أن تلتزم بالوثيقة الرسمية التي تحدد لها إطار و موضوع عملها، فإن الندوة اعتقدت أنها تستطيع أن تقنن كل شيء، و تتحكم في كل شيء، و تحدد كل شيء. إن هذه الرؤية للأمور أفسدت من البداية سلطة و أهلية المجلس الوطني للثورة الجزائرية، التي تتجه نحو تعيينها بنفسها[3].

IV– تغييرات عميقة في قيادة الثورة

لقد احتج كل من عبد الحميد مهري و الأمين دباغين على التجاوزات التي يرتكبها القادة العسكريون داخل الحكومة المؤقتة و في اجتماعات العقداء الذين لم يكتفوا بتسوية الأزمة التي استدعاهم فرحات عباس إلى إيجاد حلول لها، و إنما قاموا بإحداث تغييرات عميقة الأثر وبعيدة المدى في مختلف المجالات التي كانت تتعلق بحاضر و مستقبل الثورة[4].

[1] إحدادن (زهير)، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص65.

[2] بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر في القرنين.. ،المرجع السابق، ص357

[3] المركز الوطني للأرشيف ، وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية ،1959 ، علبة مصورة، CO01, CO02.

[4] المصدر نفسه ، CO01.

حتى أن عبد الحميد مهري ذهب إلى التصريح في الاجتماع التالي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى أن : " العسكريون هم الذين يخططون و يقررون في غيابنا، ثم يأمروننا بالتنفيذ".[1]

و رفض الأمين دباغين الذي كان قد أعلن استقالته *من الحكومة المؤقتة حضور ذلك الاجتماع واكتفى بإرسال تقرير عن نشاط وزارة الخارجية خلال فترة إشرافه عليها، فكان موقفه هذا أحد الأسباب التي أدت إلى إبعاده من التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة إلى جانب كل من توفيق المدني و بن خدة و محمود الشريف[2] ، هذا الأخير هو أيضا امتنع عن حضور الجلسات الأولى لهذا الاجتماع. و في جلسة 08 جانفي 1960 قام بعرض تقرير وزارته أين استغل الفرصة لتوجيه انتقادات شديدة اللهجة للباءات الثلاثة تضمنت اتهامهم بالمحاباة والمحسوبية و الجهوية و بالسعي نحو الزعامة و بالتسيب والإسراف[3]. و بحسب فرحات عباس كانت هذه الدورة: " من حيث الأساس عبارة عن محاكمة لكريم بلقاسم و بوصوف وبن طوبال من قبل القادة العسكريين ".[4] و بعد أيام كان واضحا أن سلطة الثلاثي لم تعد مطلقة كما كانت في الماضي وتجلى هذا للجميع بعد تقرير محمود الشريف السابق الذكر.

V- مجلس ثورة جديد و حكومة جديدة:

صادق العقداء العشرة على قائمة مجلس الثورة الجديد الذي يضم أغلبيتهم بحكم المنصب، باعتبارهم أعضاء في مجالس الولايات، إضافة إلى ممثلي إتحاديات الجبهة بفرنسا، تونس و المغرب فضلا عن أعضاء لجنتي هيئة الأركان و قائدي الحدود الشرقية و الغربية[5].

لقد عقد المجلس بتشكيلته الجديدة دورته ابتداء من 16 ديسمبر 1959 وكان جدول أعمال هذه الدورة يتضمن نقطتين رئيسيتين:

---

[1] المصدر نفسه ، CO01.

* كان تاريخ استقالة الأمين دباغين في 15 مارس 1959 بسبب ما يعرف بقضية عميرة علاوة.

[2] Les Archives Nationales Algeriennes, C.N.R.A ,Session de Tripoli (1959-1960), microfiche ,n C006.

[3] Meynier (Gilbert), Histoire Intérieure du FLN, OP−Cit, P363.

[4] Abbas (Ferhat), Autopsie d'une guerre, Editions Garnier Ferres, Paris ,P280.

[5] عباس (محمد)، نصر بلا ثمن، المرجع السابق ، ص480.

- برنامج عمل المرحلة القادمة.

- القوانين الأساسية لجبهة التحرير و المؤسسات الانتقالية للثورة.

و بعد مناقشة النقطتين و المصادقة عليهما، بدأت معركة الكواليس لتعيين الهيئات القيادية على مستوى الحكومة و الجيش[1].

وكل الأمر إلى لجنة من ثلاثة شخصيات * لترشيح من تراه مناسبا لعضوية الحكومة الجديدة، وشرعت في أداء مهمتها اعتمادا على مرشحين: رئيس الحكومة السابق فرحات عباس، و وزير القوات المسلحة فيها كريم بلقاسم الذي عبر عن طموحه من جديد لقيادة الثورة و الحكومة استنادا دائما إلى مشروعيته التاريخية.

تحفظ أغلبية أعضاء المجلس على كريم بدءا بشريكيه في " اللجنة الدائمة للثورة "، ما جعلها تميل إلى ترشيح فرحات عباس لخلافة نفسه *، و اقتناع كريم بتولي وزارة الخارجية مع الاحتفاظ بالمنصب الشرفي كنائب لرئيس الحكومة أسوة ببن بلة القائد السجين[2].

[1] المرجع نفسه، ص481.

* الشخصيات هم: سعد دحلب من المركزيين السابقين و عضو لجنة التنسيق و التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام، العقيد السعيد محمدي (سي ناصر) قائد أركان الشرق المحسوب على كتلة كريم، و العقيد هواري بومدين، قائد أركان الغرب المحسوب على كتلة بن طوبال و بوصوف.

* و قد اتخذ المجلس الوطني للثورة هذا القرار تحسبا للمفاوضات، فالوجه المطمئن لفرحات عباس كان من شأنه أن يشجع ديغول على هذا التوجه، و يبعد عن الجبهة تهمة التطرف التي كانت فرنسا تروج لها على الساحة الدولية.

[2] إحدادن (زهير)، المرجع السابق، ص67

**Commité Interministériel de Guerre

كما أصدر المجلس قرار آخر بتعيين لجنة وزارية للحرب C.I.G** تضم كلا من كريم، بن طوبال و بوصوف مع توصية الحكومة الجديدة بإنشاء هيئة أركان عامة[1] و موحدة تحت إشراف اللجنة المذكورة سابقا و تعتبر أهم تغيير على الإطلاق، إذ مس كريم بلقاسم، الخاسر الأكبر في تلك الدورة، إذ الغي المجلس وزارة القوات المسلحة و حل محلها هذه اللجنة التي تقود الجيش نظريا، بواسطة هيئة أركان عامة في مكان قيادتي الأركان الشرقية و الغربية، عين على رأسها هواري بومدين، الذي فاز المنصب على حساب المرشح الآخر محمدي السعيد، هذا الأخير **كافأه** المجلس بمنحه منصب وزير دولة دون حقيبة[2] ويساعد هواري بومدين علي منجلي وقايد أحمد وعز الدين زراري.

أما بالنسبة إلى بوصوف و بن طوبال لم يحدث تغيير على مستوى المناصب، إذ احتفظ الأول بمنصبه في الداخلية، أما الثاني فقد وسع مجاله، حيث ورث عن محمود الشريف وزارة التسليح والتموين العام (M.A.R.G) * و احتفظ بوزارته السابقة، وزارة الاتصالات العامة والمواصلات (M.L.G.C) **، اللتين أدمجتا في وزارة واحدة لتكوين (M.A.L.G)***، وزارة التسليح والاتصالات العامة الشهيرة و المهمة [3].

هذه النزاعات الداخلية لقيادة الثورة حول السلطة باستخدام مختلف الأساليب و خاصة الشرعية التاريخية، أعطت الفرصة لظهور قوة جديدة سيطرت فيما بعد على مجرى الأحداث.

المبحث الثالث : صعود النخبة العسكرية الجديدة وأفول القادة المؤسسين

[1] لونيسي (رابح) ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، المرجع السابق ، ص 43 .

[2] بلحاج (صالح)، أزمات جبهة التحرير الوطني و الصراع حول السلطة، ، ص96.

*Ministère de l'Armement et du Ravitaillement Général .

**Ministère des Liaisons Générales et des Communications .

*** Ministère de l'Armement et des Liaisons Générales .

[3] بلحاج (صالح)، ازمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة،1956-1965، دار قرطبة للنشر، الجزائر،2006 ، ص108.

إن المنعطف الحقيقي الذي أحدثه اجتماع العقداء العشرة في مسار الثورة قبل انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، كان يكمن في أنه حاول استغلال الفشل و الانسداد الذي انتهت إليه التجربة القصيرة للحكومة المؤقتة من أجل وضعها تحت الإشراف المباشر للقادة الميدانيين، و لكنه فشل في ذلك لأن عزلة الداخل استمرت فيما بعد، إلا أن النجاح كان أكثر في الحد من السلطة الواسعة للباءات الثلاثة الذين وجدوا صعوبة كبيرة في إقناع بقية العقداء بتصوراتهم و اقتراحاتهم[1] ، بل الأدهى من ذلك هو حين تشير محاضر الجلسات الأولى لهذا الاجتماع إلى أن الباءات الثلاثة وجدوا صعوبة و معارضة شديدة من طرف بعض العقداء ، و على رأسهم لطفي و بومدين الذين رفضوا حتى حضورهم و مشاركتهم في الاجتماع، لأنهم كانوا يمثلون الجزء الأهم في صفوف و تشكيلة الحكومة المؤقتة المشلولة في صيف 1959[2].

و في مقابل تراجع نفوذ هؤلاء سمح الوضع الجديد بارتقاء نخبة عسكرية جديدة كان على رأسها العقيد هواري بومدين[3].و من هنا كانت دورة المجلس الوطني الثانية تأكيد على هذا المنعرج في تطوير ميزان القوى ضمن قيادة الجبهة، فقد أدى إنشاء هيئة الأركان العامة إلى فصل تأسيسي بين القيادة السياسية و القيادة العسكرية التي تنامي دورها السياسي فيما بعد إلى أن استولت على السلطة السياسية بعدما يعرف بأزمة صائفة 1962 [4].

يظهر فعلا أن تلك الدورة هي بداية نهاية الثلاثي كريم، بوصوف و بن طوبال الذين كانوا أسياد الثورة التحريرية دون منازع طيلة الفترة من أوت 1957 إلى خريف 1959.

لقد كانوا مصدر أهم القرارات من وراء واجهة المؤسسات القيادية و مبدأ القيادة الجماعية، استمدوا قوتهم من كونهم القادة المؤسسون للجبهة و لجيش التحرير الوطني يدعمهم في ذلك رجال من ذوي الولاء المطلق، لكنهم لم يكونوا يتوقعون وهم يحكمون القادة العسكريين في أزمة هم من تسبب فيها أن ينقلب

[1] الزبيري (محمد العربي) و آخرون ، المرجع السابق ، ص 156 .

[2] المركز الوطني للأرشيف ، محضر اجتماع العشرة (1959-1960) ، علبة مصورة ، CO10

[3] لونيسي (ابراهيم) ، المرجع السابق ، ص 44 .

[4] المرجع نفسه ، ص 45 .

الأمر عليهم بعد أن دعموا إنشاء هيئة الأركان العامة و جعلوا على رأسها هواري بومدين، و به انتقلت قيادة جيش التحرير الوطني إلى جيل جديد من الضباط ، ممن لم يتشاركوا في تأسيسه وخرجت بالتالي رقابة الجيش من القادة المؤسسين، خاصة بعد أن انتقل الثلاثي إلى خانة السياسيين بعدما انتزعت منهم هذه الدورة صفة العسكريين ليدخلوا بالتالي في الصراع التقليدي الذي شنه هذه المرة ولحسابهم الخاص أعضاء قيادة الأركان العسكريين ضد جميع السياسيين و في مقدمتهم الثلاثي من رؤسائهم السابقين في الفترة الممتدة من 1960 إلى 1961، و ذلك هو موضوعنا لاحقا، بعد أن نلقي الضوء على هذه النخبة الجديدة .

المطلب الأول : تشكيلة النخبة العسكرية الجديدة

تعد هذه الشريحة من النخبة العسكرية التي كانت صنيعة تجربة الثورة نفسها نموذجا لتباين الأصول الاجتماعية داخلها، و لم يتقاطع أفرادها فيما بينهم سوى في عدم امتلاكهم لانتماءات سياسية معلنة إلى التيارات التقليدية للحركة الوطنية[1].

فقد ضمت هذه المجموعة عناصر تنتمي إلى طبقة الفلاحين الريفيين الفقراء و العمال الأجراء البسطاء مثل عز الدين أزراري و بوخروبة محمد (هواري بومدين)، و عناصر تنتمي إلى الأعيان العسكريين، الذين كانوا ينتمون إلى العائلات المعروفة بانخراط أبنائها في صفوف الجيش الفرنسي مثل مجموعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي فترة 1957–1962 من أمثال أحمد بن شريف وخالد نزار و محمد عطايلية و محمد زرقيني و عبد المالك قنايزية و سليم سعدي و مولاي عبد القادر شابو والعربي

[1] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص398 .

بلخير و غيرهم[1] ، كما تكونت أيضا من عناصر تنتمي إلى عائلات بورجوازية استقرت بالمغرب الأقصى و تونس من أمثال أحمد مدغري وشريف بلقاسم وعبد العزيز بوتفليقة، و هذه النخبة اللامنتمية سياسيا كانت في غالبيتها من العناصر الشابة التي أعطتها الثورة التحريرية فرصة للظهور في المواقع القيادية المتقدمة على الرغم من عدم توفرها على تجربة نضالية في صفوف الحركة الوطنية، و تميزت في مقابل ذلك بمستويات جيدة من التكوين الثقافي و هو ما أهلها لتحقيق ارتقاء سريع في المناصب القيادية، بعد أن تمكنت من الحصول على الدعم و الإسناد من طرف العناصر الفاعلة في النخبة الثورية المهيمنة على الأجهزة السياسية و العسكرية للثورة[2].

لقد استفادت هذه النخبة إلى حد كبير من التآكل الداخلي للنخبة الثورية من خلال صداماتها مع النخبتين الليبرالية و الإصلاحية في صفوف قيادة الثورة، ما أهلها أن أصبحت النخبة القوية و النافذة في صفوف جبهة و جيش التحرير عند نهاية الثورة[3]. لقد تميزت هذه المجموعة عن غيرها من الأجنحة الأخرى باندماجها التام و انصهارها في إدارة قائدها و زعيمها الكاريزمي هواري بومدين فقد تمكن من إحكام قبضته على قيادة الأركان و على " جيش الحدود " * الذي أصبح قائده الوحيد، حيث نجح رغم صغر سنه (31 سنة) في بناء جيش يدين له بالطاعة، و لقد طغى الجانب العسكري على أسلوبه في العمل و رغم عدم امتلاكه لخبرة سياسية، إلا أنه أظهر براعة فائقة في القيادة و التخطيط فكان على حد تعبير فرحات عباس: يعمل بدون كلل، و يستطيع أن يجعل مساعديه يعملون بأقصى جهد ممكن"[4].

لم تكن هذه النخبة تحمل توجهات سياسية أو ميول إيديولوجية معلنة قبل انضمامها إلى صفوف الثورة، و لكنها بعدما تبوأت مواقع مهمة داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية و على رأس هيئة الأركان

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[2] المرجع نفسه، ص399 .

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

* جيش الحدود: يقصد به تمركز جيش التحرير في الخارج كنوع من القواعد الخلفية على الحدود الشرقية و الغربية، أوكلت للعقيد هواري بومدين القيادة الموحدة لهذا الجيش الذي صقله مكونا منه جيشا نظاميا على درجة التدريب و التنظيم ، فاق عدده 23 ألف مجند منهم 15 ألف بتونس ، و سوف يصبح هذا الجيش أداة الإستيلاء على السلطة سنة 1962 . ينظر عاشور شرفي، المرجع السابق ، ص 135 .

[4] الصيداوي (رياض)، المرجع السابق.

العامة لجيش التحرير الوطني، سعت إلى أن تتحول إلى قوة سياسية منافسة لبقية النخب[1] بعد أن استطاعت أن تكون جيشا نظاميا على الحدود الغربية و الشرقية منذ بدأت عملها في 23 جانفي 1960 بالاعتماد كما قلنا على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، و أصبحت قوة عسكرية و سياسية معتبرة سحبت المبادرة من اللجنة الوزارية للحرب التي كان يقودها الثلاثي، كما تفوق هذا الجيش على جيش الولايات في الداخل الذي تعرض لضربات الجنرال شال، و بذلك أصبحت هيئة الأركان الأداة القوية التي ساعدت العسكريين على الارتقاء إلى هرم القيادة الثورية[2].

المطلب الثاني : الصراع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة

كان تعيين هواري بومدين على رأس هيئة الأركان العامة في نظر رفاقه من العقداء حلا وسطا لتنافس الباءات الثلاثة حول قيادة جيش التحرير الوطني، و لكن طموح بومدين نحو الزعامة كان يفرض عليه أن يتخلص من الوصاية المباشرة لهؤلاء، و لما كان الباءات الثلاثة يشكلون النواة الصلبة داخل الحكومة المؤقتة، كان حتميا أن يؤدي مسعى بومدين إلى الصدام معهم[3] انطلاقا من التركيز على تناقضات الحكومة المؤقتة، التي كانت تضم مجموعة هجينة من العناصر و صراعات الأجنحة الرئيسية فيها، استندت هيئة الأركان إلى الأخطاء و النقائص التي ميزت سياسة الحكومة المؤقتة لضرب مصداقيتها و تعبئة الجنود ضدها[4].

و بحسب احد أعضاء هيئة الأركان العامة وهو الرائد علي منجلي فإن بعض الصعوبات التي كانت تعترض جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الشرقية و الغربية كانت تنسب إلى "السياسيين" الذين لم يقوموا بدورهم على أكمل وجه، و لم يكونوا يستجيبون لنداءات قادة الثورة على الحدود، لذلك بعد تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية و التي تم تثبيت فرحات عباس على رأسها ضلت هيئة الأركان

---

[1] خيثر (عبد النور)، المرجع السابق، ص399 .

[2] شرقي (محمد)، المرجع السابق، ص 276.

[3] خيثر (عبد النور)، المرجع نفسه، ص 237 .

[4] بلحاج (صالح)، المرجع السابق، ص66.

* أهم هذه القرارات هي دخول قيادة الثورة و قادة الولايات إلى الجزائر و هيكلة الجيش و دعمه ماديا و بشريا.

العامة(EMG) تنتظر تطبيق القرارات الصادرة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية*، و كلما زاد تجاهل الحكومة لهذه القرارات كلما زاد تعلق الهيئة بها حتى أنه يقول: " لم يكن هناك أي مشكل بيننا وبين الحكومة المؤقتة في البداية سوى هذه القرارات " [1].

و في ظل هذا الجو المشحون و الذي زاده رفض الحكومة المؤقتة دعوة المجلس الاجتماع في الوقت المحدد (أي جانفي 1961) الذي كانت تنتظره الهيئة لإثارة مسألة القرارات السابقة، طرأ حادث كان السبب في تفجير الأزمة بين الهيئة و الحكومة المؤقتة، إنه حادث الطائرة التي أسقطت في 21 جوان 1961* و تم أسر طيارها على التراب التونسي[2].

على إثر أسر هذا الطيار طالبت السلطات الإستعمارية من الحكومة التونسية الضغط على الحكومة الجزائرية المؤقتة لاسترجاع هذا الطيار، و هو ما قام به بورقيبة، و أمام استجابة الحكومة المؤقتة لطلب بورقيبة و رفض هيئة الأركان لتسليم الطيار الفرنسي توسعت دائرة الاختلاف ما بين مسؤولي الثورة، و هو ما جعل هيئة الأركان تقدم استقالتها في 15 جويلية 1961[3] ، مرفوقة برسالة مطولة إلى رئيس الحكومة تشرح الأسباب و تدين الأخطاء المرتكبة باسم الثورة، و من التهم الموجهة للحكومة : "الإنحرافية و عدم تطبيق قرارات طرابلس و العمل على تصفية هيئة الأركان العامة باعتبارها العقبة الوحيدة أمام بروز المطامح الشخصية التي تتنافى مع مبدأ القيادة الجماعية "، و هذا حسب على منجلي[4].

المطلب الثالث : المجلس الوطني في ظل هيئة الأركان العامة

[1] عباس (محمد)، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 409.

* أقدمَ الطيران الحربي الفرنسي على محاولة قنبلة مركز ملاق التابع لجيش التحرير الوطني في مدينة الكاف التونسية، فرد هذا الأخير بإسقاط هذه الطائرة الحربية من نوع F84 و أسر طيارها الملازم Frédéric Gaillard .

[2] كافي (علي)، المصدر السابق، ص 260.

[3] حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 224.

[4] عباس (محمد)، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص411.

لقد أحدثت هذه الاستقالة صدى واسعا في أوساط الجيش، و كان من آثارها دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الانعقاد بعد أقل من شهر، أي في الفترة الممتدة من 09 أوت إلى 27 منه لدراسة الخلافات الدائرة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة.

و ابتعادا عن محاولتنا الوقوف مع هذا الفريق أو ذاك سنعود إلى حيثيات هذا الصراع من خلال مداخلات أطرافه عبر **محاضر جلسات هذه الدورة الموجودة في المركز الوطني للأرشيف.**

I- تصعيد الخلاف بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة

لقد اعتبر قايد أحمد – الرائد سليمان – عضو هيئة الأركان العامة أن الخلاف ما بين هذه الأخيرة والحكومة المؤقتة ظهر مباشرة بعد انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة حين رفضت الحكومة المؤقتة تطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية و راحت تركز على النشاط الدبلوماسي متغافلة مسألة تعزيز الكفاح المسلح[1].

أما القضية الثانية التي اعتبرت محل خلاف بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة فقد ارتكزت على اعتبار أن هذه الأخيرة انتهجت سياسة – نيوكولونيالية – قامت على التنازلات خلال المفاوضات قبولها والدخول فيها ، في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الثورة متردية،

و هو ما جعل الهيئة تدعو لضرورة إعادة تقويم الثورة، و تعزيز الكفاح المسلح لأجل التفاوض من موقع قوة[2].

و إذا أردنا تحليل هذا النقد الموجه إلى الحكومة المؤقتة، سيتبين لنا ببساطة أن الخطاب النقدي من هيئة الأركان العامة موجه أساسا إلى فرحات عباس و كريم بلقاسم، فبالنسبة للأول يرى قادة الهيئة أنه غير متشبع بإيديولوجية الثورة و أنه معتدل أكثر مما ينبغي، و يميل إلى الحلول السياسية و غير قادر

[1] مداخلة الرائد سليمان ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، المركز الوطني للأرشيف، علبة مصورة CO21.

[2] المصدر نفسه.

على مواجهة الحكومة الاستعمارية، و يرون بالنسبة للثاني أنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي، و أنه قدم الكثير من التنازلات دون فائدة تذكر.

و كرد على هذه الاتهامات التي حسب فرحات عباس وكريم بلقاسم لا تستند إلى أي دليل مادي، وزعت على المشاركين في الدورة محاضر جلسات التفاوض و عمل رئيس الحكومة و كريم بلقاسم على التشهير بقيادة الأركان التي: << تسلمت كل الأموال التي طلبتها و جلبنا لها كميات هائلة من الأسلحة المتطورة و الذخيرة و بدلا من إمداد الداخل بما يحتاج إليه راحت تشغل نفسها بأمور سياسية لا ناقة لها فيها و لا جمل>>[1].

كما حاول لخضر بن طوبال بدوره توضيح موقف الحكومة المؤقتة اتجاه الخلاف الذي نشب مع هيئة الأركان، مع تأكيده رفض استقالة أعضاء قيادة الأركان و دعاها لإرجاء الأمر إلى غاية انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

و هو نفس الموقف الذي عبر عنه الوزراء المحتجزون إزاء الخلاف الذي ثار بين الهيئة و الحكومة المؤقتة في رسالة وجهوها إلى هيئة الأركان بتاريخ 25 جويلية 1961*، و مما جاء في هذا الصدد: << مهما كانت الانتقادات الموجهة ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مبررة، إلا إنه لا ينبغي في الظروف الحالية أن تتجاوز مجرد دق ناقوس الخطر، الذي يعتبر كفيلا بعلاج الوضعية بدلا من مفاقمتها أكثر فأكثر. إننا نسمح لأنفسنا بالتدخل لديكم مدفوعين بهذه الروح المنشغلة قبل كل شيء بإنقاذ ثورتنا و متمسكين فقط بالحفاظ على المصلحة العليا للوطن، حريصين أن نذكركم بكل روح أخوية بضرورة الرجوع عن استقالتكم، و أن تقدموا تظلماتكم لدى المؤسسات العليا للثورة المؤهلة بشكل أفضل على حد تقديرنا لمعالجة هذه المشكلة >>[3].

II – تداخل في الصلاحيات

[1] Abbas (Ferhat), Autopsie d'une Guerre, OP-Cit, P318.

[2] المركز الوطني للأرشيف، المجلس الوطني للثورة، علبة مصورة CO28.

* أنظر نص الرسالة كاملة في المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

و مهما كان فإن قضية الخلاف بين المؤسستين تحكمت فيه ظروف و تطورات الثورة التحريرية، بحيث انتقل من تباين آراء حول قضايا عسكرية بخصوص تنظيم الجيش وهيكلته، ثم مسألة المفاوضات لينتقل إلى أمور تنظيمية خاصة بمؤسسات الثورة و قيادتها، و هي التي سيبلغ خلالها الخلاف أوجّه .

و بعد تواصل أشغال المجلس الوطني للثورة مدة ثلاثة أسابيع، تميزت بصراع عنيف بين مختلف الاتجاهات داخل قيادة الثورة من خلال النقاش الحاد الذي دار في جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية الموثق في المحاضر الشفوية، و هو ما يعكس الوضعية المتوترة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هذه الأخيرة عادة ما كانت في وضعية دفاعية محرجة أما الأسئلة التي تنهال عليها، في ظل العجز الذي أصاب الحكومة المؤقتة و أقعدها عن أداء مهامها انطلاقا من عياب التنسيق ما بين الوزارات و احتدام قضية الصراع ما بين الداخل و الخارج، خاصة بعد الاتصالات التي قام بها مسؤولوا الولاية الرابعة في 10 جوان 1960 في غياب أي اتصال مع قيادة الثورة في الخارج، فضلا عن ظهور مشاكل عسكرية و في الأخير توتر العلاقات التونسية مع هيئة الأركان إثر حادثة الطيار الفرنسي و إقدام أعضائها على الاستقالة في 15 جويلية 1961، كل ذلك أوحى بأن أجهزة الثورة في معظمها أصبحت تعيش انقسامات خطيرة و أضحت سلطة الحكومة المؤقتة ذات طابع رمزي[1].

و لهذا طغت على نقاشات المؤتمرين في المجلس الوطني، قضية المكتب السياسي كحل لمشكلة القيادة التي تسند لها مهمة تسيير شؤون الثورة و ذلك بعد سخط هيئة الأركان على حكومة فرحات عباس الثانية (1960–1961) و ذلك لاستئصال المشاكل العالقة، و لكن لما تعلق الأمر بصلاحياته وعلاقته بالحكومة المؤقتة، ثم أعضائه و مسألة مقره تصادمت الآراء من جديد و هو ما أسهم في تعميق الشرخ الذي وقع بين مسؤولي الثورة[2].

III– حول دخول قيادة الثورة إلى الداخل

[1] مداخلة وزير الداخلية لخضر بن طوبال، وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المركز الوطني للأرشيف، المصدر السابق.

[2] دامت النقاشات حول هذه القضية ما بين 20 و 27 أوت 1961 لم يستطع فيها المؤتمرون إيجاد صيغة نهائية ترضي الجميع، أنظر المركز الوطني للأرشيف: وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، العلب: C022 ، C023، C024، C025، C026.

بالنسبة لهيئة الأركان العامة، اعتبرت مسألة مقر القيادة قضية خطيرة في حالة دخول الأخير إلى التراب الوطني دون دراسة عقلانية للموضوع و تساءلت عن إمكانية تسيير الثورة و تموينها و إمدادها من الداخل و هو ما اعتبرته أمرا مستحيلا، بحيث لا يمكن إرساء مقر قيادة للثورة بالداخل، و ترك وضع الثورة بالخارج مزريا على حد تعبيرها، و في ذات الوقت تخوفت من الدخول إلى التراب الوطني و ترك الحكومة المؤقتة بالخارج تدخل في مفاوضات مع العدو، و قد تنجر عنها تنازلات خطيرة، و في نفس الوقت أبدت قبولها المبدئي بمسألة دخول قيادة الثورة إلى الداخل تطبيقا لقرارات المجلس الوطني السابقة، لكن كيف؟ و متى؟ فقد عجزت عن الفصل فيه[1].

لقد حاول بن يوسف بن خدة إيجاد مخرج لحالة الانسداد التي شهدتها الثورة التحريرية، فاقترح أن يبقى على جهاز الحكومة المؤقتة بالخارج و أن تعين قيادة جماعية تشكل مكتبا أو لجنة تتوجه نحو الداخل في أجل أقصاه أربعة أشهر من تعيينها، و في حالة عدم دخولها على الحكومة المؤقتة دعوة الولايات إلى تشكيل فريق يكون قيادة الثورة بالداخل يعتبر بمثابة السلطة العليا للثورة[2].

عارض كريم بلقاسم عضو اللجنة الوزارية للحزب، و وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة بوضوح مسألة حل الحكومة المؤقتة و تشكيل مكتب سياسي نظيرا لها و أكد على ضرورة دخول قيادة الثورة ونفي تخوفات الرائد سليمان عضو هيئة الأركان من مسألة المفاوضات، خاصة بعد أن اعترفت أربعة و عشرون دولة بالحكومة المؤقتة[3].

و هو نفس الموقف الذي عبر عنه لخضر بن طوبال، حيث أكد رفضه لمسالة تحديد مهلة زمنية لدخول قيادة الثورة – إشارة إلى اقتراح بن يوسف بن خدة– و دعا إلى دراسة القضية بعناية ومسؤولية[4].

أما عبد الحفيظ بوصوف، فإنه لم يعارض مسألة دخول قيادة الثورة من حيث المبدأ بل دعا إلى ضرورة إرجائها بالنظر إلى الحالة المزرية التي تعيشها الثورة بالخارج، خاصة بعد أن قدمت الولايات

[1] مداخلة الرائد سليمان، وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المركز الوطني للأرشيف ، علبة مصورة C021.

[2] مداخلة بن يوسف بن خدة ، المصدر نفسه.

[3] مداخلة كريم بلقاسم، المصدر نفسه.

[4] مداخلة بن طوبال ،المصدر نفسه.

اعتذارها من عدم إمكانية حماية الحكومة المؤقتة أثناء دخولها، و دعا إلى ضرورة إنشاء قيادة بالداخل تتكون من قادة الولايات[1].

إلى ذلك الحد ضلت مواقف المؤتمرين في دورة المجلس الوطني للثورة متباينة حول قضية تعيين سلطة فعلية للثورة و تحديد مقرها، ما دفع برئيس مكتب المجلس الوطني سعد دحلب إلى دعوة أعضاء المجلس لصياغة اقتراحات تودع لدى لجنة تم تعيينها* للدراسة و الفصل في قضية القيادة و مقرها، وهو ما أسهم في التخفيف من حدة النقاشات.

IV- حول إنشاء المكتب السياسي :

أودعت اللجنة اقتراحها الموحد، و الذي تضمن الإقرار بضرورة إنشاء مكتب سياسي يكون نظيرا للحكومة المؤقتة و له سلطة عليا، يتكون من رئيس الحكومة المؤقتة ، و وزير الداخلية و وزير التسليح بالإضافة إلى قائد هيئة الأركان العامة، مع الإبقاء على الحكومة المؤقتة كجهاز خارجي يتكفل بالشؤون الدبلوماسية[2] .

لكن أمام رفض بن طوبال للمقترح و إصرار هيئة الأركان على احترام قرار اللجنة و إضافة إلى رفض كريم بلقاسم لوجود قائد الأركان ضمن هذا المكتب السياسي مما زاد في تعقيد المناقشات الدائرة حول هذه القضية، أكدت في الأخير اللجنة عجزها عن حل هذه القضية، الأمر الذي جعل قيادة الأركان تغادر جلسات المجلس الوطني قبل اختتامها[3].

---

[1] مداخلة عبد الحفيظ بوصوف ، لمصدر نفسه.

* تكونت اللجنة من عمر أوصديق، الرائد عزالدين، أحمد فرنسيس، عمر بوداود، أحمد بومنجل، ينظر المركز الوطني للأرشيف، وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية.علبة مصورة C022.

[2] المصدر نفسه.

[3] غادرت هيئة الأركان العامة أشغال المجلس الوطني للثورة بتاريخ 25 أوت 1961 قبل اختتامه على إثر مشاجرة بين عمار بن عودة و الرائد علي منجلي، ينظر المصدر نفسه.

لقد اهتدى المؤتمرون إلى تعويض المكتب السياسي بإعطاء صلاحيات أخرى لمكتب المجلس الوطني، مع المحافظة على أجهزة الثورة كما كانت حفاظا على وحدة الصف و مراعاة للظرف الصعب الذي كانت تمر به الثورة، لكن ذلك لم يزد إلا في إطالة عمر الأزمة و تعقيدها، خصوصا بعد مفاوضات إيفيان الثانية و التوقيع على وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962، ليتجدد الصراع بين رفقاء السلاح في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني في جوان 1962[1]، حينها ستطفو إلى السطح كل القضايا العالقة، التي شهدتها الثورة و تتوج الأزمة باندلاع مواجهة ما بين رفقاء الكفاح إثر أزمة صائفة 1962، التي كادت أن تنسف جهود الحركة الوطنية الجزائرية منذ بداية الاحتلال، لولا التعقل الذي أبدته الأطراف المتنازعة في الأخير حفاظا على الوحدة الوطنية.

المطلب الرابع : الحكومة المؤقتة الجديدة..عودة إلى الشرعية الثورية

I - تهميش النخب المعتدلة

صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع بالإجماع على استبدال فرحات عباس بين يوسف بن خدة، الذي كان واحدا من القادة الأساسيين للحركة الثورية في الجزائر، وواحد من المساعدين الرئيسيين للشهيد العربي مهيدي أثناء قيامه بتنظيم المنطقة الرابعة و كذلك الإعداد لقرارات مؤتمر الصومام[2].

و من الجدير بالذكر إلى أن بن خدة الذي عين عضوا بأول لجنة التنسيق و التنفيذ قد ظل وفيا للخط الأيديولوجي للثورة، و لم يفتأ يطالب بعودة القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن عملا بأولوية الداخل على الخارج[3].

لكن فرحات عباس لم ينظر إلى عملية استبداله ببن خدة بهذا المنظار بل رأى في الأمر انحرافا خطيرا لجبهة التحرير الوطني، التي أصبحت بهذا التعديل، حكرا على عناصر حركة انتصار الحريات

[1] عباس (محمد)، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 360.

[2] بن خدة (بن يوسف) شهادات و مواقف ، شركة دار الأمة ، ط 1 ، الجزائر ، 2007 ، ص 106 .

[3] الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر، ج 3 ، المرجع السابق، ص 223.

الديمقراطية ، وقد قال في هذا الصدد: " يظهر جليا أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير الوطني في مجموعتها، بل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحدها فالمؤامرات التي حيكت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1].

إن عباس فرحات هنا يعلل إبعاده عن رئاسة الحكومة بكونه فقط من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و هو نفس الطرح الذي قدمه محمد حربي، إذ أورد أن السبب الرئيسي في هذا التغيير يكمن في مسألتين أساسيتين هما:

1- الخلاف السائد بين قدماء اللجنة المركزية و عباس منذ تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958، و قد تجلى ذلك عندما انسحب بن خدة و قرر عدم المشاركة في الطاقم الحكومي المنبثق عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جانفي 1960[2] .

2- أما السبب الثاني فيكمن في محاولة أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة التخفيف من حدة الأزمة التي سببتها قيادة الأركان، خاصة بعد اتهامها عباس فرحات بالاعتدال و بالتالي عدم قدرته على التفاوض حول مستقبل و مصير الجزائر. كما سبق و أن تطرقنا إليها. و على هذا الأساس تقرر استبداله ببن خدة الذي يعتبر الأقرب إلى المسار الثوري وهذا يعني اقتسامهم نفس الرأي والمنهج الذي ينبغي أن تسير وفقه الثورة التحريرية[3]. و يؤكد هذه الفكرة المؤرخ شارل روبير آجرون حينما يقول: "و الحال أن استياء المناضلين من " ذوي " مراكز الشرف " أدى إلى استبعاد فرحات عباس لصالح شاب رئي أنه أشد ثورية، هو السيد بن خدة "[4].

أما عن بن خدة نفسه فقد ذكر أن قرار تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة، لم يكن نتيجة حسابات سياسية أو إيديولوجية، و إنما جاء هذا القرار بعد مداولات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، التي اتسمت

[1]Abbas (Ferhat), L'autopsie d'une Guerre, OP-Cit, P 253.

[2] حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص181.

[3] المرجع نفسه، ص236.

[4] روبير آجرون (شارل)، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص181.

بالحرية و الديمقراطية كما كان معمولا به سابقا، و هو أن الأقلية تخضع لقرار الأغلبية، وعليه اتخذ المجلس قرار إقالة عباس و تعيين بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة. خصوصا بعد الضغط الشديد الذي مارسه قادة الثورة في الداخل على المسؤولين في الخارج[1].

في نهاية الأمر، من حيث توازن السلطة في القيادة، تمخضت الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية عن ثلاث نتائج رئيسية، أولى هذه النتائج هي ثأر المركزيين لأنفسهم بعد إقصائهم على يد الثوريين أثناء دورة المجلس في أوت 1957، حيث تولوا مناصب هامة في الحكومة، فأخذ بن خدة الرئاسة من عباس فرحات و كذا الشؤون المالية و الاقتصادية من أحمد فرنسيس، و عادت إلى سعد دحلب حقيبة الخارجية أما المركزي الآخر فقد احتفظ بمنصبه الدائم في قطاع الإعلام، و كانت تلك أهم المناصب في مرحلة المفاوضات. و النتيجة الثانية في تعميق الخلاف بين هيئة الأركان العامة والحكومة نتيجة إخفاق الأولى في تحقيق مشروعها الرامي إلى إنشاء قيادة جديدة تحتل مكانة متفوقة فيها، وبالتالي خيرت هيئة الأركان جولة هذه الدورة.

أما الثالثة فهي ظهور الصيغة الأولى للتحالفات الجديدة و تحديد الفاعلين الذين سيقومون بدور رئيسي في صيف السنة القادمة، انطلاقا من هيئة الأركان العامة و معها بن بلة و فرحات عباس من ناحية، و الحكومة المؤقتة و أنصارها من ناحية أخرى.

و الواقع أن قراءات أخرى ترى أن صعود بن خدة إلى رئاسة الحكومة المؤقتة هو حل يرمي إلى قطع الطريق أمام كريم بلقاسم قبل بوصوف و بن طوبال خاصة بعد أن أصبح يحض بدعم شعبي ودولي كبيرين من خلال ترأسه الوفد الجزائري في المفاوضات التي انطلقت منذ ماي 1961 وبالتالي لم يكن ممكنا لأي من الباءات الثلاث أن يصبح رئيسا، فقد كان كل واحد منهم يبطل مفعول الآخر، كما كانوا محل انتقاد شديد و حتى محل الرفض من طرف قيادة الأركان على وجه الخصوص[2] .

II – الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة : تحديات أمام الحكومة الجديدة

[1] بن خدة (بن يوسف)، شهادات و مواقف، المصدر السابق، ص 104.

[2] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص 136.

ورث بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن سابقه مشكلين كبيرين هما، المفاوضات و الخلاف مع هيئة الأركان العامة بقيادة بومدين، و بحسبه لم يكن باستطاعتهم مواجهة المشكلتين بنجاح في آن واحد، فكان عليهم أن يركزوا جهودهم على الأهم حسبما تقتضي إستراتيجية الكفاح، فقد كان أي تمزق بين قيادة الثورة في الخارج ستكون له انعكاسات سلبية على معنويات الشعب، و أكثر من ذلك سيشجع ديغول على التصلب في مواقفه و استغلال انقسامهم[1] .

لقد أعطت الحكومة المؤقتة الأولوية للمفاوضات التي بدأتها حكومة فرحات عباس لأنها كانت تعني مصير شعب بأسره، و استأنفت بالتالي المفاوضات التي توقفت بلوقران في جويلية 1961، و انتهت بعد 7 أشهر من المناقشات إلى اتفاقيات إيفيان التي توجهت باتفاق إطلاق النار في 19 مارس 1962و لقد كانت هذه الاتفاقيات نصرا كبيرا للجزائر بحسب بن يوسف بن خدة[2] .

مقابل ذلك واصلت هيئة الأركان العامة معارضتها للحكومة المؤقتة الجديدة، حيث ظلت الأزمة قائمة بينهما خاصة بعد دخول المفاوضات الجزائرية– الفرنسية مرحلة حاسمة، و هو مادفع بالهيئة إلى اعتبار تركيز الحكومة المؤقتة على المفاوضات هو محاولة لتجاوز الأزمة التي تطالب هيئة الأركان العامة بتسويتها قبل ذلك، و هو ما دفعها إلى مقاطعة المرحلة الأخيرة منها، كما ذكر علي منجلي[3].

لم يتمكن بن خدة و وزرائه من التصدي كفريق موحد للعقيد بومدين و نوابه، و اتخاذ إجراءات رادعة ضدهم، فقد اتسم موقف الحكومة آنذاك بالتردد أمام التمرد الذي أعلنته صراحة هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة، مقتصرا على محاولات كانت إلى المناورات أقرب منها إلى المقاومة الفعلية، و السبب الرئيسي لانعدام المبادرة المؤثرة من الحكومة في تلك الفترة هو انقساماتها الداخلية والحسابات الشخصية لأعضائها، فإلى غاية جانفي 1962، لم يكن أعضاء الحكومة الأساسيين متفقون على رد موحد لمواجهة هيئة الأركان العامة[4] .

---

[1] عباس (محمد)، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 109.

[2] عباس (محمد)، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص111.

[3] المرجع نفسه، ص 112.

[4] بلحاج (صالح)، المرجع السابق، ص 104.

و بحسب تبرير بن خدة، فإنه لم يتوقف عن بذل كل جهوده للمحافظة على الوحدة الوطنية التي سمحت بالتوصل إلى السلم، و ذكر أن الحرب قد حصرت النزاعات المعتادة في داخل القيادة بينما بقيت القاعدة موحدة، و هنا تكمن بلا ريب خصوصية، بل قوة الثورة الشعبية.

كما أن النزاعات الشخصية المكبوتة، كان من الممكن أن تنفجر قبل أو أثناء المفاوضات التي انبثقت عنها اتفاقيات إيفيان، فلو حدث انفجار الأزمة آنذاك لكان قضى على الثورة، علاوة على أنه سيؤخر ساعة السلم إلى أجل غير مُسمى، أو أنه ربما سيؤدي إلى التقسيم، أو إلى أي مصيبة أخرى تحل بالأمة، كما أشار بن خدة في شهادته[1] .

III – المجلس الوطني في دورته االرابعة : خلافات حول إتفاقيات إيفيان

تجدر الإشارة هنا أن اتفاقيات إيفيان قد صادق عليها مجلس الثورة بالإجماع *باستثناء أربعة أعضاء من بينهم ثلاثة من هيئة الأركان العامة**، كما وافق عليها الوزراء الخمسة المسجونون بواسطة توكيل أرسلوا به إلى رئيس الحكومة المؤقتة[2] حدث هذا في 22 فيفري 1962، في طرابلس أين اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) للمرة الخامسة منذ تأسيسه، حيث ضم أعضاء مجالس الولايات و ممثلي فدرالية فرنسا، و دام هذا الاجتماع إلى 27 فيفري 1962. ناقش فيه نص الاتفاق الذي توصل إليه الوفدان الجزائري و الفرنسي[3] ، و كان المجلس حينذاك يتكون من 71 عضوا، تغيب منهم 22 و حضر 33 و صوت بالوكالة 16 عضوا، و بعد نقاش دام خمسة أيام تم التصويت على الاتفاق بأغلبية أربعة

[1] بن خدة (بن يوسف)، شهادات و مواقف، المصدر السابق، ص48.

* كانت المصادقة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس ما بين 22 فيفري إلى 27 منه 1962 كدورة استثنائية لدراسة نص اتفاقيات إيفيان.

** الأعضاء الأربعة هم: هواري بومدين، علي منجلي، قايد أحمد و هم قادة هيئة الأركان العامة و رابعهم هو مختار بويزم (ناصر) هذا الأخير هو أحد قادة الولاية الخامسة.

[2] بن خدة (بن يوسف)، اتفاقيات إيفيان و نهاية حرب التحرير في الجزائر، ترجمة : لحسن زغدار و محل العين جبايلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1987، ص37.

[3] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص149.

أخماس كما تنص على ذلك نصوص المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، التي وافق عليها المجلس الوطني في جانفي 1960[1].

و نظرا لهذه النصوص فإن الأغلبية في هذه الدورة هي 40 صوتان و قد أفرز التصويت عن 45 صوتا توافق على محتوى الاتفاقيات و تعارضه أربعة أصوات، و بهذا التصويت يكون المجلس الوطني للثورة قد وافق على توقيف القتال و إمضاء الاتفاقيات[2] .

باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و بتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية : أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة. آمر باسم الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية و الاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني[3] .

كان هذا تصريح رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية على أمواج إذاعة تونس للإعلان عن توقيف إطلاق النار بعد مفاوضات إيفيان الأخيرة، و بالتالي إعلان بداية المرحلة الانتقالية التي سمحت بإطلاق سراح كل المساجين.

بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، كان الحدث انتصارا كبيرا لأن الأهداف التي جاءت في بيان أول نوفمبر قد تحققت، و رغم أن ذلك تطلب وقتا طويلا و تضحيات جساما، فإن استرجاع السيادة الوطنية لا يقدر بثمن، كما لا يقيم بثمن سلامة التراب الوطني ووحدة الشعب، لكن هذا لم يكن هو رأي قادة أركان جيش التحرير الوطني، التي أعربت عن عدم اقتناعها بالنتائج النهائية، و هو ما سيؤدي إلى أن يصبح الصراع علنيا وعنيفا في الوقت نفسه بين الحكومة المؤقتة المشكلة من السياسيين من جهة و هيئة الأركان العامة من جهة ثانية، و وصل الصراع ذروته و كان لكل طرف إستراتيجيته لإزاحة خصمه[4].

---

[1] إحدادن (زهير)، المرجع السابق، ص89.

[2] المرجع نفسه، ص89.

[3] بن خدة (بن يوسف)، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص38.

[4] الصيداوي (رياض)،صراعات النخب...، المرجع السابق.

و رغم مكسب الاستقلال الذي كان على الأبواب، إلا أنه لم يكن كافيا لتغطية أو تجاوز الخلافات العميقة بين الطوائف و النخب التي كانت متعايشة طوال فترة الكفاح المسلح و عاد بالتاي الخلاف ليطرح من جديد و لكن هذه المرة بأكثر حدة بين الحكومة المؤقتة من جهة و هيئة الأركان العامة من جهة أخرى، و ذلك فصل آخر من الصراع بين إخوة الكفاح.

المطلب الخامس : مأزق تحالفات مؤتمر طرابلس الأخير

لقد دخلت الجزائر بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان في دوامة الصراع على السلطة، و هذا رغم وجود المؤسسات التي تسير الثورة التحريرية من المجلس الوطني للثورة التحريرية إلى الحكومة المؤقتة، في ظل وجود نصوص قانونية توضح بأن هذه المؤسسات هي المسؤولة عن تسيير شؤون الجزائر إلى ما بعد استرجاع السيادة و إقرار مؤسسات أخرى جديدة، و من أبرزها المادة 22 من القانون المنظم للمؤسسات المؤقتة[1].

I – تكتلات مؤتمر طرابلس (27 ماي و 04 جوان 1962)

تشكلت عدة تحالفات و كتل داخل جبهة التحرير الوطني على أنقاض التشكيلات السياسية القديمة باتت تسابق من أجل الوصول إلى السلطة، و كان المنعرج هو دورة المجلس الوطني للثورة المنعقد في طرابلس ما بين 27 ماي و 04 جوان 1962 [2] كمسرح و ميدان هذا السباق.

انفجر الصراع بين النخبة الوطنية مباشرة بعد استرجاع السيادة و الذي عرف في التاريخ المعاصر بأزمة صيف 1962 [3] بين قيادة الجيش الممثلة في هيئة الأركان العامة، و التي كان جيش الحدود يلعب الدور الأساسي في صنعها، هذا الأخير أظهر قادته توجهات سلطوية لكنهم لم يكونوا قادرين على استلام السلطة مباشرة لأسباب تاريخية، حيث يتميز قائدها و المحيطين به بصغر سنهم، و بعدم انتمائهم إلى مجموعة القادة الأوائل الذين أسسوا جبهة التحرير الوطني، فلم تكن لهم " الشرعية التاريخية " اللازمة التي

[1] لونيسي (ابراهيم) ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962–1965) ، دار هومة ، الجزائر،2007، ص6 .

[2] الزبيري (محمد) ، المرجع السابق ، ص186.

[3] لونيسي (ابراهيم) ،الصراع السياسي في الجزائر..، المرجع السابق ، ص32.

تخول لهم استلام مقاليد الحكم، فقررت أن تبحث لنفسها عن حلفاء سياسيين، تتوفر فيهم شروط الشرعية التاريخية[1] لمواجهة خصومها في الحكومة المؤقتة التي أنتخبت من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وحلفائها من بعض قادة الولايات المنتمين إلى جيش التحرير الوطني في الداخل على غرار الولاية الثانية و الثالثة، و منطقة الجزائر المستقلة[2] . كما نجد إلى جانبها أيضا فدراليات فرنسا وتونس و المغرب للجبهة، و القيادات النقابية في التنظيم العمالي و الطلابي و بالطبع نجد أعضاءها في صفها باستثناء بن بلة و خيضر و رابح بيطاط و محمدي السعيد[3] .

لقد عزم هواري بومدين على البحث عن سند سياسي يمثل الشرعية ، فاتصل عبد العزيز بوتفليقة ببن بلة ورفاقه المحتجزين معه في فرنسا، بعد أن حاولوا مع محمد بوضياف وأبلغهم أسباب الأزمة وبالوسائل التي تقترحها هيئة الأركان لحلها، و هي خلق مكتب سياسي لجبهة التحرير متمايز عن الحكومة المؤقتة، فأيد هذا الإقتراح أحمد بن بلة و خيضر و بيطاط، الذين اعتقدوا أنهم يوظفون هؤلاء الشباب المتحمس ليزيحوا بدورهم خصومهم السياسيين و يصلون من خلالهم إلى السلطة[4]، في حين رفض آيت أحمد و بوضياف محمد اقتراح هيئة الأركان معتبر ينه تدخلا من قبل العسكريين و انقلابا على الشرعية[5].

و حينما خرجوا من السجن، واصل الفريق الأول مسعاه في حشد حلفاءه ضد الحكومة المؤقتة، فكان إلى جانبهم من هذه الأخيرة بن بلة و خيضر و بيطاط و في الداخل الولاية الأولى و الخامسة و السادسة، و ذلك بحكم أن قيادة الولايتين الأولى و الخامسة كانتا في أغلب أوقات الحرب التحريرية خارج البلاد، في تونس بالنسبة للأولى و في المغرب بالنسبة الخامسة، أما بالنسبة للسادسة فقد كانت طوال الثورة في خصومات مع جاراتها لاسيما الثالثة و الرابعة، فوجدت في النزاع فرصة سانحة لتصفية حساباتها السابقة[6]. كما ضم هذا الطرف أيضا عدد من الإطارات و المسؤولين السابقين في أجهزة الجبهة

[1] الذيب (فتحي)، المرجع السابق ، ص544.

[2] حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص277.

[3] بلحاج (صالح)، المرجع السابق، ص107.

[4] الصيداوي (رياض)، المرجع السابق.

[5] الزبيري (محمد العربي) ، المرجع السابق ، ص187 .

[6] بلحاج (صالح)، المرجع السابق، ص107.

من الذين كانت لهم في وقت من الأوقات مشاكل مع الحكومة أو بعض أعضائها و أرادوا أن يتأثروا لأنفسهم * وربما نجد على رأسهم فرحات عباس و صديقيه بومنجل و فرنسيس المبعدين من الحكومة شهر أوت من السنة الماضية.

بإلقاء نظرة بسيطة على التحالفين، نجد أنه من غير الممكن بروز معيار حاسم يفسر تشكل هذين الائتلافين، فلا يمكن التمييز بينها على أساس سياسي أو إيديولوجي، فقد كان انعدام التجانس السياسي والفكري أبرز سمات الطرفين فنجد مثلا يساريين معروفون مثل بوضياف و آيت أحمد و قيادات فدرالية فرنسا و مركزيون من ذوي الميول الديمقراطية إلى جانب بن يوسف بن خدة بالذين استولوا على قيادة الثورة و تسيير دفتها لفترة طويلة بأساليب لا تمت بصلة إلى الديمقراطية و يقصد بذلك الثلاثي (كريم، بوصوف و بن طوبال)، هؤلاء في صف الحكومة المؤقتة[1] .

أما في صف هيئة الأركان فالأمر شبيه بالائتلاف الأول، حيث نسجل قادة جيش الحدود العسكريين "الشعبويين "، مع أشهر المعتدلين الليبراليين كعباس و فرانسيس و بومنجل و نجد محمد شعباني الأقرب إلى تيار جمعية العلماء الإصلاحية و كذا محمدي السعيد المنادي بجمهورية إسلامية [2] .

إذن ليس هناك معيار واحد حاسم و إنما هي سلسلة من الدوافع المتداخلة التي حددت سلوك الأفراد والجماعات، و كانت تلك الدوافع متصلة بمسألة الزعامة و حسابات السعي إلى السلطة أكثر من اتصالها بالمرجعيات الإيديولوجية أو الثقافية أو الجهوية.

لقد كان للاعتبارات الشخصية دور كبير في انعقاد هذه التحالفات و انكسارها، بقي أن نقول أن السمة الغالبة و المشتركة بين فئات هذه النخب هي تصور كل منهما لكيفية الوصول إلى السلطة .

---

* لقد خلقت الحكومة المؤقتة خصوما تزايد عددهم طيلة فترة ممارستها للسلطة.

[1] بلحاج (صالح) ، المرجع نفسه ، ص108 .

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

II– مؤتمر طرابلس : التنافس على السلطة وبوادر الإنفجار

في ظل هذه التحالفات تقرر استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية للانعقاد في طرابلس يوم 27 ماي 1962، و الحقيقة أنه لم تتوفر لأي دورة من دورات المجلس الوطني السابقة من شروط النجاح مثل ما توفر لهذه الدورة و التي سميت " مؤتمر طرابلس"[1] .

فقد كانت الظروف الأمنية جيدة و السجناء الخمسة أطلق سراحهم* و جميع القادة حاضرين، والغيابات القليلة المسجلة من الممكن أن لا تؤثر في النتائج، إضافة إلى الظرف الحاسم الذي ستمر به الجزائر المقبلة على الاستقلال بعد أسابيع معدودة من شأنه أن يحث الجميع على توحيد الصفوف لمجابهة المهام الضخمة التي تنتظر السلطة بعد سنوات الحرب المدمرة[2].

تمحور جدول أعمال الدورة حول نقطتين هما:

أ – دراسة برنامج جبهة التحرير الوطني التمهيدي، الخاص بتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية.

ب – تشكيل قيادة عليا للثورة باسم " المكتب السياسي " لتحل محل الحكومة المؤقتة و تسلم مقاليد الأمور، و تكون مسؤولة على إنجاز و تنفيذ القرارات التي سيتخذها المجلس الوطني خلال هذه الاجتماع.

انطلقت أشغال الدورة يوم 27 ماي تحت رئاسة المكتب المكلف بإدارة النقاش المكون من محمد بن يحي رئيسا و مساعديه علي كافي و عمر بوداود تقرير حول مشروع البرنامج** و تمت المصادقة عليه بالإجماع بعد التعديلات الطفيفة، و صوت المشاركون بالإجماع على الترتيبات التي حددت و ضبطت في ميثاق طرابلس بغض النظر عن انتماءاتهم السابقة[3] .

---

[1] Meynier (Gilbert) , Histoire Intérieure du F.L.N ,OP-Cit , P 649.

*أطلق سراح الخمسة المحتجزين في ليلة 18 إلى 19 الموالية لتوقيع اتفاقيات إيفيان زوال 18 مارس 1962.

[2] هارون (علي)، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، ترجمة الصادق عوماري و آمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003، ص11.

**مشروع البرنامج تم تحريره بمدينة الحمامات بتونس و الذي سيتحول إلى ميثاق طرابلس بعد المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و قد ساهم في تحريره كلا من : محمد بن يحي، مصطفى الأشرف، محمد حربي، رضا مالك و عبد المالك تمام.

إن حصول الاجتماع بتلك السرعة و السهولة بين جميع ألوان الطيف السياسي الجزائري آنذاك حول وثيقة تتضمن قضايا و اختيارات مصيرية للبلاد كان دليلا على أن المهم بالنسبة للجميع شيء آخره إنه التنافس على السلطة و هو ما ظهر جليا عندما انفجر النزاع عند الانتقال إلى النقطة الثانية أي إلى اختيار المكتب السياسي[1] .

في الجلسة التي صادفت ليلة الثالث من جوان، عين المجلس لجنة مكلفة بتحديد المهام و تعيين الأشخاص المشكلين" للمكتب السياسي" و باقتراح من بن طوبال ضمت اللجنة كلا من حاج بن علة محمد بن يحي عمر بوداود و قاضي بوبكر لاستشارة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية فرديا بصدد الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا في المكتب السياسي، و تقديم قائمة من شأنها أن تحضى بقبول ثلثي الناخبين، و هذا طبقا للقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني[2] .

هنا ما لبث أن انتفى الإجماع السابق ليحل محله جو مشحون بالخلافات و الاتهامات الذي ساد أروقة المؤتمر و ازداد تدهورا كلما تفشت الإشاعات و انتشرت حول سوء التفاهم الحاصل بين بن بلة وأصدقائه من جهة و الحكومة المؤقتة من جهة أخرى، و أصبح هذا الجو المكهرب يهدد بالانفجار في كل لحظة[3]. و بينما كانت المناقشات متواصلة، كان كل فريق يجهد نفسه لإقناع من اعتراهم التردد بمساندة مرشحيه، و بدا فريق بن بلة أكثر إقداما من غيره و ربما أكثر عدوانية حسب علي هارون[4] .

تلقت اللجنة عدة اقتراحات أهمها من حيث عدد المؤيدين لكل اقتراح إثنان، دار النقاش اللاحق حولهما و توقفت دورة المجلس من دون الاتفاق على أي منهما و لا على غيرهما، هذان الاقتراحان هما قائمة بن بلة و قائمة كريم بلقاسم.

---

[3] هارون (علي)، المصدر السابق، ص5.

[1] حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 228.

[2] هارون (علي)، المصدر نفسه، ص26.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كان في القائمة الأولى سبعة أعضاء، هم السجناء الخمسة، و محمدي السعيد، و الحاج بن علا * وكان في قائمة كريم بلقاسم، بوصوف و بن طوبال و المركزي سابقا سعد دحلب[1] . و عند التصويت فازت قائمة بن بلة بـ 33 صوتا مقابل 31 صوتا لقائمة كريم بلقاسم[2]وكان سعيد يازوران وراء ترجيح الكفة لصالح قائمة بن بلة، بعدما كان الجميع يعتقد أنه سيصوت على قائمة كريم بلقاسم، باعتباره من الولاية الثالثة و حليف له، و قد اعترف يازوران بعد عقود من الزمن أنه صوت لصالح بن بلة بدافع الحقد على كريم بلقاسم و غيرة منه[3].

رغم هذه النتيجة التي أسفرت عليها عملية التصويت إلا أنها لم تمنح الشرعية القانونية لقائمة بن بلة، لأن القوانين تستوجب الحصول على ثلثي الأصوات.

و مهما يكن من أمر هذا التصويت فإن المتفق عليه هو أنه تسبب في انفجار الأزمة بفعل الفوضى والغموض الذي ميز هذه العملية بسبب الاختلاف حول صحة بعض وكالات التصويت التي كانت بحوزة بعض الحاضرين[4] .

و بلغ اللغط أوجه و نهض المؤتمرون و اندفع علي منجلي في طعن عنيف ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و في حين كان رئيس الجلسة يحاول جاهدا إعادة الهدوء إلى القاعة، شرع بعض مناصري بن بلة في شتم الوزراء، و بعد أن يئس رئيس الجلسة من عودة الأمور إلى مجراها أمر بعليق النقاش تفاديا لتفاقم الوضع و تعفنه، و كان ذلك آخر عهد لجلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية لأن هذه الجلسة كانت هي الأخيرة [5]، كان ذلك يوم 5 جوان ليلا، و كانت تلك آخر جلسة في حياة المجلس

* بن علا هو أحد نواب بن مهيدي في بداية الثورة بالولاية الخامسة، صديق حميم لبن بلة، ألقي عليه القبض سنة 1956 و بقي في السجن إلى أن أطلق سراحه في سنة 1962.

[1] حربي (محمد)، جبهة التحرير الاسطورة و الواقع ، المرجع السابق، ص278.

[2] المرجع نفسه، ص279.

[3] لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، المرجع السابق، ص26.

[4] كافي (علي)، المصدر السابق، ص ص289-290.

[5] هارون (علي)، المصدر السابق، ص31.

الوطني للثورة الجزائرية و نهاية دورته الوحيدة التي انتهت بدون أي قرار منذ إنشائه بوادي الصومام سنة 1956.

و أمام هذه التطورات الخطيرة لم تجد الحكومة المؤقتة أي حل أمامها فما كان عليها سوى أن تقدم استقالتها إلى المجلس حتى لا تشكل أي عائق، إلا أن هذا الأخير رفضها بالإجماع[1] .

لم يجد بن يوسف بن خدة أمامه أي منفذ للخروج من الأزمة فقرر مغادرة طرابلس ليلة 6 إلى 7 جوان، و تبعه بعد ذلك كريم بلقاسم و بوضياف و الوزراء غير المؤيدين لبن بلة باستثناء آيت أحمد، وبرر تصرفه هذا بعجز المجلس عن اتخاذ أي قرار، و تجنبا للفراغ السياسي، و خوفا من قيام بعض المجازفين المتصارعين على السلطة بالاستيلاء عليها معتبرا أن أي مساس بالحكومة المؤقتة من شأنه أن يهدد مستقبل الاستقلال[2] ، و لذا التحق بتونس لاستئناف مسؤولياته و فضلا عن ذلك كان أعضاء آخرون من المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد غادروا طرابلس، كما قال أيضا: " إن اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي كنا سنعقده لضبط الأمور و الإعداد لعودتنا، و ضمان استخلاف الإدارة الاستعمارية قد حول إلى لقاء لتصفية الحسابات"[3] .

فبعد مغادرة أغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة و كذا بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة قام بن بلة بجمع المتبقين و صوتوا قبل أن يتفرقوا على محضر يتحدث عن عجز الحكومة المؤقتة[4] . و بذلك انتهى وجود المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جراء عدم سيطرة البعض على أنفسهم و من جراء السعي الشديد للسلطة لدى البعض الآخر.

[1] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص172.

[2] المصدر نفسه، ص173.

[3] دحلب (سعد)، المصدر السابق، ص170.

[4] بلحاج (صالح)، المرجع السابق، ص116.

هذا المجلس الذي عرف كيف يحافظ خلال سنوات الثورة التحريرية على تماسكه وصلابته مكن الشعب الجزائري من الانتصار على القوة الاستعمارية لم يستطع أن يواصل مهمته على أرض الوطن وانتهى الأمر بأفوله ... إنها بداية الفتنة الكبرى[1]، و ذلك موضوع آخر.

وهكذا فالصراع الذي قام بين النخبة الوطنية مباشرة بعد الاستقلال و الذي عرف كما قلنا بأزمة صيف 1962، هو نتيجة انفجار التنافس على السلطة بين النخب التي قادت ثورة التحرير و التي كان تماسكها مقلقا للاستعمار الفرنسي و ضيق أمامها فرص اختراق النسيج الثوري، ها هو أصبح حالة من التشرذم و التصادم في سبيل السيطرة على هذه الدولة التي استعادت سيادتها و بصعوبة بانفصالها عن الجسد الاستعماري.

[1] هارون (علي)، المصدر السابق، ص32.

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بعد استعراض جهود النخبة الوطنية و من خلال دورها في الهيئة القيادية للثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وبعد القراءة المتأنية لأهم محاضر جلساته ، تمكنا من استخلاص النتائج التالية :

- إنه حتى عام 1945 كانت هذه المرحلة مرحلة تطور واختبار ونضج للوطنية الجزائرية فالوطنية كما عبر عنها ميشلي مثل الجيولوجيا، كلما غصنا في باطن الأرض كلما ارتفعت درجة الحرارة.

– انه ما بعد 1945، تميزت هذه الحقبة بظهور الأفكار الثورية بدل الأفكار الإصلاحية، لأن الأفكار تتطور بوتيرة بطيئة وتتطلب الكثير من الوقت، بينما الثورة سريعة ويمكنها أن تنجز بسرعة، وعليه ركزت النخب الثورية في هذه المرحلة أغلب جهدها على عملية التحرر الوطني من الاستعمار، مع عجز واضح في الجانب التنظيري.

إن قطاعا عريضا من الباحثين يتفقون في الأصول الفكرية والإيديولوجية للحركة الوطنية الجزائرية على تعدد التيارات السياسية التي أثرت في النخب الجزائرية المختلفة فيما بعد، وتكاد تجمع على حصرها في تيارات فكرية كبيرة هي: الاتجاه الإسلامي والحركة الاشتراكية والإيديولوجية التقدمية الفرنسية، من منطق أن هذه التيارات شكلت المدارس الأساسية التي تخرجت منها معظم فئات النخبة الوطنية التي قادت فصائل الحركة الوطنية كنجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وتنظيمات النخبة اللبرالية وغيرها من الأحزاب في الفترة الممتدة من 1919 إلى 1954.

لقد كانت السياسة الاستعمارية في الجزائر ترتكز على مبادئ الهدم والتدمير المنهجي والمنظم لكل بنى المجتمع الجزائري التقليدي في شتى الميادين الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية. ولما كان التحصيل الثقافي بمثابة أحد الشروط الأساسية في حدوث أي ارتقاء اجتماعي في أي أمة أو مجتمع، فإن الوضعية التي أحدثها الاستعمار في الجزائر ثقافيا منعت الشرائح الاجتماعية البعيدة عن صدارة الإدارة الكولونيالية من تحقيق قفزة تتجاوز حدود السياج المفروض على الجزائريين، الذين لم تتمكن سوى عناصر قليلة منهم من الوصول إلى مستويات علمية عالية بفضل عوامل النبوغ والإرادة الشخصية، وهكذا لم يتمكن المجتمع

الجزائري من امتلاك نخبة عريضة تعبر عن طموحاته ومطالبه إلا في فترة متأخرة من العهد الاستعماري، كما انعكست تلك الوضعية فيما بعد بشكل كبير على نوعية النخبة السياسية الجزائرية. ومن هنا تساءلنا في هذا البحث: كيف تمكن مجتمع متفكك يحوي نخبة هجينة تنتمي في أغلبها إلى المدرسة الاستعمارية أن ينتج عشية الثورة نخبة تتبنى خيار المواجهة المسلحة مع الاستعمار، وتعلن عن مطالب تحررية راديكالية وتزعم امتلاكها لتصور نظري للدولة الوطنية المستقلة؟

وجاءت الإجابة عن هذا التساؤل بإلقاء نظرة على تجربة الحركة الوطنية على الأقل في العقود القليلة التي سبقت انطلاق الثورة، لان داخل هذه التجربة عرفت النخبة الوطنية تحولا تدريجيا في أساليب النضال وفي نوعية المطالب، التي لم تعد محصورة في قضايا آنية تعنى بمصالح مجموعات معينة، إنما ارتفعت إلى مستوى المطالبة بإعادة النظر في السياسة الاستعمارية، وباستعادة الحق في الإشراف على المؤسسات الثقافية الجزائرية، وبإعادة الاعتبار للموروث الوطني وبالاعتراف بالمقومات الأساسية للشخصية الجزائرية، بل قد بلغت تلك المطالب حدود الإعلان الصريح في تحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية.

إن أهم ما سجل عن الحركة الوطنية بجميع اتجاهاتها ونخبها وتياراتها السياسية أنها لم تكن ذات طابع جماهيري شعبي، فقد كانت تعبر عن نخب معينة لها خصائصها الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية التي تميزها عن البقية كما هو الحال لدى الاندماجيين من الفئات البرجوازية المناصرة للتيار اللبرالي المهادن للسلطة الاستعمارية، والتي طالبت بإدخال إصلاحات سياسية، اقتصادية واجتماعية، وجمعية العلماء المسلمين الإصلاحية ذات الثقافة العربية الإسلامية والتي تبنت الدفاع عن الدين واللغة ومقومات الشخصية الجزائرية، وكذا النخبة الشيوعية الاندماجية كذلك والتي طالبت ببعض الإصلاحات الاجتماعية ، وأخيرا حزب الشعب الجزائري الذي مثل في البداية الطرح الثوري الاستقلالي، نادى صراحة وعلانية باستقلال الجزائر وجلاء الاحتلال دون مراوغة أو مهادنة، إلا أن نهايته أسقطته في الدائرة الإصلاحية في بداية الخمسينيات مما منح الفرصة لظهور قوة محايدة قادت الكفاح المسلح حتى تحقيق النصر، على اثر أزمة انتهت بهذا التيار إلى التفكك والانقسام نتيجة صراع بين أشخاص اختلفت وجهات نظرهم العملية إزاء الحل

الوطني لمشكلة الاستعمار، وتباينت أساليبهم العملية بسبب ربما زعامات شكلية للعمل الثوري. وقد حكم مختلف الباحثين على أن الأزمة كانت صراعا بين جيلين، جيل تقليدي تكون بالمهجر وجيل حديث عايش سنوات الخيبة وسط الدماء والدموع في ماي 1945، أين نمى لديه تطلع عارم إلى بدء كفاح لا هوادة فيه.

هذا الجيل من مناضلي حزب الشعب الجزائري، الذي اكتمل وعيهم السياسي في مناخ ماي 1945 لم يكن ليهضم هذا " المنعرج الإصلاحي"، الأمر الذي أحدث رجة داخل الحزب كادت تعصف بتماسكه ولتجاوزها اضطرت قيادته إلى عقد مؤتمر فيفري 1947 الذي خرج بحل وسط، حيث كرس حركة انتصار الحريات الديمقراطية كواجهة للنضال الشرعي وأسس المنظمة الخاصة L(OS) لتضطلع بالتحضير للكفاح المسلح.

على ضوء هذا ، يتضح أن قرار تأسيس L(OS) لم يأت تجاوبا مع رؤية إستراتيجية واضحة ترمي إلى تفجير الثورة، وإنما مراعاة لميزان قوى ظرفي بين أجنحة الحزب قصد تجاوز أزمة داخلية ظن الكثيرون أنها عابرة . وهو ما يدفع إلى التساؤل: أليس هذا من قبيل الحلول المؤقتة التي لا تحل المشكلة و إنما تجعلها أسوأ على المدى البعيد؟.

لقد كان اكتشاف المنظمة الخاصة فيه تحرير للقوى الثورية من قبضة الشرعية وتوفير للشروط والظروف التي سمحت لها بالانتقال من الانفعال إلى الفعل، ومن انتظار صدور قرار الثورة إلى السعي إلى صنعه وبذلك أزفت ساعة الصفر، ساعة انطلاق الثورة المنتظرة منذ أمد بعيد.

* من أهم العوامل الأساسية لنجاح الثورة التحريرية هو العامل البشري ، فلا يمكن لأي ثورة النهوض والاستمرار من غير محتوى بشري ، وتأثير هذا العامل الحاسم يختلف باختلاف ديناميكية النخب التي تناضل سياسيا أو تكافح عسكريا ، ومن هنا يتبين لنا بأنه ليس هناك قوة أكثر فعالية وحيوية من قوة الشباب ، فهذا الأخير قوة فعالة من قوى الثورة وعماد أساسي لانطلاقتها واستمراريتها ، كما رأينا مع الثورة التحررية التي قادتها وأطرتها النخبة الثورية الشابة، هذه الأخيرة التي كانت لا تملك إلا قوة الإرادة والشجاعة في مواجهة القوة الاستعمارية الغاشمة والمدعمة بالحلف الأطلسي والأكثر عددا وعدة وأحسن تمرسا وتدريبا إلا أن الإرادة الفولاذية لهؤلاء الشباب جعلت الشعب الجزائري يقف وجها لوجه أمام الاستعمار الفرنسي.

* كان معظم أفراد النخبة المفجرة للثورة التحريرية ينحدر من الطبقة الفقيرة في المجتمع الجزائري، وهو ما ساعدهم على الاندماج في الأوساط الشعبية وانسجامهم معها، وفي نفس الوقت ساعد على احتضان هذه الجماهير الشعبية للثورة خاصة في الأرياف، وهو عامل قاد الثورة إلى النصر، كما استطاعت هذه النخبة رغم مستوى أفرادها التعليمي والتكويني المتواضع أن تقوم بالإعداد للثورة وتفجيرها وقيادتها إلى الاستقلال.

*على الرغم من كون جبهة التحرير الوطني أو النخبة الثورية القائدة ولدت من رحم أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إلا أن مبادرتها بتفجير الثورة لم تكن تمثل قطيعة تامة مع الماضي، بل كانت خلاصة للكفاح الوطني بكل أشكاله، ولهذا فعلى الرغم من رفضها لاستمرارية التعددية الحزبية التي كانت سائدة قبل الثورة لاعتبارات موضوعية، إلا أنها تمكنت من استيعاب القدرات الوطنية المتمثلة في رموز النخب المختلفة الاتجاهات .

* تمثل الرهان المصيري الذي تمخض عن اندلاع الثورة التحريرية ، في كون مختلف شرائح المجتمع وعلى رأسها النخب الأخرى التحقت أو ألحقت بمشروع المجتمع الجديد الذي صاغه بيان أول نوفمبر 1954 ، خاصة وأنه مثل أرضية مشتركة بعد سقوط تبريرات المشروع الاندماجي الذي برهنت أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية أنه وهم .

* عندما بدأت النخبة الثورية المفجرة للثورة في استقطاب النخب الأخرى بدأت معها المتاعب والمخاطرلأن السياسيين تمكنوا من الوصول إلى مناصب عالية في القيادة بفضل براعتهم السياسية ومكانتهم العلمية فشكلوا خطرا حقيقيا على قادة التيار الثوري والعسكري مما دفع هؤلاء إلى التحالف من أجل استرجاع قيادة الثورة من السياسيين الذين انسحبوا من المنافسة بعد أن وصل الصراع إلى درجة المواجهة المسلحة بعد الاستقلال.

* لقد شكل مؤتمر الصومام منعطفا هاما في مسار تطور الثورة لأنه تجاوب مع الحاجة الملحة إلى تشريع القوانين وتنظيم الهيئات السياسية والعسكرية لكل من جيش وجبهة التحرير الوطني فأعاد بعث التنظيم

السياسي القائد للثورة في صورة هيئة للقيادة العليا، كانت أولاهما المجلس الوطني للثورة الجزائرية جهازا تشريعيا وتمثيليا أسندت إليه سلطات الإشراف والحسم في التوجهات والقرارات المصيرية.

* إن تشكل هيئة موحدة لقيادة الثورة، مثل المرحلة الجنينية لشكل الدولة ورسم معالم نظام الحكم المستقبلي، انطلاقا من إمكانية هيكلة النخب داخله، مع ملاحظة أن إصلاح الأخطاء أو مراجعة القرارات همش قضايا مثل الصراع : عسكري / سياسي ، أو التنافس : داخل/ خارج أو أبجديات القيادة : فردية /جماعية ، وهي المشاكل التي طغت على السطح مباشرة بعد الاستقلال وبقيت آثارها إلى وقتنا الحالي .

* انعدام حركة سياسية متجانسة أثناء الثورة سمح باستمرار الخلافات التي حملتها نخب الاتجاهات الأخرى معها عندما التحقت بالجبهة بل وأضافت خلافات جديدة لم تتمكن القيادة المنهمكة بسبب صراعات العصب من احتوائها فاضطرت إلى توظيفها بهدف تعزيز مواقع القوة لصالحها، من خلال التحالفات العديدة بدليل أزمة صائفة 1962 أين وصل الصراع أقصى مداه.

* إن الهيئات القيادية للجبهة وعلى رأسها المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وإن كانت لم تقم بدورها كاملا ، وهمشت في حالات كثيرة ، فإنها قامت في حالات كثيرة، بفضل ما جرى فيها من نقاشات أدت إلى اتخاذ قرارات مهمة، واستطاعت تعديل حكومتين، مما يبين الصبغة الديمقراطية لمؤسسات الثورة على الرغم من الظروف المحيطة في تلك الفترة التي لم يكن بالإمكان التقيد فيها بآليات الديمقراطية وإجراءاتها التقليدية في زمن السلم.

* أهم مكسب حققته الجبهة، هو الحفاظ على وحدة الصف قبيل الاستقلال فهي رغم الأزمات المتكررة والصراعات الدائمة تمكنت من الظهور أمام الداخل والخارج بمظهر الكتلة المتماسكة، ويعود الفضل في ذلك إلى الظروف التي ساعدت على إخماد المحاولات الرامية إلى النيل من تلك الوحدة وإلى جهود القادة أنفسهم، من أجل تفادي القطيعة وإيجاد التسويات الملائمة لصيانة وحدة الحركة .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

* إن الميزات الاجتماعية والثقافية لكل نخبة من النخب القيادية للثورة والطموحات الفردية شكلت القاعدة التي تحركت منها هذه الأقطاب بعد وقف القتال للتنافس على السلطة والقيادة.

تميزت هذه النخب رغم صراعاتها الداخلية وأخطائها الكبيرة في كثير من الأحيان بالصدق والإخلاص الوطنيين ، حيث لم ينخر الفساد النخب إلا في المرحلة الأخيرة من الثورة .

* لعبت النخب اليسارية أدوارا مبكرة فيما يخص تطور الخيارات الاقتصادية للبلاد حيث حاولت وبشكل تدريجي، بلورة رؤية اقتصادية في خضم الثورة التحريرية الجزائرية، تضمنت تصورات عن أهداف التنمية الاقتصادية ووسائل تحقيقها غداة استقلال الجزائر، وقد توجت هذه النخبة بإيديولوجيتها الذي بدأتها في مؤتمر الصومام 1956 بميثاق طرابلس 1962 الذي أعتبر وثيقة اقترحت إستراتيجية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري الجديد، رغم أنه أهمل جانبا مهما وهو البعد الديني لثورة التحرير الجزائرية، في حين نرى أن نداء الجهاد في سبيل الله هو الذي خاض الجزائريون المعركة تحت لوائه وهو الذي وحّدهم وفق مرجعية امتزج فيها الإسلام بالوطنية امتزاج الشمس بضوئها كما يقول محمد العربي ولد خليفة ، فقد كان ذلك المزيج ينهل من معين متعدد الروافد ولكنه يتدفق في مجرى واحد، مع الإشارة هنا بأن هذا البرنامج خرج إلى الوجود بفضل تحالف النخبة العسكرية مع النخبة السياسية وهذا ما يؤكد حاجة النخب السياسية إلى مساندة النخب العسكرية ذات الوزن الثقيل لإقرار وتمرير خياراتها وتجسيد أفكارها، وهذا ليس غريبا في مثل حالة الجزائر .

* إن الحقيقة التي يؤكدها تاريخ كل الثورات التي عرفتها الإنسانية عبر مسيرتها الطويلة نحو حريتها، تؤكد فعلا المقولة التي ترى أن هذه الثورة يخطط لها الأذكياء وينفذها المجانين ويستفيد منها الانتهازيون، وهو الأمر الذي لم تسلم منه حتى الثورة التحريرية الجزائرية ويعود هذا الفشل في تحقيق القطيعة مع ذهنيات وممارسات نخب الحركة الوطنية والذي تمثل في اعتبار أولئك الرواد (النخبة الثورية) أنهم هم الشرعيون الوحيدون، ومن ثم الإبعاد و الإقصاء المباشر وغير المباشر للسياسيين والمثقفين أثناء الثورة وبعدها .

* باعتبار ثورة نوفمبر حدثاً تاريخياً، فإنها لم تنشأ من العدم بل من إيديولوجية الحركة الوطنية إذ تغذت من الفكرة الوطنية الجزائرية النابعة من الإسلام، ثم لم تلبث بحكم تفاعلها مع الواقع أن أخذت إلى جانب ذلك أبعادا سياسية وفكرية جديدة، مكنت الشعب من الوصول إلى الحرية والاستقلال وبالتالي فهي استمرارية، لما سبق، وهذا لا ينفي أنها مثلت قطيعة نظامية خاصة مع حزب الشعب وتحررا من هالة الزعيم وتجاوزا لفلسفة العمل السياسي النظري والتقليدي الذي تبنته الحركات السابقة أو النخب السابقة.

* لقد شكل الأداء الجماعي لمختلف النخب العامل الحاسم في انتصار الثورة خلال المواجهة مع الاستعمار، لأن أبرز ملامح التطور كانت تكمن في الجوانب التنظيمية التي مكنت قادة الثورة من الانتقال من حرب عصابات إلى حرب شعبية، ومن صراع مسلح تقوده مجموعات صغيرة ومعزولة وقيادة سياسية مغمورة في الظل إلى حركة تحرر تعتمد على واجهة تمثيلية عريضة وعلى نشاط ثوري متعدد الجوانب والأساليب، لأن الأداء الجماعي على الرغم من اختلاف الميول والمشارب هو الذي أدى في النهاية إلى تحقيق الهدف .

* لكن أليس من العدل والإنصاف أن نبرز إيجابيات دور النخبة في الثورة التحريرية ونخلد مآثرها؟ إن أمة لا تعتني بتاريخها تحمل في طياتها بذور فنائها، ذلك أن الإحباط النفسي الذي تشهده الساحة الجزائرية هو نتاج هذه الحالة. إن من حق الأجيال اللاحقة أن تقرأ تاريخاً يتسم إلى جانب مصداقيته العلمية بنظرة انتقاديه للأحداث دون سعي إلى ترضية طرف متنفذ على حساب الحقائق العلمية، فالنقد مهما أبرز من العيوب، إذا وافق من الباحث نية صادقة في البناء وخدمة الوطن، أفضل من التكتم على انحرافات الماضي التي تجلب لا محالة انفجارات الحاضر.

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم :01

قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الأول

1956

الأعضاء الدائمون :	الأعضاء النواب :
مصطفى بن بولعيد	البشير شيهاني
يوسف زيغود	الأخضر بن طوبال
بلقاسم كريم	السعيد محمدي
عمار أوعمران	سليمان دحيلس
محمد العربي بن مهيدي	عبد الحفيظ بو الصوف
رابح بيطاط	علي ملاح
رمضان عبان	محمد بن يحي
بن يوسف بن خدة	محمد لبجاوي
إيدير عيسات	عبد الملك تمام
محمد بوضياف	سعد دحلب
حسين آيت أحمد	عضو من النقابة
محمد خيضر	عضو آخر من النقابة
أحمد بن بلة	محمد الصالح الوانشي
محمد لمين دباغين	الطيب الثعالبي
فرحات عباس	عبد الحميد مهري
أحمد توفيق المدني	أحمد فرنسيس
محمد يزيد	إبراهيم مزهودي

المصدر : بن خدة (بن يوسف)، أزمة 1962، دحلب، الجزائر، 1976 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم :03

جبهة التحرير الوطني جيش التحرير الوطني

اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية

بتاريخ 27 أوت 1957

- إن الأعمال بالاجتماع العادي لمجلس الثورة الوطنية الجزائرية سنة 1957 قد وقعت في القاهرة بين يوم 20 ويوم 28 أوت 1957 .

وقد حضره كل من :

- عبان .
- عباس .
- عماره .
- ابن عودة .
- ابن خدة .
- ابن يحي .

- أبو مدين .
- بوصوف .
- دحلب .
- دحيلس .
- ابن طوبال .
- فرنسيس .
- كريم .
- لعموري .
- مزهودي .
- أوعمران .
- طالبي .
- توفيق المدني .
- اليزيد .
- الأمين .
- مهري .
- الشريف محمود .

- وعين فرحات عباس رئيسا للجلسات، وعين محمد بن يحي كاتبا لها .

وقدم عبان رمضان تقريرا عن نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ السابقة، وقد صودق على هذا التقرير بالإجماع .

وفي أثناء المناقشات التي وقعت، قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يوسع نطاق أجهزة القيادة، ولهذا الغرض صوت بالإجماع على لائحة تتضمن المبادئ الآتية :

- إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤلف من 54 عضوا، وهو المنظمة الوحيدة صاحبة السيادة للثورة. وهو يجتمع مرة في كل عام في دورة عادية، ويمكن استدعاؤه في دورة غير عادية سواء من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية البسيطة، أو من طرف الثلث من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
- إن لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بتنفيذ السياسة التي نوقشت في المجلس الوطني للثورة وهي تتكون من المجلس الوطني للثورة، وتنحل بالمجلس نفسه، وذلك بأغلبية الثلثين. وفيما بين جلسات المجلس الوطني للثورة يكون للجنة التنسيق والتنفيذ سلطات واسعة في جميع القضايا، إلا فيما يتعلق بمصير مستقبل البلاد مثلا :

- المفاوضات .
- توقيف القتال .
- الإنظمام إلى هذا المعسكر أو ذاك .
- الحل الدولي للمشكلة الجزائرية .

- تدخل قوة ثالثة في النزاع الجزائري .

- إن لجنة التنسيق والتنفيذ مسئولة أمام المجلس الوطني للثورة .

ومن ناحية أخرى وتماشيا مع هذا الإتجاه فإن المجلس الوطني للثورة على اللائحة التالية :

* نظرا إلى كون الإخوان الذين سجنوا هم الرجال الذين هيؤا ونظموا وقرروا لابتداء الثورة يوم أول نوفمبر 1954، لأسباب خارجة عن إرادتهم .

ونظرا لكون الصالح العام يقضي بأن يبقى هؤلاء الإخوان داخل نظام القيادة والتنفيذ .

- ونظرا من ناحية أخرى لكون إتساع ثورتنا يتطلب أجهزة في القيادة والتنفيذ أكثر إتساعا وشمولا، فإن المجلس الوطني للثورة يقرر :

أولا : تعيين الإخوان :

- آيت أحمد .
- بن بلة .
- بطاط رابح .
- بوضياف .
- خيضر .

أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق والتنفيذ .

ثانيا : أن يرتفع عدد لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تسعة أشخاص والمجلس الوطني إلى 54 عضوا.

ومن ناحية أخرى فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يحرص على توضيح كل غموض قد صوت بالإجماع على اللائحة التالية :

- نظرا لكون بعض المواقف التي أثبتها مؤتمر 20 أوت 1956 قد أولت تأويلا غامضا، ونظرا لكون الثورة الجزائرية يجب أن تكون قيادتها خالصة من كل إلتباس، لأن ذلك هو الشرط الأساسي للمحافظة على وحدة الشعب الجزائري .

- فإن المجلس الوطني للثورة يؤكد ما يلي :

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا : أن جميع الذين ساهموا في المعركة التحريرية سواء بالزي العسكري أو بدونه متساوون وكنتيجة لذلك فإنه لا أولوية للناحية السياسية على الناحية العسكرية، ولا فرق بين الداخل والخارج، إن جميع أعضاء المجلس الوطني للثورة هم أعضاء أصليون .

ثانيا : إن هدف الثورة الجزائرية يبقى هو تكوين جمهورية جزائرية ديمقراطية وإجتماعية لا تكون مناقضة للمبادئ الإسلامية .

- امتنع عن التصويت كل من : عبان، ودحيلس، على المبدأ القائل بعدم وجود فرق بين الداخل والخارج .
- إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية انتقل بعد ذلك إلى انتخاب الأعضاء التسعة في لجنة التنسيق والتنفيذ .

وفاز بالتصويت بالإجماع كل من : عبان، عباس، ابن طوبال، بوصوف، كريم، الأمين، محمود،مهري، أوعمران .

- وأخيرا فرض المجلس الوطني للثورة الجزائرية سلطات كافية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ لتعيين العشرين عضوا الباقين في المجلس الوطني، وذلك في إجتماعها القادم وترشيح هؤلاء يقدم إلى عباس أكبر هؤلاء سنا في ظرف ثمان وأربعين ساعة وذلك من طرف كل عضو من المجلس الوطني يعرب عن رغبته في ذلك .

إنتهت الجلسات على الساعة العاشرة والنصف

رئيس الجلسات الكاتب

المصدر : مجلة الذاكرة : العدد الثالث، الجزائر، 1996 م، ص ص 218-221

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم :04

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

مكتب الإستعلامات – القاهرة –

بيان المجلس الوطني في طرابلس الغرب للحكومة المؤقتة

من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 .

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية جلسة عادية في طرابلس الغرب من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 يناير 1960 .

وبعد أن استمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى تقرير الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن نشاطها بحث الحالة العسكرية بحثا عميقا واتخذ قرارات هامة تتعلق بالإستراتيجية العسكرية وبالتنظيم، وبتعزيز إمكانيات جيش التحرير الوطني .

كما درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية وضعية شعبنا والسياسة التي تشكلها الحكومة الفرنسية لإخماد كفاح شعبنا التحريري، واتخذ المجلس إجراءات في الحقل التنظيمي ليكون كفاح شغبنا أقوى فاعلية

كما رسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية أهدافا في مجال السياسة الخارجية، بحيث تكون المساعدة وما يأتي للثورة الجزائرية من البلاد المحبة للحرية أكثر تنسيقا وأبلغ شأنا .

وبعد أن درس كذلك الأسس التنظيمية للثورة وتكييفها حسب المقتضيات الجديدة سطر المجلس الوطني للثورة الجزائرية قواعد أساسية ووضع الأسس للدولة الجزائرية .

وفي هذا الإطار أدخل إصلاحات شاملة على الجهاز الحكومي وهي لجنة وزارية للدفاع الوطني، ترتبط بها مباشرة هيئة أركان حزب .

هذا وقد وافق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على ما اتخذته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 28 سبتمبر 1959 من اعتبار تقرير المصير كوسيلة من جملة الوسائل التي تساعد الشعب الجزائري على نيل إستقلاله .

وكان هذا الموقف جديرا بأن يؤدي إلى استتباب السلم فورا خاصة وأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بادرت إلى إتخاذ خطوة ملموسة بتعيينها في العشرين من نوفمبر 1959 خمسة من قادتها للبدء في محادثات مع الحكومة الفرنسية .

ويأسف المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يوافق على هذه الخطوة، لتهرب الحكومة الفرنسية من المفاوضات متعللة بأن القادة المعينين، مقبوض عليهم، ناسية أن حالة القبض هذه إنما هي نتيجة عملية قرصنة .

وردا على هذا العرض البناء رفضت الحكومة الفرنسية فرص السلام معتذرة بعذر واه، وأثرت الاستمرار في حرب غزوها الاستعماري، وهل تصريحات الوزير الأول الفرنسي والقادة العسكريين الفرنسيين على هذا دلالة بالغة .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يلفت الأنظار إلى التناقض الكبير الذي يوجد بين الاعتراف بمبدأ تقرير المصير من جهة ورفض المفاوضة وتهيؤ الحكومة الفرنسية لمواصلة حرب طويلة بتجنيد أجيال جديدة وتعزيز وسائل جيشها التخريبية من جهة أخرى .

والمجلس الوطني للثورة الجزائرية إذ يندد بسياسة العدوان يؤكد من جديد إرادة الشعب الجزائري في السلام .. فالشعب الجزائري لم يقدّم على الكفاح المسلح لإثبات حقه في الحرية والإستقلال إلا بعد أن استنفذ جميع الوسائل السلمية .

وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية واثق بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سوف لا تألوا جهدا للوصول إلى حل سلمي ولكنه يؤكد إرادة الشعب الجزائري في مواصلة الكفاح ما لم يبلغ أهدافه مهما طالت الحرب المفروضة عليه .

وإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يحيي بحرارة الشعب الجزائري الذي يقاسي منذ أكثر من خمس سنوات أفظع أنواع التعذيب، والذي لم تفتر عزيمته الصلبة في الكفاح .

كما ينحني بكل خشوع أمام مئات الآلاف من الشهداء الجزائريين الذين بذلوا دمائهم لتحرير الوطن الجزائري .. ويحيي المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأبطال والمجاهدين الأبرار في صفوف جيش التحرير الوطني الذين أصبحت شجاعتهم وتضحياتهم موضع إعجاب العالم.

ويحيي أيضا الخمسمائة ألف جزائري الذين يقومون بالكفاح في فرنسا ضد العنصرية وضد الإستعمار ويتعرضون بفظاعة لكل أنواع التعذيب الذي بلغ درجة من التفنن جعلت منه دروسا تلقن للجيش الفرنسي في مدارس خاصة ..

كما يندد بمعسكرات الإيواء والتي تضم الملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين أصبحوا عرضة للمجاعة والمرض والموت، كما يحيي عشرات الآلاف من الوطنيين المسجونين والمعتقلين الذين فرض عليهم نظام تلك المعسكرات الذي فضحه أخيرا تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولي للرأي العام

تلك كلها مناهج ترجع في أصلها إلى إرادة الشعب الجزائري وهي تصف من يطبقونها بالخزي والعار

والمجلس الوطني للثورة الجزائرية يلفت الأنظار إلى أن اتساع نطاق هذه الآمال لم يكن إلا بمساعدة بعض الحكومات الغربية التي ما انفكت تمد يد العون إلى الحكومة الفرنسية في حربها الاستعمارية، ولا تزال تلك الدول تساند سياسة الحرب الفرنسية ماديا ودبلوماسيا وخاصة حكومة الولايات المتحدة التي تخالف تقاليد الشعب الأمريكي المناهضة للاستعمار والتي تمنح فرنسا الوسائل اللازمة لمواصلة الحرب وتستخدم الحرب وتستخدم كل نفوذها لتهيئة جهاز حلف الأطلسي كله ضد الشعب الجزائري حتى أصبح هذا الحلف أداة في خدمة الاستعمار الفرنسي .

وهكذا بقيت مناشدات الشعب الجزائري وشعوب آسيا وإفريقيا المتكررة بدون صدى، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية يضع البلاد العربية أمام مسئوليتها .. تلك البلاد التي جرتها فرنسا إلى سياسة تخالف مصالحها.

ومجلس الثورة يقدر العطف الذي تبديه له شعوب أوروبا وكذا عديد من الديمقراطيين الفرنسيين ويسجل مجهوداتهم .

والمجلس الوطني للثورة الجزائرية يشكر البلاد العربية والأفريقية الأسيوية من مساعدة مادية وعلى التأييد المتواصل الذي ما فتئت تقدمه للشعب الجزائري، ويحي إعلان وبلوغ الشعوب الأفريقية استقلالها عن قريب ولا شك أن هذه الشعوب سوف تساهم في تحرير القارة الأفريقية كلها .

إن نظم المجموعة الفرنسية الرجعية سوف لا توقف تيار الاستقلال الجارف الذي يؤدي حتما إلى حرية الشعوب وعودة إفريقيا للأفريقيين .

كما يندد بخطر التجربة النووية على إفريقيا والتي تزمع فرنسا إجراءها في الصحراء .

وينظر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعين الاعتبار المبالغ إلى التأييد الأدبي الذي تقدمه للثورة الجزائرية بعض حكومات وشعوب أمريكا اللاتينية الوارثة لأعظم تقاليد الحرية .

كما يقدر مساعدة البلاد الإشتراكية المتواصلة لتنمية الثورة الجزائرية ويعبر لها عن تشكراته الحارة .

ويشكر أيضا البلاد التي استضافت المجاهدين الجزائريين الجرحى والمهاجرين والطلبة الجزائريين الذين أجبروا على العيش في المنفى .

ويعبر عن عمق اعترافه بالجميل للمنظمات والشعوب والحكومات على المساعدات التي بذلتها لصالح اللاجئين الجزائريين .

ويناشد المجلس الوطني للثورة الجزائرية كل الشعوب وكل الحكومات المناهضة للاستعمار أن تعزز تأييدها لكفاح الشعب الجزائري وأن تفرض السلام على الحكومة الفرنسية .

وفي هذا العالم الذي يتحقق في حالة حدة التوتر الدولي، وقبيل انعقاد مؤتمر القمة يجب على تلك الشعوب وتلك الحكومات أن تبقى متيقظة لكي يتحقق السلم العالمي في ظل الحرية والإستقلال لكل شعوب العالم .

وختم المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعماله بالهتاف للحكومة الجمهورية الجزائرية بترديد النشيد الوطني للجزائر المستقلة .

تونس في 19 جانفي 1960 .

المصدر : بوعزيز (يحي)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1996، ص ص41-47 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم :05

تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية التي عينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بطرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960

رئيس مجلس الوزراء	فرحات عباس
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية	كريم بلقاسم
نائب رئيس مجلس الوزراء	أحمد بن بلة
وزراء دولة (الزعماء السجناء بفرنسا + محمدي السعيد)	حسين آيت أحمد
	رابح بيطاط
	محمد بوضياف
	محمد خيضر
	سعيد محمدي
وزير الشؤون الإجتماعية والثقافة	عبد الحميد مهري
وزير السلاح والمواصلات العامة	عبد الحفيظ بوصوف
وزير المالية والشؤون الإقتصادية	الدكتور أحمد فرانسيس
وزير الأخبار	محمد يزيد
وزير الداخلية	الاخضر بن طوبال

المصادر : – بن يوسف (بن خدة) ، إتفاقية إيفيان، ترجمة : لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987 ، ص 53

– فتحي الذيب ، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر ، القاهرة : دار المستقبل العربي ،

1984، ص 461 – 462 .

ملحق رقم :06

بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية

نص البلاغ الذي أذيع عقب اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961

<< اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961 .

وقد مجد مجلس الثورة، الشعب الجزائري وكل ضحايا القضية الوطنية، كما حيّا جيش التحرير الوطني البطل وكل الوطنيين الموجودين في السجون، ومراكز التجمع والمحتشدات الاستعمارية .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية حدد مشاريع المستقبل بالنسبة لحرب التحرير التي يقودها الشعب الجزائري، وصادق على النصوص التي تضبط اتجاه وأهداف الثورة الجزائرية.

وفيما يتصل بميدان الكفاح، خصص مجلس الثورة أشغاله لدراسة وسائل الكفاح، وصادق على مقررات تنص على تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني وتعبئة الجماهير الجزائرية ورفع مستواها النضالي وتدعيم أجهزة الإطارات السياسية والاجتماعية داخلها .

وفي الميدان الخارجي اتخذت مقررات تهدف إلى تمديد عمل الثورة الجزائرية الذي يدخل في نطاق سياسة عدم الإنحياز، وهو عمل يهدف إلى تجنيد أقصى ما يمكن من وسائل الإعانة المادية والسياسية والدبلوماسية وإلى إضعاف الموقف الدولي للإستعمار الفرنسي .

وقد ضبط المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الديمقراطي والإجتماعي لكفاح الشعب الجزائري الذي تعبر جبهة التحرير عن مطامحه، بوصفها قائدة الأمة، وهذه المطامح ترمي إلى تشييد أمة عصرية، وبناء إقتصاد في خدمة الشعب وتحقيق البعث الثقافي .

وقد أكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جديد مواقف الثورة الجزائرية في ميدان المغرب العربي، والميدان العربي والإفريقي، وفي نطاق الإفريقي – الأسيوي، وهي مواقف تندرج في حركات التحرير التي تقدوها الشعوب للتخلص من الإستعمار المباشر، ومن مخلفاته المتمثلة في الإستعمار الحديث، كما أن الثورة الجزائرية والعربية والإفريقية .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية سجل أهمية المائدة المادية والسياسية والدبلوماسية التي منحتها البلدان الإشتراكية وأقطار إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للثورة الجزائرية.

وقد أكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية موقفه من مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في الإستقلال وفي تقرير المصير، ويؤكد المجلس من جديد أن هذا الحل ممكن في نطاق المبادئ الأساسية التي تحافظ على سلامته .

التراب الجزائري بأكمله، بما فيه الصحراء، وعلى وحدة الشعب الجزائري، والتعاون على قدم المساواة القائمة على احترام سيادة الشعب .

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد سجل بارتياح الإعانة التي قدمتها معظم البلاد الإفريقية إلى الشعب الجزائري، ودرس وسائل تعزيز كفاح الشعب الجزائري من أجل الدفاع عن سلامة ووحدة ترابه، بما فيه الصحراء، ومن أجل إحباط المطامع الأجنبية .

ودرس المجلس أيضا مشاكل تنظيم أجهزة الثورة الجزائرية، على ضوء التجارب التي مرت بها منذ غرة نوفمبر 1954، وقرر تركيز وتنسيق الأجهزة المسيرة .

وقد عين المجلس الوطني الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكلفها بتطبيق هذه المقررات .

المصدر : مجلة الذاكرة : العدد الثالث، الجزائر، 1996 م، ص ص 296-298

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم :07

تشكيلة الحكومة المؤقتة الثالثة التي عينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ..... بن يوسف بن خدة

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ..... كريم بلقاسم

نائب رئيس مجلس الوزراء ..... أحمد بن بلة

نائب رئيس مجلس الوزراء ..... محمد بوضياف

وزراء دولة ..... حسين آيت أحمد

لخضر بن طوبال

سعيد محمدي

محمد خيضر

رابح بيطاط

وزير الشؤون الخارجية ..... سعد دحلب

وزير التسليح والمواصلات العامة ..... عبد الحفيظ بوصوف

وزير الأخبار ..... محمد يزيد

المصادر : – بن يوسف(بن خدة) ، إتفاقية إيفيان ترجمة : لحسن زغدار ، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر ،1987، ص 54 .

– الديب (فتحي) ، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1984 ، ص ص 529 – 530 .

ملحق رقم :08

موافقة الوزراء الخمسة المسجونين على إتفاقيات إيفيان

فيما يلي النص الكامل للرسالة التي وجهها الوزراء الخمسة المعتقلون إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية :

إلى الأخوة في المجلس الوطني لثورة الجزائرية .

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة، خلال الأسابيع الأخيرة، فقد انتدبت في البداية للاتصال بنا الأخ بن يحي، وبعده انتدبت الأخ بن طوبال، وأخيرا قدم وفد يضم الأخوة : كريم، بن طوبال وبن يحي، للاتصال بنا بدوره .

وقد سلمت إلينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية، وأن المعلومات الشفهية التي أعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا في الداخل، تشير بجلاء إلى أن هذه المفاوضات يجب أن تستمر إلى نهايتها المحتومة .

وأن الاتفاقيات التي تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي، سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية .

نحن الموقعون أدناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا .

حرر بأولنوي في 15 فيفري 1962

التوقيع : حسين آيت أحمد – بن بلة – بيطاط – بوضياف – خيضر .

المصدر : – بن يوسف(بن خدة) ، إتفاقية إيفيان ترجمة : لحسن زغدار ، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1987، ص 54 .

ملحق رقم : 09

المجلس الوطني للثورة الجزائرية

نتائج التصويت على مشروع اتفاقيات إيفيان (دورة طرابلس،27-22 فيفري 1962).

– أعضاء المجلس: 71 عضوا – المشاركون : 49 عضوا

أ – الحضور : 33 عضوا

1 – من الحكومة المؤقتة : 07 هم : بن يوسف بن خدة ، لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوالصوف ، سعد دحلب، بلقاسم كريم ، محمد يزيد .

2 – عن هيئة الأركان العامة : 03 هم : الهواري بومدين ، أحمد قايد ، علي منجلي .

3 – من الولايات :

– الأولى : (أوراس – النمامشة) : 1 هو مصطفى بالنوي (مراردة) .

– الخامسة : (وهران) : 2 هما مختار بويزّم (ناصر) ، بن حدو بوحجر (عثمان) .

4 – من اتحاد فرنسا : 5 هم عمار العدلاني ، رابح بوعزيز ، محمد (عمر) بوداود ، محمد علي هارون ، عبد الكريم السويسي .

5 – من مجلس الثورة : 15 عضوا هم : فرحات عباس ، بن عودة (عمار) بن مصطفى ، محمد بن سالم ، محمد بن يحي ، أحمد بومنجل ، سليمان (الصادق) دهيلس ، محمد (قاسي) حماي ، علي كافي ، محمد خير الدين ، الحاج لخضر عبيدي ، عبد الحميد مهري ، عمار أوعمران ، عمر أوصديق ، الطيب الثعالبي ، محمد (السعيد بريروش) أيزورن .

ب – الممثلون بوكالة :

1 – من الحكومة : 5 هم الوزراء المسجونون " بأولونوا" .

حسين آيت أحمد ، أحمد بن بلة ، رابح بيطاط ، محمد بوضياف ، محمد خيضر (توكيل رئيس الحكومة المؤقتة) .

2 – من الولايات :

– الأولى (أوراس – النمامشة) : 1 هو الطاهر الزبيري (توكيل بن طوبال) .

– الثانية (قسنطينة) : 5 هم : رابح بلوصيف ، العربي بالرجم، صالح بوبنيدر، الطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس (توكيل رئيس الحكومة) .

– الثالثة (القبائل) : 5 هم : أحمد فضال (حميمي) ، حسن محيوز ، محمد واعلي ، محند أوالحاج آكلي ، الطيب الصديقي (توكيل أيزورن) .

جـ – الغائبون : 22 عضوا

- من الولاية الأولى : 3 هم : محفوظ (مصطفى) إسماعين ، عمار ملاّح ، محمد الصالح يحياوي .
- من الولاية الرابعة : 5 هم : يوسف بوخروف ، لخضر بورقعة ، يوسف (حسن) الخطيب ، محمد بوسماحة (عمر رمضان العضو الخامس عين بعد وقف القتال).
- من الولاية الخامسة : 3 هم : أحمد (عباس) بوجنان ، إبراهيم (عبد الوهاب) بوبكر القاضي .
- من الولاية السادسة : 5 (مجلس الولاية تشكل بعد وقف القتال في 19 مارس 1962).

- من مجلس الثورة : 6 هم : محمد الحاج بن علاّ ، أحمد بن شريف ، رابح (عز الدين) زراري ، أحمد فرانسيس ، حسين ديري ، مصطفى الأشرف .
- مجموع المشاركين : 49 عضوا :
- أغلبية 5/4 المطلوبة 40 .
- صوتوا ضده : 4 (ثلاثي هيئة الأركان + الرائد مختار (ناصر بويزّم).

المصدر : B . BENKHEDDA, Les Accords d'Evian, O.P.U., Alger 1986

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملحق رقم :10

قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة

1962

بن يوسف بن خدّة، الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف ، ساعد دحلب، بلقاسم كريم، السعيد محمدي، محمد يزيد، هواري بومدين، أحمد قايد، علي منجلي، مصطفى بن النوي ، مختار بوإيزم، بن حدّو بوحجّار، عمّار عدلاني ، رابح بوعزيز ، محمد بوداود ، محمد علي هارون ، عبد الكريم السويسي ، فرحات عباس ، محمد بن سالم ، مصطفى بن عودة ، محمد بن يحيى ، أحمد بومنجل ، سليمان دحيلس ، محمد حماي (قاسي) ، علي كافي ، محمد خير الدين ، حاج لخضر العبيدي ، عبد الحميد مهري ، عمار أوعمران ، عمر ؤصديق ، الطيب الثعالبي ، السعيد يعزورن ، حسين آيت أحمد ، أحمد بن بلوة ، رابح بيطاط ، محمد بوضياف ، محمد خيضر ، رابح بلوصيف ، العربي برجم ، صالح بوبنيدر ، الطاهر بودربالة ، عبد المجيد كحل الراس ، أحمد فيضال ، أحسن محيوز ، محمد واعلي ، آكلي محند ؤلجاج ، الطيب صديقي ، الطاهر زبيري ، إسماعيل محفوظ ، عمار ملاح ، محمد ص. يحيوي ، يوسف بوخروف ، لخضر بورقعة ، محمد بوسماحة ، حسن خطيب ، أحمد بوجنان ، عبد الوهاب مولاي ، بوبكر قاضي ، الحاج بن علة ، أحمد بن الشريف ، رابح زيراري ، أحمد فرانسيس ، حسين قريدي ، مصطفى الأشرف .

ويضاف إلى هؤلاء خمسة أعضاء من الولاية السادسة لم يعينوا إلا بعد 19 مارس 1962.

المصدر : بن خدة (بن يوسف)، إتفاقية إيفيان، ترجمة : لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة مصادر و مراجع البحث

أولا – الوثائق

1 – باللغة العربية

- **المركز الوطني للأرشيف ، محضر اجتماع العقداء ، علبة مصورة : CO10.**

2 – باللغة الفرنسية

- **CNRA (Session de Tripoli du 1959 – 1960) , les archives nationales Algeriennes , microfiche : C001,C002,C003.**

- **CNRA (Session de Tripoli du 09-27Aout 1961) , les archives nationales Algeriennes , microfiche : CO22.**

- **CNRA (Session de Tripoli du Mai-Juin 1962) , les archives nationales Algeriennes , microfiche : CO50,CO53.**

ثانيا – المراجع باللغة العربية

I – الكتب و المقالات

1 – الكتب

- أبراش (إبراهيم)، علم الإجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1988 .
- إحدادن (زهير)، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962، ترجمة : عالم مختار دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .

- الأشرف (مصطفى)، الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة : حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983 .
- البجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة : علي الخش، دار الرائد للكتاب الجزائر2005 .
- بلاح (بشير)، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1830 – 1989، دار المعرفة، الجزائر 2000 .
- بلحاج (صالح)، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956 – 1965، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2006 .
- بلحسين (مبروك)، المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر – القاهرة 1954 – 1956 ترجمة : الصادق عوماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004 .
- بن خدة (بن يوسف)، إتفاقيات إيفيان، ترجمة : لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987 .
- بن خدة (بن يوسف) شهادات ومواقف، دار الأمة، الجزائر، 2007 .
- بن خرف الله (الطاهر)، النخبة الحاكمة في الجزائر بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، ج1، ط1، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2007 .
- بن خليف (عبد الوهاب) تاريخ الحركة الوطنية الوطنية من بداية الاحتلال الى الاستقلال ، دار طليطلة للنشر ، الجزائر ، 2009.
- بن نبي (مالك)، مذكرات شاهد القرن : الطفل – الطالب، ط2، دار الفكر، دمشق، سورية، 1984 .
- بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار البصائر، الجزائر 2008 .
- بورقعة (لخضر) شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة، الجزائر 2000 .
- بوعزيز (يحيى) موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى الجزائر2004 .
- بوعزيز (يحيى)، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 .
- بوعزيز (يحيى) ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996 .

- تقية (محمد)، الثورة الجزائرية : المصدر، الرمز والمآل، ترجمة : عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010 .
- جغلول (عبد القادر)، الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ط1، ترجمة : سليم قسطون دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1984 .
- حربي (محمد)، حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية 1945 – 1962، ترجمة : عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004 .
- حربي (محمد)، الثورة الجزائرية : سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي موفم للنشر، الجزائر 1994 .
- حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني : الأسطورة والواقع، ط1، ترجمة : كميل قيصر داغر مؤسسة الأبحاث العربية، ودار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983 .
- حلوش (عبد القادر)، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 1999 .
- حميد (عبد القادر)، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007 .
- حميد (عبد القادر)، دروب التاريخ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .
- الخطيب (أحمد)، حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 .
- خيثر (عبد النور)، سعيدي مزيان و أحمد بوقجاني، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 .
- داهش (علي)، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، 2004 .
- الذيب (فتحي)، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984 .
- راي غولدزيغير (آني)، جذور حرب الجزائر 1940 – 1945، ترجمة : وردة لبنان، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005 .
- زايد (أحمد)، النخب السياسية والاجتماعية، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر 2005 .
- الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر 1942 – 1992، ج3، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007 .

- الزبيري (محمد العربي) وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، 1954 – 1962 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2007.
- زروال (محمد)، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية الجزائر، 2007 .
- زوزو (عبد الحميد)، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ت) .
- زيبحة (زيدان)، أزمات جبهة التحرير الوطني، دار الهدى، الجزائر(د ت) .
- سعد (دحلب)، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007 .
- سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900 – 1930، ج2، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983 .
- سعد الله (ابو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ط2، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977 .
- سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي 1930 – 1954، ج6، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1998 .
- السويدي (محمد)، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1991 .
- شرفي (عاشور)، قاموس الثورة الجزائرية 1954 – 1962، ترجمة : عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .
- شريط (عبد الله)، مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
- الشلقاني (علي)، ثورة الجزائر، ط1، دون دار نشر، القاهرة، 1956.
- الشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر الجزائر، 2003.
- صاري (الجيلالي)، بروز النخبة المثقفة الجزائرية 1830–1950، ترجمة : عمر المعراجي منشورات المؤسسة الوطنية للطباعة و النشر، الجزائر، 2007.

- صاري(الجيلالي) و محفوظ (قداش)، المقاومة السياسية : 1900–1954، الطريق الإصلاحي الطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- الطالبي (عمار)، ابن باديس: حياته و آثاره، ج 3، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1998.
- عباس (فرحات)، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة : أبو بكر رحال، دار القصبة الجزائر، 2005.
- عباس (محمد)، ثوار عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991.
- عباس (محمد)، رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر 2004.
- عباس (محمد)، نصر بلا ثمن : الثورة الجزائرية 1954–1962، دار القصبة، الجزائر، 2007.
- عباس (محمد)، إغتيال حلم .. أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر،2001.
- العقاد (صلاح)، المغرب العربي، مكتبة الأنجلو–مصرية، القاهرة، مصر، 1980 .
- قنان (جمال)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات متحف المجاهد الجزائر، 1994.
- قنانش (محمد)، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين : 1919– 1939، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.
- قنانش (محمد)، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 1991.
- قنانش (محمد) وقداش (محفوظ)، نجم الشمال الإفريقي : 1926–1937، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- كافي (علي)، مذكرات الرئيس علي كافي : من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
- لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954–1962، دار هومة، الجزائر، 2007.
- لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة الجزائر، 2007..
- لونيسي (رابح)، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر 2000.
- مالك (رضا)، الجزائر في إيفيان : تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962، ترجمة : فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2003.

- محمد (محمد علي)، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية مصر، 1997.
- ملاح (عمار)، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2007.
- معمري (خالفة)، عبان رمضان، ترجمة : زينب زخروف، دار ثالة، الجزائر، 2007.
- مناصرية (يوسف)، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- نايت بلقاسم (مولود قاسم)، ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر داخلا وخارجا، ط1، الجزائر 1984.
- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر – مؤتمر الصومام – مؤتمر طرابلس)، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2005 .
- الهرماسي (محمد عبد الباقي)، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (د ت) .
- هارون (علي)، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، ترجمة : الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
- هشماوي (مصطفى)، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998.
- الورتيلاني (فضيل)، الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 1992.
- ولد خليفة (محمد العربي)، الثورة الجزائرية، معطيات وتحديات، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1991.

2 – المقالات

- إحدادن (زهير)،" المجلس الوطني للثورة : مهامه وصلاحياته"، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين،العدد 173، نوفمبر 2009 .

- ازغيدي (محمد لحسن) ،"البعد الثوري للحركة الوطنية و الثورة التحريرية" ،مجلة الذاكرة العدد الثالث، المتحف الوطني للمجاهد،1945.
- بن طوبال (عبد الله) ، "شهادة مسجلة بالصوت والصورة"،القرص المضغوط،تاريخ الجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر،2002.
- بوضياف (محمد) ،" تحضير فاتح نوفمبر 1954"، مجلة أول نوفمبر، العدد 147،نوفمبر 1995.
- جريدة البصائر، العدد 292، السنة السابعة، 5 نوفمبر 1954.
- الصيداوي (رياض)، "صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1861،دون تاريخ.
- عمار (بن عودة)، "شهادة" يومية الشعب ، عدد6976، الجزائر، 24 مارس 1986.
- عميمور (محي الدين)، " قراءة في مذكرات الطاهر الزبيري " ، جريدة صوت الأحرار،عدد 420، الأحد 04 ديسمبر 2011.
- لونيسي (إبراهيم) ،" ظهور جبهة التحرير الوطني و تطوراتها إلي غاية 1956"، مجلة المصادر، العدد 12، السداسي الثاني، 2005.
- المحافظة السياسية للجيش،" بن عودة مصطفى في حوار مع الرواد الأوائل للثورة"،مجلة الباحث، العدد الأول، ،المديرية المركزية، الجزائر، 1982.

II – المذكرات والرسائل الجامعية :

- خيثر (عبد النور)، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954 – 1962، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف حباسي شاوش، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005–2006.
- شرقي (محمد)، أبرز القيادات السياسية والعسكرية في الثورة الجزائرية 1954 – 1962 رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2005 – 2006 .
- عمري (الطاهر)، النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع 1900 – 1940، رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أحمد صاري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2004 .
- بودرهم (فاطمة)، حزب جبهة التحرير، دراسة سياسية اجتماعية مقارنة 1954 – 1964 رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 1994 .
- سعداوي (مصطفى)، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف جمال قنان، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2005 – 2006 .

ثالثا : المراجع باللغة الفرنسية :

- Abbas (Ferhat) , autopsie d’une guerre , éditions Garnier frères , Paris , 1980.

- Abbas(Ferhat), l'indépendance confisquée ,1962-1978 , éditions Flammarion, Paris , ,1984 .
- Addi (Houari) , l'impasse du populisme l'Algérie collectivité politique et état en construction l'Algérie , ENAL , 1906 .
- Ageron(Charles Robert) , Histoire de L'Algérie contemporaine PUF , Paris , 1979.
- Augustin (Bernard) , L'Algérie , Paris , 1929.
- Ben Khedda(Ben Yousef) , Aux origines du 1er novembre 1954 éditions , Dahlab , Alger , 1989.
- Boudiaf (Med) la préparation du 1er novembre.
- Collot (Claude) , Henry(Jean Robert) , Le Mouvement National Algérien(textes) 1912 – 1954 , OPU , Alger .
- Colonna (Fanny) , Les instituteurs Algériens 1883 – 1939 office des publication universitaires , Alger , 1975 .
- Courriere (Yves) , la guerre d'Algérie : le temps des léopards éditions, Fayard , Paris , 1969 .
- Djiar (Hachemi) , le Congrès de la Soummam ; grandeur et servitude d'un acte fondateur , éditions , A.N.E.P , Alger , 2006 .
- Harbi (Med) , et Meynier (Gilbert) , le FLN : documents et histoire 1954 .1962 , Casbah éditions , Alger , 2004 .
- Merad(Ali) , le réformisme musulmans en Algérie , de 1925 à 1940 , Paris , 1967 .

- Meynier (Gilbert) , histoire intérieure du FLN , 1954 – 1962Casbah éditions , Alger 2003.
- Smati (Mahfoud), les élites Algériennes sous la colonisation T1 , éditions , Dahleb, Alger , 1998 .
- Stora (Benjamin) , dictionnaire biographique des militants nationalistes Algériens 1926 – 1954, éditions , l'harmattan , Paris
- Stora (Benjamin) , histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962 éditions la découverte , Paris , 1995.
- Teguia (Med) , l'Algérie en guerre , O.P.U , Alger 1988 .
- Kaddache (Mahfoud) , Histoire du nationalisme Algérien , T1 S.N.E.D , Alger , 1980 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الموضوع **الصفحة**

شكر وتقدير

المقدمة ..... أ

الفصل الأول

اتجاهات النخبة الجزائرية قبل الثورة التحريرية

المبحث الأول:النخبة والنشاط السياسي قبل الثورة التحريرية..... 02

المطلب الأول:مفهوم و جذور النخبة الجزائرية.....02

المطلب الثاني:النخبة الجزائرية..تيارات واتجاهات.....06

المبحث الثاني:الاتجاه الإصلاحي.....08

المطلب الأول:برنامجه.....08

المطلب الثاني:رجاله.....10

المبحث الثالث:الاتجاه الإدماجي..... 15

المطلب الأول:برنامجه..... 15

المطلب الثاني:رجاله.....16

المطلب الثالث:تطوره.....18

المبحث الرابع:الاتجاه الاجتماعي.....22

المطلب الأول:برنامجه.....22

المطلب الثاني:علاقته بالاتجاهات الأخرى.....26

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث:رجاله.....28

المبحث الخامس:الاتجاه الثوري الاستقلالي.....30

المطلب الأول:برنامجه.....30

المطلب الثاني:رجاله المؤسسون.....31

المطلب الثاني:برنامجه ونشاطاته.....33

المطلب الرابع:حزب الشعب الجزائري..امتداد واستمرارية 37

I–صعود جيل جديد.....40

II–توجهات جديدة وصراعات 45

III–حلول مؤقتة 47

IV–تجدد الصراعات..... 53

V–السياق التاريخي لبروز نزعة التسلط..... 54

المبحث السادس:ميلاد النخبة القيادية لجبهة التحرير الوطني..... 62

المطلب الأول:الأصول الاجتماعية للقيادة الثورية الجديدة.....62

I–أثر التحولات الاجتماعية.....64

II–القواسم المشتركة.....65

المطلب الثاني:المستوى الثقافي.....67

I–مستوى التعليم.....67

II–مستوى الوعي السياسي.....68

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني

ميلاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية وبروز الصراعات

المبحث الأول:مواقف وتفاعلات النخبة الوطنية في بدايات الثورة.....71

المطلب الأول:البحث عن الإطار الجامع.....71

المطلب الثاني:بيان أول نوفمبر وإشكالية المرجعيات.....72

المطلب الثالث:مواقف النخب الوطنية وتطوراتها من الثورة التحريرية 73

I–موقف النخبة الإصلاحية.....73

II–موقف النخبة الليبرالية.....74

III–موقف النخبة الاجتماعية.....75

IV–موقف المركزيين.....75

V–موقف المصاليين.....75

المطلب الرابع:الإلتحاقات والنتائج.....76

I–الالتحاقات 76

II–النتائج.....78

المبحث الثاني:مؤتمر الصومام وقراراته 80

المطلب الأول:ظروف انعقاده..معطيات جديدة.....80

I–تقييم مسيرة الثورة بعد عامين.....80

II–التوازنات الجديدة 81

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني:النتائج والقرارات.....82

I–مؤسسات الثورة.....82

II–مضمون وثيقة الصومام.....82

المطلب الثالث:الجدل حول قرارات مؤتمر الصومام.....83

I–بروز شخصية عبان رمضان.....83

II–تحفظات وفد الخارج.....86

III–مشكلات فهم وتفاهم.....87

المبحث الثالث:إنشاء المجلس الوطني.....88

المطلب الأول:تشكيلة أول مجلس وطني للثورة الجزائرية.....88

I–البحث عن الوحدة.....88

II–طريقة تعيين الأعضاء.....90

III–الأعضاء الدائمون والإضافيين.....90

1–الدائمون.....90

2–الإضافيون.....91

المطلب الثاني:القانون الأساسي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.....92

I–الصلاحيات 92

II–دورات المجلس.....93

المطلب الثالث: الجوانب التنظيمية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 94

I-مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية.....94

II-القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة.....95

المبحث الرابع:الصراعات داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية.....97

المطلب الأول:أسباب الصراع.....97

I-التعامل السجالي مع الواقع:الفعل ورد الفعل.....97

II-غموض النصوص التنظيمية.....98

1-إشكالية مبدأ أولوية الداخل على الخارج.....99

1-1-مهمة الوفد الخارجي.....101

1-2-المشكلات التي نشأت عن المبدأ 103

أ-على الصعيد الخارجي.....103

ب-على الصعيد الداخلي.....103

ج-صراع بين قائدين.....106

1-3-تقييم لمبدأ أولوية الداخل على الخارج.....107

2-إشكالية مبدأ أولوية السياسي على العسكري.....107

2-1-جذور الصراع بين السياسيين والعسكريين.....108

2-2-صعوبة الفصل بين السياسي والعسكري في بداية الثورة.....108

2-3-تقييم لمبدأ أولوية السياسي على العسكري.....110

2-4-تبرير المؤيدين للمبدأ.....111

2-5-تفسير المعارضين للمبدأ.....112

3-إشكالية مبدأ القيادة الجماعية.....113

المطلب الثاني:الإشكاليات الإيديولوجية.....114

I-مع بداية الثورة.....115

II-نتائج التحاق الإيديولوجيات المختلفة بالجبهة.....116

III-النزعة العلمانية.....117

IV-الجدل الثقافي:العروبة أو الفرانكفونية 119

المطلب الثالث:إشكالية التسليح.....121

I-أزمة علاقة الداخل مع وفد الجبهة في الخارج.....121

II-رد أعضاء الوفد الخارجي.....123

III-بعد وضع الأسلاك الشائكة.....124

المطلب الرابع:مصير النخبة المؤسسة للثورة الجزائرية.....125

I-صعود الجيل الثاني من الثوريين.....125

II-صعود تيارات أخرى.....126

الفصل الثالث

مأزق التوازنات والتفاعلات

المبحث الأول:تحديات جديدة بعد مؤتمر الصومام.....130

المطلب الأول:البحث عن الاعتراف.....131

المطلب الثاني:اتهامات القادة التاريخيين.....133

المطلب الثالث: قرارات المجلس الوطني للثورة (20–28 أوت 1957).....135

المبحث الثاني:موازين قوى بديلة.....137

المطلب الأول:مصير لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.....137

المطلب الثاني:كريم بلقاسم وجماعته(الباءات الثلاثة).....139

المطلب الثالث:تأسيس الحكومة المؤقتة..إشكالات ورهانات.....142

I–أزمات ما بعد تأسيس الحكومة المؤقتة الأولى.....143

II–بروز نخب تكنوقراطية.....146

III–الاستنجاد بقيادات الولايات.....147

IV–تغييرات عميقة في قيادة الثورة.....149

V–مجلس ثورة جديد وحكومة جديدة.....150

المبحث الثالث:صعود النخبة العسكرية الجديدة وأفول القادة المؤسسين 152

المطلب الأول:تشكيلة النخبة العسكرية الجديدة.....154

المطلب الثاني:الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.....155

المطلب الثالث:المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ظل هيئة الأركان.....157

I–تصعيد الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.....157

II–تداخل في الصلاحيات.....159

III– حول دخول قيادة الثورة إلى الداخل.....160

IV–حول إنشاء المكتب السياسي.....162

المطلب الرابع:الحكومة المؤقتة الجديدة..عودة إلى الشرعية الثورية.....163

I–تهميش النخب المعتدلة.....163

II–الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة:تحديات أمام الحكومة الجديدة.....165

III–المجلس الوطني للثورة في دورته الرابعة:خلافات حول اتفاقيات إفيان.....167

المطلب الخامس:مأزق تحالفات طرابلس الأخير.....169

I–تكتلات مؤتمر طرابلس (27 ماي–04 جوان 1962).....169

II–مؤتمر طرابلس:التنافس على السلطة وبوادر الانفجار.....172

الخاتمة.....178

الملاحق.....186

قائمة المصادر والمراجع.....205

فهرس الموضوعات.....215

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية